

جامعة 08 ماي 1945 قالمة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية



الموضوع

مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية في ظل العولمة ومتغيراتها - حالة الجزائر -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية
تخصص: تمويل التنمية

الأستاذ المشرف:
*فلقول عبد

من إعداد الطالبات:
*قرقور سهام
القادر
*حناشي سلمى

السنة الجامعية:
2013 / 2012

تشكرات

لنا عظيم الشرف أن نتقدم بجزيل الشكر وأسمى عبارات

التقدير إلى الأستاذ المشرف "فلفول عبد القادر" على إشرافه وتوجيهاته لهذا البحث المتواضع.

كما يشرفنا أيضا أن نتقدم بجزيل الشكر وأسمى عبارات الاحترام إلى أعضاء لجنة المناقشة لموافقته على مناقشة هذا البحث:

الأستاذة: بزازي سامية

الأستاذة: مرابطي ياسمين

الإهداء

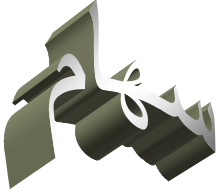
أهدي ثمرة جهدي البسيط إلى:

"والديا العزيزان أطال الله عمرهما"

وإخوتي الأعزاء

وكل الأهل والأصدقاء

دون أن أنسى زميلتي ورفيقة دربي في الدراسة
"سلمى"



الإهداء

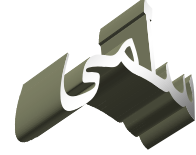
قبل كل شيء أحمد الله عز وجل على عظيم فضله
وكثير عطائه أن وفقني لإنجاز هذا العمل ، و الذي لا
يسعني إلا أن أهديه إلى :

والديا العزيزان أطال الله في عمرهما

إلى إخوتي و أخواتي حفظهم الله

إلى كل الأهل و الأصدقاء و زملائي في الدراسة، و
أخص بالذكر زميلتي في هذا العمل "سهام"

إلى كل من علمني حرفا من المرحلة الابتدائية إلى
المرحلة الجامعية إلى كل من عرفتهم من قريب أو
بعيد...



فهرس المحتويات

قائمة الجداول.

مقدمة..... أ- د.

الفصل الأول: مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية والحاجة إلى التمويل.

تمهيد..... ص 02.

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية..... ص
03.

المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية..... ص
03.

المطلب الثاني: تطور مفهوم التنمية الاقتصادية..... ص
05.

المطلب الثالث: خصائص وعناصر التنمية الاقتصادية..... ص
07.

المطلب الرابع: أهداف التنمية الاقتصادية..... ص
09.

المطلب الخامس: مؤشرات التنمية الاقتصادية..... ص
11.

المبحث الثاني: نظريات ومتطلبات التنمية الاقتصادية
وعقباتها..... ص 13.

المطلب الأول: نظريات ومتطلبات التنمية الاقتصادية..... ص
13.

المطلب الثاني: أبعاد التنمية الاقتصادية..... ص
16.

المطلب الثالث: متطلبات التنمية الاقتصادية..... ص
18.

المطلب الرابع: عقبات التنمية الاقتصادية..... ص
20.

المبحث الثالث: ماهية التمويل والحاجة إليه.....ص
23.

المطلب الأول: ماهية التمويل.....ص 23.

المطلب الثاني: فجوتي التمويل.....ص 27.

المطلب الثالث: الحاجة إلى التمويل.....ص 29.

خلاصة.....ص 32.

الفصل الثاني: مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

تمهيد.....ص 34.

المبحث الأول: المصادر الداخلية لتمويل التنمية.....ص
35.

المطلب الأول: مدخرات القطاع العائلي وفائض قطاع الأعمال.....
ص 35.

المطلب الثاني: الادخار الحكومي والادخار الجماعي.....ص
38.

المطلب الثالث: التمويل التضخمي.....ص 39.

المطلب الرابع: حصيلة التجارة الخارجية.....ص
42.

المبحث الثاني: المصادر الخارجية لتمويل
التنمية.....ص 44.

المطلب الأول: التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات
الدولية.....ص 44.

المطلب الثاني: المنح والمعونات الأجنبية.....ص
47.

المطلب الثالث: القروض الخارجية.....ص
50.

المطلب الرابع: الاستثمار الأجنبي ص 52.

المبحث الثالث: دور المصادر المحلية والأجنبية في تمويل التنمية الاقتصادية
ومحدوديتها في الدول

النامية ص 57.

المطلب الأول: دور المصادر المحلية والأجنبية في تمويل التنمية
الاقتصادية ص 57.

المطلب الثاني: محدودية مصادر التمويل ص
62.

المطلب الثالث: الإجراءات المقترحة لإنعاش مصادر تمويل التنمية
الاقتصادية ص 64.

خلاصة ص 68.

الفصل الثالث: التوجهات الدولية المعاصرة في مجال التمويل والتنمية.

تمهيد ص 70.

المبحث الأول: توجيهات مؤتمر مونتيري لتمويل التنمية
ص 71.

المطلب الأول: الدوافع والتوجهات العامة لمؤتمر مونتيري
ص 71.

المطلب الثاني: الإجراءات الرئيسية المتخذة من قبل المؤتمر
ص 73.

المطلب الثالث: التقدم في تنفيذ توافق آراء مونتيري ص
80.

المبحث الثاني: صيغ التمويل المبتكرة لتمويل
التنمية ص 84.

المطلب الأول: مفهوم التمويل المبتكر للتنمية ص
84.

- المطلب الثالث: المصادر المقترحة للتمويل المبتكر للتنمية.....ص
.85
- المطلب الثالث: المصادر الموجودة للتمويل المبتكر للتنمية.....ص
.89
- المطلب الرابع: استعمالات التمويل المبتكر للتنمية وإدارته على الصعيد العالمي
والوطني.....ص 91.
- المبحث الثالث: التمويل الإسلامي كبديل لتمويل التنمية.....ص
.95
- المطلب الأول: مؤسسات التمويل الإسلامي.....ص
.95
- المطلب الثاني صيغ التمويل الإسلامي.....ص 97.
- المطلب الثالث: دور التمويل الإسلامي في التنمية
الاقتصادية.....ص 99.
- خلاصة.....ص 105.
- الفصل الرابع: واقع تمويل البرامج التنموية في الجزائر (1999-2014).
تمهيد.....ص 107.
- المبحث الأول: البرامج التنموية في الجزائر بعد سنة (2001-
2014).....ص 108.
- المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).....ص
.108
- المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي (2005-2009).....ص
.120
- المطلب الثالث: برنامج التنمية الخماسي (2010-2014).....ص
.125

المبحث الثاني: مصادر تمويل التنمية في الجزائر للفترة (1999-2009) ص 128.

المطلب الأول: مصادر التمويل الداخلية للفترة (1999-2009) ص 128.

المطلب الثاني: مصادر التمويل الخارجية للفترة (1999-2009) ص 144.

المبحث الثالث: تحديات تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر ص 157.

المطلب الأول: إمكانيات الجزائر من التخفيف من الوارد النفطية ص 157.

المطلب الثاني: ترقية دور القطاع الخاص المحلي في الجزائر ص 161.

المطلب الثالث: توفير الموارد الأجنبية من خلال جذب الاستثمار الأجنبي ص 164.

خلاصة ص 173.

الخاتمة ص 174.

قائمة المراجع ص 178.

مقدمة:

يعد مفهوم التنمية الاقتصادية من أهم المواضيع التي اتسع الاهتمام بها سواء كان ذلك في الدول المتقدمة أو الدول النامية، وضمن هذه الأخيرة نجد الاهتمام المتزايد بتحقيق التنمية الأدق، وتوفير مستلزماتها المالية.

فالدول النامية تواجه عدة تحديات تنموية اقتصادية واجتماعية ، وتريد أن ترسم لنفسها إستراتيجية تنموية، من شأنها أن تخرجها من مأزق ودائرة التخلف، وبالتالي تحاول أن تلحق بركب الدول الصناعية المتقدمة.

لذا نجد الدول النامية تسعى البحث عن تنمية مواردها الاقتصادية بالاعتماد على التخطيط الشامل، الذي يتناول كافة قطاعات الاقتصاد الوطني، ويضمن تحقيق التوازن في نمو هذه القطاعات، فاهتمام هذه الدول ينصب حول تنويع الموارد من خلال البحث عن مصادر التمويل اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية.

فالتمويل يعتبر العامل الأساسي في عملية التنمية فهو يمثل حجر الأساس لأي برنامج تنموي، وكذا للمجتمع ككل، لما يلعبه من دور فعال في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، ونقص أو عدم توفيره في الوقت المناسب في الكثير من الأحيان، يمثل عقبة أمام تنفيذ بعض البرامج التنموية، وبالتالي عدم بلوغ رفاهية أفراد المجتمع.

ونتيجة التطورات العالمية المعاصرة، التي يمر بها الاقتصاد العالمي حالياً، والمتمثلة في العولمة، سعى المجتمع الدولي في الفترة الأخيرة عن طريق إعداد برامج معينة لتدعيم الدول النامية، لمواجهة تحديات التمويل لأغراض التنمية في العالم بأسره، وكان ذلك من خلال مؤتمر مونتيري "المكسيك" في مارس 2002، وقد أدت الحاجة المتصورة إلى تمويل إضافي ومؤكد بدرجة أكبر لتحقيق الأهداف الإنمائية العالمية، إلى البحث عن مصادر تمويل مبتكرة تكمل المساعدة الرسمية التقليدية.

وباعتبار أن العالم عرف انتشار نمط تمويل جديد ألا وهو التمويل الإسلامي، فقد كان لهذا الأخير دوره في تمويل التنمية الاقتصادية من خلال المؤسسات والمصارف الإسلامية.

ولأن متطلبات التنمية في الجزائر كغيرها من الدول النامية تقتضي القيام بإجراءات وإصلاحات اقتصادية وفقاً لما تمليه السياسة الاقتصادية ككل، وللخروج من الوضع المتدهور الذي كانت تعيشه تبنت الجزائر بعد سلسلة الإصلاحات الهيكلية سياسة اقتصادية تنموية، ممولة محلياً ممثلة في "برامج الإنعاش الاقتصادي" للفترة

(2001-2004) ، واستكمالاً للإصلاحات السابقة وتطوير الهياكل القاعدية، ثم إطلاق "البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي" خلال الفترة (2005-2009)، ثم "برنامج التنمية الخماسي" للفترة (2010-2014).

ولتحقيق أهداف التنمية التي تسعى إليها الجزائر كان لا بد من البحث عن مصادر مالية لتمويلها بعيداً عن قطاع المحروقات الذي يعتبر المورد الوحيد لصادراتها ومن أجل تجنب خطر تقلبات أسعار النفط وانخفاضها على الاقتصاد الجزائري، كان لا بد من البحث عن مصدر تمويلي آخر والذي تجسد في تحسين بيئة الاستثمار المحلي وترقية الاستثمار الأجنبي.

في ضوء ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هي اتجاهات تأثير المتغيرات الدولية المعاصرة على مختلف مصادر تمويل التنمية في الدول النامية؟

ولمعالجة التساؤل التالي يستدعي الأمر طرح بعض التساؤلات الفرعية والمتمثلة في:

- ما المقصود بالتنمية الاقتصادية؟ وما هي متطلبات تحقيقها؟
- فيما تتمثل أهم مصادر تمويل التنمية في الدول النامية؟
- ما هو أثر العولمة على مصادر تمويل التنمية؟
- ما هي أهم البدائل التمويلية الممكنة الاعتماد عليها بالنسبة للدول النامية والجزائر على وجه الخصوص؟
- ما هي التحديات التي تواجه تمويل التنمية في الجزائر؟ وما هي السبل الكفيلة لمواجهتها؟

الفرضيات:

للإجابة على الإشكالية والتساؤلات الفرعية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

- 1- تتوقف جهود التنمية على تحقيق مصادر مالية كافية.
- 2- أدت التغيرات الدولية المعاصرة التي تطبعها العولمة إلى ظهور مصادر جديدة لتمويل التنمية وتراجع أهمية بعض المصادر الموجودة سابقاً.
- 3- تعتبر المحروقات الركيزة الأساسية لزيادة حجم الموارد في الجزائر ضمن كل المراحل التنموية.
- 4- بإمكان الجزائر تحقيق فعالية ونجاعة البرامج التنموية بالاعتماد على مصادر تمويل محلية خارج قطاع المحروقات.

أهداف الدراسة:

تحاول الدراسة الوصول لمجموعة من الأهداف يتمثل أهمها فيما يلي:

- توضيح مصادر تمويل التنمية في الدول النامية، ومحدوديتها.
- التعرف على صيغ وآليات تمويل جديدة لتمويل التنمية في ظل العولمة.
- إبراز العوائق والتحديات التي تواجه تمويل التنمية في الجزائر وتوضيح إمكانية تخفيفها من التبعية للموارد النفطية.

منهجية البحث:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف مختلف عناصر الموضوع وتحليل العلاقات المتداخلة بينها ومحاولة الوصول إلى بعض الحقائق، دون إهمال المنهج التاريخي الذي تم إتباعه لتوضيح التطور التاريخي للتنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها وكذا مسيرة التنمية الاقتصادية في الجزائر.

أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لهذا الموضوع يعود إلى عدة أسباب منها:

- اعتبار الموضوع يدرج ضمن مجال التخصص "تمويل التنمية".
- قلة الرسائل والبحوث الجامعية التي تناولت هذا الموضوع، وإن وجدت فهي لم تربط موضوع مصادر تمويل التنمية بالمتغيرات العالمية المعاصرة وخاصة العولمة.

الدراسات السابقة:

- عمار زيتوني، المصادر الداخلية لتمويل التنمية، دراسة حالة الجزائر (1970-2004)، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2007.

تطرق من خلال هذه الدراسة مصادر التمويل الداخلية في الدول النامية بصفة شاملة، وأشكال التمويل الخارجي.

بينما ركزنا على التوجهات الدولية المعاصرة وأثرها على مصادر تمويل التنمية.

هيكل البحث:

تتضمن هذه الدراسة مقدمة عامة يتبعها في ذلك أربعة فصول وذلك على النحو التالي:

- الفصل الأول جاء بعنوان مفاهيم عامة حول التنمية الاقتصادية والحاجة إلى التمويل، والذي يحتوي على ثلاث مباحث، المبحث الأول ماهية التنمية الاقتصادية، والمبحث

الثاني نظريات ومتطلبات التنمية الاقتصادية وعقباتها، أما المبحث الثالث فتناولنا فيه ماهية التمويل والحاجة إليه.

- أما الفصل الثاني والذي يحمل عنوان مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في الدول النامية، تناولنا في المبحث الأول مصادر التمويل الداخلية، والمبحث الثاني: مصادر التمويل الخارجية، أما فيما يخص المبحث الثالث تناولنا فيه دور المدخرات المحلية والأجنبية في تمويل التنمية الاقتصادية ومحدوديتها في الدول النامية.
- أما الفصل الثالث فيحمل عنوان توجهات دولية معاصرة في مجال تمويل التنمية، والذي يتضمن في المبحث الأول توجيهات مؤتمر مونتيري لتمويل التنمية، وفي المبحث الثاني صيغ التمويل المبتكرة لتمويل التنمية ، أما المبحث الثالث فتناولنا فيه التمويل الإسلامي كبديل.
- أما فيما يخص الفصل الرابع فيحمل عنوان واقع تمويل البرامج التنموية في الجزائر وتناولنا في المبحث الأول البرامج التنموية في الجزائر للفترة (2001-2014)، وفي المبحث الثاني مصادر تمويل التنمية في الجزائر (2009-1999)، أما المبحث الثالث تحديات تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر.

في الأخير خاتمة عامة تتضمن معظم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال دراسة وتحليل البحث إضافة إلى بعض الاقتراحات التي يمكن وضعها.

صعوبات الدراسة:

من أهم الصعوبات التي صادفتنا خلال هذا البحث هي محدودية المراجع المتعلقة بالموضوع بالإضافة إلى نقص الإحصائيات المتعلقة ببعض مؤشرات التقييم لاسيما السنوات الأخيرة من فترة البحث.

تمهيد:

يعتبر مفهوم التنمية الاقتصادية من بين المفاهيم الأكثر تداولاً بين الاقتصاديين ومتخذي القرار وغيرهم من المهتمين بشؤون الاقتصاد والتنمية، ويلقى هذا المفهوم اهتماماً ملحوظاً على مختلف المستويات العالمية أو الإقليمية أو المحلية، ولا شك بأن شيوع هذا المفهوم والاهتمام به يتعلق بشكل رئيسي بمحاولة العديد من دول العالم من تحقيق أدنى مستوى من الرفاه لمواطنيها أو الوصول إلى درجة أعلى من الرفاه الموجود أصلاً لدى هؤلاء المواطنين فعملية التنمية عملية متكاملة ذات أبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف لا يتم تحقيقها إلا عبر مجموعة من الشروط والظروف التي لا بد من توفرها.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية.

المبحث الثاني: نظريات ومتطلبات التنمية الاقتصادية وعقباتها.

المبحث الثالث: ماهية التمويل والحاجة إليه.

المبحث الأول: ماهية التنمية الاقتصادية.

احتل موضوع التنمية الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية مكاناً مرموقاً بين الدراسات الاقتصادية، وبدأ يستحوذ على اهتمامات الاقتصاديين والسياسيين في البلدان المتقدمة والنامية وفي المنظمات الدولية والإقليمية.

المطلب الأول: تعريف التنمية الاقتصادية.

إن مصطلحي النمو والتنمية استخدمهما كمرادفين لبعضهما وخاصة في الأدبيات الاقتصادية الأولى، يختلف مفهوم التنمية الاقتصادية في الفكر الاقتصادي عن النمو الاقتصادي لطبيعة الفوارق الموجودة بينهما، فالتنمية الاقتصادية أوسع مدى من النمو الاقتصادي وهي تحظى بأهمية بالغة في أدب الاقتصاديين في جميع أنحاء العالم وبالأخص في الدول النامية.

أولاً: تعريف النمو الاقتصادي:

يمكن تعريفه على أنه: "عبارة عن عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة طويلة من الزمن".⁽¹⁾

ويعرف أيضاً بأنه: "هو عبارة عن الزيادة المضطربة في الناتج القومي الإجمالي لفترة طويلة من الزمن دون حدوث تغيرات ملموسة ومهمة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية... الخ".⁽²⁾

ويعرف بأنه: "العملية التي تتم عن طريقها زيادة الدخل الوطني الحقيقي أو مجموع الناتج الوطني من السلع والخدمات النهائية لدولة ما على مر الزمن، بحيث يترتب على ذلك ارتفاع متوسط نصيب الفرد من هذا الدخل".⁽³⁾

ثانياً: تعريف التنمية الاقتصادية:

تعرف التنمية الاقتصادية: "على أنها هي العملية التي تستخدم فيها الدولة كافة مواردها المتاحة لتحقيق معدل سريع للتوسع الاقتصادي الذي يؤدي إلى زيادة مضاعفة في دخلها القومي، وفي نصيب الفرد من السلع والخدمات، وتتطلب هذه التنمية التغلب على المعوقات الاقتصادية وتوفير رؤوس الأموال والخبرة الفنية والتكنولوجية".⁽⁴⁾

ويمكن تعريفها كذلك على أنها: "هي عملية نمو الناتج القومي الإجمالي مع حصول تغيرات هيكلية مهمة وواسعة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والديمقراطية وفي التشريعات والأنظمة".⁽⁵⁾

التنمية الاقتصادية: "هي عبارة عن إجراءات وسياسات وتدابير متعددة تتمثل في تغيير بنیان وهيكّل الاقتصاد الوطني، وتهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط دخل الفرد الحقيقي عبر فترة زمنية محددة بحيث تستفيد منها الغالبية العظمى من الأفراد".⁽⁶⁾ وتعرف كذلك بأنها: "إحداث تغيرات جوهرية في بعض المتغيرات الاقتصادية التي تؤدي إلى تحقيق معدلات نمو فيها بشكل أسرع من معدلات نموها الطبيعي".⁽⁷⁾

(مطانيوس حبيب، التنمية الاقتصادية، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1986، ص 1.156)
(مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل، عمان، 2007، ص 2.124)
(محمد الفرجاني حصن، إفريقيا وتحديات العولمة، الدار المصرية، مصر، 2003، ص 3.140)
(محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، القاهرة، 2009، ص 4.50)
(مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 5.125)
(علي لطف، التنمية الاقتصادية، جامعة عين الشمس، القاهرة، 1978، ص 6.185)
(محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي، تحليل نظري وتطبيقي، دار الميسرة، عمان، 2007، ص 7.261)

وكذلك تعرف بأنها: "العملية التي بمقتضاها يتم الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وما يتطلبه هذا الانتقال من إحداث تغييرات جوهرية وجذرية في البنيان والهيكل الاقتصادي".⁽¹⁾

كما تعرف بأنها: "تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج، من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن، ومن ثم فإن التنمية الاقتصادية لا تنطوي فقط على تغييرات اقتصادية معينة بل وتتضمن كذلك تغييرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية".⁽²⁾

من خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل للتنمية الاقتصادية: هي عملية تحول وتغيير اقتصادي واجتماعي وسياسي طويلة المدى، يتم من خلالها تطوير الاقتصاد، وذلك من خلال تحقيق زيادة مستمرة في الدخل القومي، وزيادة في متوسط نصيب الفرد منه، وهذا ما يوفر الحياة الكريمة لأفراد المجتمع، إضافة إلى تحقيق عدالة أكبر في توزيع الدخل القومي، أي إحداث تغيير وتحسين في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة.

ثالثا: الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية:

يفرق بعض الاقتصاديين بين النمو والتنمية في جوانب عديدة:⁽³⁾

حيث تؤكد السيدة "هيكس" (Hicks) بأن التنمية تشير إلى البلدان النامية والنمو يشير إلى البلدان المتقدمة، كما يفرق "شومبتر" (Schumpeter) بين الاثنين بالفعل بأن التنمية هي تغيير غير مستمر وفجائي في الحالة المستقرة، بينما النمو هو تغيير تدريجي ومستقر في الأمد الطويل، والذي يحدث من خلال الزيادة العامة في معدل الادخار في السكان ويؤكد البروفيسور "بون" (Bonne) بأن التنمية الاقتصادية تتطلب وتتضمن نوعا من التوجيه والتنظيم والقيادة لتوليد قوى التوسع والمحافظة عليها.

وعليه فإن التنمية الاقتصادية هي عملية مقصودة ومخططة تهدف إلى تغيير البنيان الهيكلي للمجتمع بأبعاده المختلفة لتوفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع، ولهذا فإن التنمية أشمل من النمو إذ أنها تعني النمو بالإضافة إلى التغيير، وان التنمية ليست فقط ظاهرة اقتصادية بل تتضمن أيضا بعدا اجتماعيا.

المطلب الثاني: تطور مفهوم التنمية الاقتصادية.

لقد مر مفهوم التنمية بعدة مراحل تعكس كل منها طبيعة ظروف الدول النامية ومراحل نموها من حيث طبيعة هيكلها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من ناحية وطبيعة علاقتها بالأنظمة الدولية من ناحية أخرى.

(محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي، النظرية والتطبيق و المفهوم، دار القاهرة، مصر، 2007، ص 1.14)
(محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 2.20)
(مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 3.125)

فخلال عقدي الأربعينات و الخمسينات كان ينظر للتنمية على أنها ارتفاع مستوى دخل الأفراد حيث أنها كانت مرادفا لمفهوم النمو الاقتصادي.

وخلال عقد الستينات كانت تعني قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق زيادة سنوية في الناتج الوطني بحيث يكون أعلى من معدل زيادة السكان.

وفي مرحلة لاحقه أصبحت تعني "النهوض الشامل بالمجتمع بأسره" من خلال إشباع الحاجات الأساسية للفرد بالإضافة إلى تحقيق ذاتيته وشعوره الإنساني و توفير حرية الاختيار.

وقد ربط "آثر لويس" بين التنمية الاقتصادية وحرية الاختيار حيث أن فائدة النمو ليس في أن الثروة تزيد سعادة الإنسان بل بما تؤديه هذه الثروة من زيادة في مجال اختياره الإنساني.

ومع بداية الثمانيات شهدت الدول النامية تدهورا في مستوى الدخل الحقيقي لأسباب داخلية وخارجية، مما أدى إلى لجوئها للاقتراض الخارجي 'ومن ثم إلى استنزاف الكثير من مواردها الطبيعية للوفاء بالتزاماتها الخارجية.

ونتيجة ذلك أصبح هناك اهتماما بمفهوم التنمية والتي تعكس أبعاد بيئية بشرية 'مما أدى إلى زيادة الاهتمام بما يسمى "بالتنمية المستدامة"، أو التنمية المتواصلة أو المستمرة 'حيث أن اللجنة الدولية للتنمية و البيئة هي التي أصدرت تقريرا يأخذ بمفهوم جديد للتنمية أطلق عليه "التنمية المستدامة" والتي تعني تلبية حاجات الجيل الحالي دون استنزاف حاجات الأجيال القادمة. (1)

أي أن التنمية المستدامة هي "ذلك النمط من التنمية الذي يسهم في إشباع احتياجات الأجيال الحاضرة دون مقدره الأجيال المقبلة على إشباع احتياجاتهم.

ولا يعني هذا أنه يتعين على الأجيال الحاضرة ألا تستخدم الموارد القابلة للنفاد كالبتترول مثلا حتى لا تنقص من حقوق الأجيال المقبلة فيها ' وإنما يعني ضرورة تنمية مصادر بديلة و نظيفة للطاقة لتحل محل المصادر القابلة للزوال ' وتعويض الأجيال المقبلة. مثال ذلك الطاقة الشمسية أو الطاقة النووية الأمنة".

و من هذا المنطلق فإن التنمية المستدامة أو المستمرة تتضمن عددا من العناصر أهمها:

- تخفيف حدة الفقر لوقف استنزاف الموارد ،ذلك لأن الفقر يؤدي للمبالغة في استخدام الموارد الطبيعية و يسرع من معدل نفاذها.

- استخدام التكنولوجيا النظيفة وهو ما قد يكون له انعكاسات على برنامج البحث و التطوير، ونقل التكنولوجيا وتقديم المشروعات الجديدة.

- تبطئ معدل النمو السكاني حتى يخف الضغط على الموارد الطبيعية.

(صلاح عباس، التنمية المستدامة في الوطن العربي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2010، ص 1.17)

- تحويل تكاليف التلوث من تكاليف خارجية إلى تكاليف داخلية يتحملها المتسبب فيها.

حتى يمكن للدولة المتخلفة الوصول بعملية التنمية للأهداف المسطرة لها و يجب عليها اختيار إستراتيجية سليمة للتنمية و يقصد بها: ذلك الأسلوب الذي تنتهجه الدولة في رسم السياسة الإنمائية و الانتقال بالمجتمع من حال الركود الاجتماعي إلى مرحلة النمو الاقتصادي الذاتي, وهذا الأسلوب يختلف من دولة إلى أخرى باختلاف الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية, و كذا الدور الذي تقوم به الدولة في تسيير مجرى النشاط الاقتصادي و الأهداف المرجوة من عملية التنمية.

في الأخير يمكن اعتبار الاستثمار هو أساس التنمية الاقتصادية إذ تعتبر عملية زيادة الطاقات الإنتاجية للدول و توفير رأس المال اللازم للاستثمار, و الذي يمثل الطريق لتحقيق التنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: خصائص وعناصر التنمية الاقتصادية.

أولاً: خصائص التنمية الاقتصادية:

من خلال تعريف التنمية يتضح لنا أنها تنطوي على عدة خصائص يمكن توضيحها كما يلي:

أ- تشمل التنمية جميع عناصر النمو: تتمثل في: (1)

- زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل.

- أن تكون هذه الزيادة حقيقية وليست نقدية.

- أن تكون زيادة مستمرة على المدى الطويل.

فلا يمكن تصور تنمية بدون حصول نمو اقتصادي، النمو يسبق الإنماء إذ يجب أولاً

تأمين النمو، تحقيق الإنماء من خصائص النمو.

ب- عناصر تتفرد بها عملية التنمية: وتتمثل في:

1- تغيرات في الهيكل والبنيان الاقتصادي:

حيث يتميز معظم البلدان المتخلفة بتغلب القطاع الزراعي على البنيان الاقتصادي، فهي مجال الإنتاج ومصدر العيش للغالبية العظمى من السكان، كما أنها تلعب الدور الأهم بالنسبة للقطاعات الأخرى كمصدر من مصادر الدخل القومي وسيطرة الزراعة على هذه البلدان يشكل خطراً جسيماً على استقرارها الاقتصادي نتيجة لتقلبات في الإنتاج والأسعار، ومن ثم فإن التنمية الاقتصادية لا بد وان تسعى إلى التقليل من سيطرة هذا القطاع على

(1) محمد عبد العزيز عجمية و عبد الرحمان يسري أحمد، التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومشكلاتها، الدار الجامعية، مصر، 1999، ص 5

الاقتصاد وإفساح المجال للصناعة لتلعب دورها إلى جانب بقية قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى. (1)

2- حدوث تحسن في توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة:

وهذا الأمر كثيرا ما يتحقق في ظل النمو الاقتصادي، وعلى الرغم من العديد من الدول قد تنجح في تحقيق معدلات عالية للنمو وما يترتب عن ذلك من زيادة كبيرة في إجمالي الناتج المحلي إلا أن معظم تلك الزيادة كثيرا ما تتأثر بها الطبقة الغنية في الوقت الذي لا تحصل فيه الطبقات الفقيرة إلا على زيادات ضئيلة. (2)

ج- العنصر الثالث من خصائص التنمية الاقتصادية: يتمثل في ضرورة الاهتمام بنوعية السلع والخدمات المنتجة وإعطاء الأولوية للأساسية منها و بالأخص لتلك التي تحتاج إليها الطبقات الفقيرة كالسلع الغذائية الضرورية، إضافة إلى الخدمات الأساسية من خدمات تعليمية وصحية واجتماعية، وهو ما يتطلب التدخل المباشر وغير المباشر من قبل السلطات الحكومية المركزية ومن المحليات. (3)

ثانيا: عناصر التنمية الاقتصادية:

توجد عدة عناصر أهمها:

أ- خلق الإطار الملائم لعملية التنمية:

يقتضي نجاح عملية التنمية الاقتصادية تغيرات متعددة في المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية في مجتمع، أما من ناحية المجال السياسي فتتطلب التنمية قيام سلطة سياسية نابعة من الفئات الاجتماعية ذات المصلحة الأساسية في التنمية الاقتصادية.

أما في المجال الاجتماعي والثقافي فتتطلب التنمية الاقتصادية تغييرات جوهرية في نظام التعليم القائم على مواجهة احتياجات الثورة الصناعية والتكنولوجية، كما تتطلب أيضا وجود كفاءات إدارية تنظيمية ملائمة وذلك من أجل رفع معدل الاستثمار. (4)

ب- التصنيع:

ينظر إلى التصنيع على أنه منطلق أساسي للتنمية الاقتصادية ومظهر من مظاهر قوة الدولة وعظمتها ومجال لزيادة فرص العمل للجميع ووسيلة لاستثمار الموارد الوطنية وأداة لمنع استغلال ثرواتها من قبل الدول الأخرى.

فلا يقف تأثير عملية التصنيع عند هذا الحد بل يؤدي إلى توزيع الاقتصاد الوطني في الدولة المتخلفة، فقطاع الصناعة يتمتع بآثار جذب قوية يمارسها على أجزاء الاقتصاد الوطني.

وبذلك نستنتج أن التصنيع هو الوسيلة الأساسية للقضاء على الإختلالات الهيكلية السائدة في المجتمعات المختلفة. (1)

(كامل البكري، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، بيروت، 1988، ص 1.75)
(3) إيمان عطية ناصف، محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية، دراسة نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، مصر، 2003، ص 71.

(محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمان يسري أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 3.56)
(محمد صالح تركي القرشي، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر، الأردن، 2010، ص 4.55)

ج- المستوى الاستثماري (التراكم الاستثماري):

تقتضي التنمية الاقتصادية توفر المواد العينية اللازمة لها وعلى ذلك فهي بحاجة إلى رؤوس الأموال لتحصل بها على هذه المواد، فقد بات من الضروري رفع مستوى الاستثمار بالبلدان المختلفة وخاصة أن مستوى التصنيع منخفض بها، فقد يتطلب هذا الرفع في مستوى الاستثمار الاعتماد على الخارج في الحصول على العديد من آلات و سلع استثمارية اللازمة لتحقيق خطة الاستثمار، إذ أن الارتفاع بمستوى المدخرات المحلية لا يكفي لتوفير احتياجات التنمية كما أن ضيق السوق المحلي يجبرنا إلى توسيع حجم السوق وهذا من جهة ومن جهة أخرى لتحقيق الاستثمار المطلوب في الزراعة وقطاع رأس المال الاجتماعي واللازمة لنجاح عملية التصنيع.(2)

المطلب الرابع: أهداف التنمية الاقتصادية.

إن للتنمية الاقتصادية أهداف عديدة تدور كلها حول رفع مستوى المعيشة ومن هنا فهي ليست غاية في حد ذاتها ولكنها وسيلة لتحقيق غايات أخرى، وتتمثل هذه الأهداف في:

أولاً: زيادة الدخل القومي الحقيقي:

الدول النامية تعطي الأولوية لزيادة الدخل القومي الحقيقي لان زيادته من أهم الأهداف لتلك الدول، فمعظم الدول النامية تعاني من الفقر، وانخفاض مستوى معيشة سكانها، ولا سبيل للتخلص من هذا الفقر، في تلك الدول وانخفاض مستوى المعيشة وتجنب تفاقم المشكلة السكانية والأوضاع الصحية والتعليمية المتدهورة إلا بزيادة الدخل الحقيقي الذي يساعد في التغلب على جميع المشاكل التي تعاني منها الدول النامية، خاصة إذا انخفضت زيادة الدخل من إحداث تغييرات عميقة وهيكلية في البنية الاقتصادية.(3)

ثانياً: رفع مستوى المعيشة:

يعتبر تحقيقها من بين الأهداف التي يجب أن تسعى وتعمل التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها في الدول النامية اقتصادياً من خلال خططها الإنمائية، حيث أن الارتفاع بمستوى المعيشة للسكان من الضروريات المادية للحياة من مأكلاً وملبساً ومسكن، فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد زيادة الدخل القومي السنوي وحسب وإنما هي أيضاً وسيلة لرفع مستوى المعيشة لسكان تلك الدولة.(4)

ثالثاً: تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات:

يعتبر تقليل التفاوت في توزيع الدخل والثروات من بين الأهداف العامة التي يجب أن تسعى التنمية الاقتصادية إلى تحقيقها بوسيلة أو بأخرى، فعلى الرغم من انخفاض الدخل القومي وهبوط مستوى نصيب الفرد من هذا الدخل في الدول النامية، إلا أن هناك فوارق

(محمد العمارة، التنمية الاقتصادية والتخطيط، مطبعة الحياة، دمشق، 1996، ص1.826)
(عمرو محي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، 1997، ص 2.237)
(حربي موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد، دار وائل، عمان، 2006، ص 3.266)
(خالد محمد السيواعي، التجارة والتنمية، دار المناهج، عمان، 2006، ص 4.24)

كبيرة في توزيع الدخل والثروات، هذا التفاوت يميل إلى وضع الأفراد في طبقات مما يولد لدى الغالبية الشعور بعدم وجود عدالة اجتماعية. (1)

رابعاً: التوسع في الهيكل الإنتاجي:

يجب أن يرافق التنمية الاقتصادية توسيع كلي في الهيكل الإنتاجي لأن التنمية الاقتصادية لا تقتصر على مجرد زيادة الدخل القومي، وزيادة متوسط نصيب الفرد، بل التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية، كما يجب على الدولة بناء الصناعات الثقيلة إن أمكن ذلك من أجل أن تمد هذه الصناعات الاقتصاد القومي بالاحتياجات اللازمة. (2)

خامساً: تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

إن العمل من أجل تحقيق التنمية ينبغي له أن يتم في إطار الأخذ بالاعتبار، أن لا تؤدي التنمية إلى إحداث اختلال أو اضطراب اقتصادي، فبإمكان السياسة المالية والنقدية للحكومة التغلب على عدم الاستقرار الاقتصادي سواء على شكل تضخم أو كساد من خلال التأثير على قيمة الضريبة والنفقات الحكومية. (3)

سادساً: تحقيق الكفاءة الاقتصادية:

تهدف التنمية الاقتصادية إلى تحقيق الكفاءة من خلال استخدام تحليل المنافع والتكاليف على جانب النفقات من الميزانية لزيادة الكفاءة وتقليل الضياع في النفقات الحكومية مما يؤدي إلى إسهامه في إعادة توزيع الدخل كهدف من الأهداف. (4)

سابعاً: تعديل التركيب النسبي للاقتصاد الوطني:

يعتبر هذا العنصر من الأهداف الأساسية للتنمية الاقتصادية للبلدان النامية، حيث نلاحظ أن الزراعة تلعب الدور الأهم بالنسبة للقطاعات الأخرى، وهي مصدر من مصادر الدخل القومي، لذا لا بد من التقليل من سيطرة الزراعة على الاقتصاد القومي، وإفساح المجال للصناعة، حيث يراعي القائمون بتخصيص نسبة غير قليلة من الموارد للنهوض بالصناعة، وهذا للقضاء على المشاكل التي تثيرها سيطرة الزراعة على البنيان الاقتصادي. (5)

وينطبق ذلك أيضاً على العديد من الاقتصاديات مثل الدول التي تعاني من التبعية للموارد النفطية، فهي تسعى لتغيير تركيبة الاقتصاد الوطني من خلال الخروج من التبعية للمحروقات.

المطلب الرابع: مؤشرات التنمية الاقتصادية.

(1) أشرف سليمان حميد الصوفي، التمويل الدولي والتنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص نفود ومالية، جامعة قلمة، دفعة 2006، ص 66.
(2) إسماعيل عبد الرحمان، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل، عمان، 2004، ص 2.267
(3) محمد إبراهيم منصور، اقتصاديات التنمية، دار المريخ، الرياض، 1995، ص 3.523
(4) نفس المرجع، ص 4.305
(5) إسماعيل عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 5.268

تعتبر مؤشرات التنمية الاقتصادية ذات أهمية كبيرة، حيث تمثل الوسائل التي من خلالها يمكن التحكم على مدى نجاح التخطيط الاقتصادي لتحقيق الأهداف التنموية في بلد ما، ويمكن التعرف من خلالها على ما يحققه من نمو أو تنمية، وتتمثل هذه المؤشرات في:

أولاً: المؤشرات الدخلية:

أ- الناتج المحلي الإجمالي:

وهو مجموع الدخول المكتسبة من طرف مختلف عوامل الإنتاج في الاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة نتيجة إسهامها في النشاط الإنتاجي للمجتمع خلال هذه الفترة.⁽¹⁾ والناتج المحلي الإجمالي هو أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التقليدية والذي مازال يستعمل على نطاق واسع كأحد أهم المؤشرات التي يمكن الاعتماد في هذا المجال، ويعتبر الناتج المحلي الإجمالي من أحد أهم المقاييس المستعملة لقياس النمو الاقتصادي في الدول، بل يعرف النمو الاقتصادي لدولة ما بربطه بناتجها المحلي، حيث يعرف النمو الاقتصادي بأنه عبارة عن الزيادة المستمرة في كمية السلع والخدمات المنتجة في اقتصاد ما خلال فترة زمنية، عادة ما تكون سنة واحدة، وهذه الزيادة هي في الواقع الناتج المحلي الإجمالي ومنه كلما ارتفع هذا المؤشر كلما كان ذلك دلالة على تقدم اقتصاد الدولة.⁽²⁾

ب- متوسط الدخل الفردي:

ويقصد به نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وهو معيار يستخدم مع المعيار السابق، وهو يساوي مجمل الناتج المحلي الإجمالي مقسوما على عدد سكان دولة ما نتيجة المساهمة في النشاط الإنتاجي، ولهذا يتعين أن يكون معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أكبر من معدل زيادة السكان حتى تتحقق زيادة في نصيب الفرد من الناتج⁽³⁾ وكلما زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كلما دل ذلك على نمو الاقتصاد بشكل أفضل.⁽⁴⁾

ثانياً: المؤشرات الاجتماعية:

أ- مؤشرات التغذية:

نجد أن هناك العديد من الدول النامية غير قادرة على توفير الغذاء الأساسي لسكانها، مما يؤدي إلى نقص التغذية أو سوء التغذية، وما يترتب على ذلك من ضعف قدرتها الإنتاجية ومن ثم انخفاض مستويات الدخل فيها.⁽⁵⁾

ب- المؤشرات التعليمية والثقافية:

(1) إيمان ناصف وآخرون، التنمية الاقتصادية، بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص 1.23
(2) هشام محمود الإقداامي، معالم الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009 ص 120.
(3) نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007، ص 3.512
(4) هشام محمود الإقداامي، مرجع سبق ذكره، ص 1.21
(5) نعمة الله نجيب إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص 5.512

ومنها معدلات الأمية، نسبة المسجلين في مراحل التعليم بمختلف مستوياتها، نسبة الإنفاق على التعليم إلى إجمالي الناتج المحلي وإلى إجمالي الإنفاق الحكومي، حيث ما زال متوسط نصيب الفرد من نفقات التعليم في الدول النامية يمثل 20/1 من مثله في الدول المتقدمة.(1)

ج- مؤشر البطالة:

وهو يشير إلى عدد العاطلين عن العمل، فإذا ارتفع مستوى البطالة دل ذلك على انخفاض مستوى التنمية الاقتصادية في أية دولة.

و- مؤشر المعدل السنوي لنمو السكان:

وهو يشير إلى عدد السكان الموجودين في منطقة معينة وفي وقت معين.(2)

ثالثاً: المؤشرات الهيكلية:

كانت الدول المتقدمة ولفترة طويلة تعمل على توجيه اقتصاديات الدول النامية نحو إنتاج مواد غذائية وغيرها من المنتجات الأولية الزراعية والمعدنية حتى يتسنى لها ضمان الحصول على تلك المنتجات الأولية بأسعار ملائمة، وجعل تلك الدول أسواقاً لتصريف منتجاتها من السلع المصنعة، لكن هذا الوضع بدأ يتغير تدريجياً بعد الحرب العالمية الثانية وذلك لعدة أسباب أهمها تقلبات أسعار المنتجات الأولية، واتجاه معدلات التبادل الدولية إلى غير صالحها.(3)

المبحث الثاني: نظريات ومتطلبات التنمية الاقتصادية وعقباتها.

كما رأينا فإن التنمية الاقتصادية هي عملية تهدف إلى نقل المجتمع من أوضاع التخلف والانطلاق به نحو التقدم، وفي هذا الصدد ظهرت العديد من النظريات التي تعالج قضايا التنمية في البلدان والمناطق المتخلفة اقتصادياً.

من المعلوم أن التنمية ليست ظاهرة اقتصادية فحسب بل أن لها أبعاداً مختلفة، وتتضمن مجموعة من المتطلبات التي تعتبر الطريق الوحيد للحاق بالتنمية والتجسيد الأمثل لها، ولتحقيق ذلك لا بد من إزالة مختلف العقبات التي تقف في طريق تحقيق التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: نظريات التنمية الاقتصادية.

يوجد الكثير من النظريات التي تفسر التنمية الاقتصادية ومن هذه النظريات:

أولاً: نظرية آدم سميث:

إذا كان "آدم سميث" هو أول من كتب في التنمية الاقتصادية فإنه لم يكن يهتم بالتنمية والنمو بصفة خاصة، بل كتب في ذلك في كتابه المشهور "ثروة الأمم".

(إيمان ناصف وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 1.51)
(إبراهيم حسن العسل، التنمية الاقتصادية في الفكر الإسلامي، المؤسسة الجامعية للدراسات، لبنان، 2006، ص 2.40)
(محمد عبد العزيز عجيبة، عبد الرحمان يسري، مرجع سبق ذكره، ص 3.63)

يعطي "آدم سميث" للقطاع الفلاحي أهمية كبيرة، ويوجب في ذلك استخدام التقدم التقني من عتاد وآلات حديثة... الخ، ويتفطن "آدم سميث" إلى البطالة التي تحدث في الريف عند إدخال التغيرات الحديثة على القطاع الفلاحي، لكنه يجيب بأن هذه الأعداد المعتبرة في القطاع الفلاحي نجد عملا لها في القطاع الصناعي، الذي يبدأ في التطور والذي يكون بحاجة إلى العمال.

كما يعتبر "سميث" بأن العمل مصدر لثروة الأمم، وتقسيم العمل طبقا له، هو الأساس لرفع الإنتاجية.(1)

ويؤكد "سميث" حاجة الاقتصاد الوطني إلى التراكم الرأسمالي من أجل التوسع في تقسيم العمل ومن ثم زيادة نصيب الفرد من الدخل، والتراكم الرأسمالي يتوقف على رغبة الأفراد في الادخار بدلا من الاستهلاك لكل دخولهم.(2)

بالإضافة إلى التراكم الرأسمالي فإنه يوجد قيد آخر على تقسيم العمل، في رأي "آدم سميث" هو حجم السوق فعندما يكون السوق ضيقا يكون الطلب غير كاف لشراء السلع المنتجة في ظل أسلوب الإنتاج الكبير، ويتمخض عن تزايد الدخل توسيع حجم الأسواق بالنسبة لمعظم السلع.(3)

ثانيا: دافيد ريكاردو:

كما رأينا عند "آدم سميث" فإن "ريكاردو" يعتبر القطاع الفلاحي أهم النشاطات الاقتصادية لأنه يعتبر القطاع الفلاحي بمثابة الدعامة إذ يوفر موارد العيش للسكان. اهتم بعد ذلك "ريكاردو" بمبدأ تناقص الغلة في القطاع الفلاحي، وركز على أن الإنسان قادر على تعويض تناقص الغلة، ومن هذا بدأ يفكر في استخدام التقنيات الحديثة في عمليات الإنتاج.(4)

قسم "ريكاردو" المجتمع إلى ثلاث طبقات هم: الرأسماليون وهم الذين يوفرون رأس المال الثابت للإنتاج ويدفعون أجور العمال ويوفرون مستلزمات العمل، والعمال هم الذين أقل أهمية من الرأسماليين، ويمثلون أغلبية السكان ويعتمدون على الأجور، وملاك الأراضي الذين يحصلون على دخولهم عن طريق الربح لقاء استخدام الأراضي المملوكة لهم.(5) ويرى "ريكاردو" كذلك بأهمية عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وان الرأسماليين هم أساس التنمية الاقتصادية لذلك يحبذ "ريكاردو" عدم فرض الضرائب المعرقلة لنشاطهم، حتى لا تقتل غرائمهم وبالتالي تغيب فرصة التنمية.(6)

ثالثا: نظرية الدفع القوية:

- (إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة، الجزائر، 2001، ص ص 35- 1.37)
(هويشار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء، عمان، 2005، ص ص 2.371)
(مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 3.73)
(محمد عبد العزيز عجيبة، محمد علي الليثي، مرجع سبق ذكره، ص 4.60)
(إيمان ناصف وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 5.16)
(محمد عبد العزيز عجيبة، محمد علي الليثي، مرجع سبق ذكره، ص 6.62)

تشير النظرية إلى أن عملية التقدم خطوة خطوة لن تتمكن من وضع الاقتصاد على مسار التنمية بدون قدر معين من الاستثمارات كشرط ضروري لهذا، كما تعتمد على أهمية الاستفادة من وفرات الحجم الكبير التي ينتج عنها إقامة مجموعة من الصناعات التي تعتمد على بعضها البعض في وقت متزامن، معنى ذلك أن عدم القابلية للتجزئة التي تتسم بها بعض الصناعات ذات العلاقة والوفرات الخارجية التي تتحقق من تنفيذ قدر كبير من الاستثمار تمثل شرطا ضروريا لنجاح عملية التنمية.(1)

رابعا: نظرية النمو المتوازن:

صاغ "راغانر نوركس" جوهر فكرة الدفعة القوية التي قدمها "رودان" في صبغة حديثة متكاملة أخذت تسمية "نظرية النمو المتوازن"، حيث يركز "نوركس" على الحلقات المفرغة التي يغلقها حجم السوق، والذي لا يتحقق إلا بإنشاء جبهة عريضة من الصناعات الاستهلاكية يتحقق بينها التوازن.

إن نظرية النمو المتوازن تتطلب تحقيق التوازن من مختلف الصناعات الاستهلاكية، وبينها وبين الصناعات الرأسمالية وكذلك التوازن بين القطاع المحلي و القطاع الخارجي وفي النهاية تحقيق التوازن بين جهة العرض وجهة الطلب.

ذلك لأن جهة العرض تعمل على التأكيد على تطوير جميع القطاعات المرتبطة ببعضها في آن واحد مما يساعد على زيادة عرض السلع، أما جهة الطلب فتدفع باتجاه توفير فرص العمل الواسعة وزيادة الدخول بحيث يزداد الطلب على السلع والخدمات من قبل السكان. وهناك منهجان للنمو المتوازن، الأول يشير إلى الطريق الذي تخطه التنمية ونمط الإستثمار الضروري للعمل السلس للاقتصاد و الثاني يشير إلى حجم الاستثمار اللازم للتغلب على ظاهرة عدم التجزئة في عملية الإنتاج، إن التفسير الأصلي للنمو المتوازن لدى "نوركس" يميل إلى احتواء المنهجين معا، بينما يركز "رودان" على ضرورة الدفعة القوية للتغلب على عدم التجزئة.(2)

خامسا: نظرية النمو الغير متوازن:

إن نظرية النمو الغير متوازن ارتبطت بالاقتصادي "ألبرت هيرشمان"، وإن كان قد سبقه "بيرو" في تقديمه صيغة النمو الغير متوازن تحت اسم "نقاط أو مراكز النمو" وتمثلت نظرية "بيرو" في أن على البلاد المتخلفة أن تبدأ بتركيز جهدها الإنمائي على مناطق تتميز بتمتعها بمزايا نسبية من حيث الموارد الطبيعية أو الموقع الجغرافي، وأن التنمية لهذه المناطق سوف تجذب وراءها المناطق الأخرى، ومع الوقت تنتشر عجلة النمو إلى سائر المناطق في الاقتصاد القومي.(3)

(محمد ألبنا، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مكتبة زهراء، القاهرة، 1996، ص 1.99)

(مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص ص 91-2.92)

(محمد عبد العزيز عجيبة، عبد الرحمان يسري، مرجع سبق ذكره، ص 3.114)

ودعا "هيرشمان" إلى نظرية النمو الغير متوازن لكونها واقعية تتوافق والموارد المتاحة ولفاعليتها في التغلب على العجز في اتخاذ قرار الاستثمار الذي تفتقر إليه هذه البلاد، وانه إذا أريد للاقتصاد القومي أن يشق طريقه باستمرار إلى الأمام فإن مهمة السياسة الإنمائية في هذه البلاد يجب أن تبقي على الضغوط وعدم التناسب، واختلاف التوازن، فالنمط المثالي للتنمية عند "هيرشمان" يتمثل في خطوات متتابعة تقود الاقتصاد القومي بعيدا عن التوازن.(1)

سادسا: نظرية التغييرات الهيكلية:

لقد ركزت هذه النظرية على الآلية التي بواسطتها تستطيع الدول المختلفة نقل هياكلها الاقتصادية الداخلية من هياكل تعتمد بشدة على الزراعة إلى اقتصاد أكثر تقدما وتطورا أي أن هناك تحول ثم من الإنتاج الزراعي إلى الإنتاج الصناعي، وأن التغيير الهيكلي هذا يبين أن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي الإجمالي في حالة الارتفاع على عكس مساهمة القطاع الزراعي المتناقصة، كما تم تحول اليد العاملة من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي.

وحسب هذه النظرية فإن القطاع الصناعي هو الطريق الرئيسي لإحداث التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

فالتغير الهيكلي الذي يؤدي إلى التقدم الاقتصادي هو الذي ينتج عنه ارتفاع في نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي.(2)

المطلب الثاني: أبعاد التنمية.

من خلال ما تقدم يتضح لنا بأن التنمية الاقتصادية تتضمن أبعادا مختلفة ومتعددة تشتمل الآتي:

أولا: البعد المادي:

يستند هذا البعد على حقيقة أن التنمية هي نقيض التخلف، وبالتالي فإن التنمية تتحقق من خلال التخلص من سمات التخلف واكتساب الخصائص السائدة في البلدان المتقدمة، إن المفهوم المادي للتنمية الاقتصادية يبدأ بتراكم قدر من رأس المال الذي يسمح بتطوير التقسيم الاجتماعي للعمل، أي التحول من الصناعة اليدوية إلى الصناعة الآلية، وعلى النحو الذي يحقق سيادة الإنتاج السلعي، وتكوين السوق الداخلية، وهذا ما يعرف بجوهر التنمية.(3)

فالبلدان المتخلفة تحتاج إلى تحقيق عدد من العمليات لكي تحقق التنمية وهذه العمليات هي:

أ- تحقيق التراكم الرأسمالي.

ب- تطوير التقسيم الاجتماعي للعمل.

(1) مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 197.
(2) توفيق بن الشيخ، التمويل الخارجي في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر (1980-2004)، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة قلمة، 2006، ص ص 73-74.
(3) مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 131.

ج- سيادة الإنتاج السلعي.

د- عملية تكوين السوق القومية.

ثانيا: البعد الاجتماعي:

لا شك أن الجانب الاقتصادي للتنمية ذو صلة وثيقة بجوانب الحياة الأخرى في المجتمع، وهي الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية، وقد ترتب على توسيع مفهوم التنمية أمران:

يتمثل الأمر الأول: في المرادفة بين التنمية والتحديث، والتحديث هو عملية التحول نحو الأنماط من الأنظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تطورت في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية بين القرنين السابع عشرة والتاسع عشر.

وأن المفهوم الجديد للتنمية وفق هذا المنظور تعبر عنه مؤشرات مادية وغير مادية تشمل التقدم التكنولوجي السريع وزيادة الإنتاج المادي وارتفاع معدلات الإنتاجية وسرعة الانتقال الجغرافي وسرعة الاتصال وزيادة السكان وزيادة التحضر وزيادة الخدمات الإنتاجية والاجتماعية أما الأمر الثاني: هو تحقيق التنمية بالاستثمار حيث تشع رياح التغيير من البلدان المتقدمة من خلال التكنولوجيا ورأس المال والمهارات والقيم والتغيرات في الأنظمة القائمة.

أما جوانب البعد الاجتماعي للتنمية فتتمثل في تغيرات في الهياكل الاجتماعية واتجاهات السكان والمؤسسات القومية وتقليل الفوارق في الدخل.

و اجتثاث الفقر المطلق، وقد تغيرت النظرة إلى الفقر في عقد الستينات وينظر لها بأنها مرتبطة بالبطالة، وأصبح هدف التنمية إشباع الحاجات الأساسية، وبهذا تغيرت فلسفة التنمية من كونها مستندة إلى النمو إلى الفهم المستند إلى الحاجات الإنسانية وبذلك أصبحت التنمية هي تنمية الإنسان.(1)

ثالثا: البعد السياسي:

إن انتشار فكرة التنمية عالميا جعل منها إيديولوجية، وحلت معركة التنمية محل معركة الاستقلال أن التنمية تشترط التحرر والاستقلال الاقتصادي ويتضمن البعد السياسي للتنمية التحرر من التبعية الاقتصادية إلى جانب التبعية الاستعمارية المباشرة فإذا كان الواقع قد فرض على البلدان النامية الاستعانة بالمصادر الأجنبية من رأس المال والتكنولوجيا إلا أن هذه المصادر يجب أن تكون مكملة للإمكانات الداخلية الذاتية بحيث لا تقود إلى السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية.(2)

رابعا: البعد الدولي:

إن فكرة التنمية والتعاون الدولي في هذا المجال قد فرضت نفسها على المجتمع الدولي وقادت إلى تبني التعاون على المستوى الدولي وإلى ظهور الهيئات الدولية، كالبنك

(نفس المرجع، ص ص 132-133)

(إسماعيل حسن عبد الباري ، أبعاد التنمية، دار المعارف، القاهرة، 1982، ط2، ص 2.31)

الدولي وصندوق النقد الدولي، ولهذا فقد أطلقت الأمم المتحدة في عام 1961 تسمية عقد التنمية الأول والذي أستخدم تحقيق معدل النمو الاقتصادي يبلغ 7%، كما شهد عقد الستينات نشأة منظمة الغات وكذلك نشأة منظمة الأونكتاد أي مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وتهدف هذه المنظمات جميعها إلى تحقيق علاقات دولية أكثر تكافؤاً.⁽¹⁾

خامساً: البعد الاقتصادي:

يعني بتنفيذ أي سياسة اقتصادية تدر عائداً من الناتج الوطني مع تدخل الدولة في كافة مظاهر الحياة الاقتصادية وهذا في بداية القرن التاسع عشر ففي مجال الزراعة اهتمت الحكومة بهذا المجال واتبعت أساليب فنية وعملية لتشجيع فكرة التعاونيات أما مجال الصناعة ظهر التدخل في العمل الصناعي من خلال وقوف الحكومة على أسلوب الإنتاج الفعلي للعمليات الصناعية فهناك تباين في الأنشطة الاقتصادية فالإنتاج ذو طابع نمطي، وما هو واضح أن التنمية الاقتصادية جهد شامل دعامة الإنسان أخيراً لأن الغاية والوسيلة وتدخل الدولة وتعاون الحكومة بالخبرة والمساعدة لعلاج المشكلات فالدولة تستطيع أن تضمن استمرار عملية التنمية وهذا وفقاً لخطة موضوعة لهذا الغرض.⁽²⁾

المطلب الثالث: متطلبات التنمية الاقتصادية.

لنجاح عملية التنمية في أي دولة يتطلب توفير كل ما تحتاجه المشاريع التنموية من أجل التجسيد الأمثل لها، يجب على الدول النامية الساعية للتقدم أن تتوفر لديها متطلبات محددة للتنمية الاقتصادية حيث أن الطريق الوحيد للحاق بالتنمية الاقتصادية هو ملكية متطلباتها.

أولاً: القاعدة المحلية الذاتية:

يعتبر وجود القاعدة المحلية التي تنطلق منها التنمية الاقتصادية من المتطلبات الأساسية للتنمية الاقتصادية بمعنى أن المطلب الأساسي الأول للتنمية الاقتصادية هو ضرورة تأسيس عملية التنمية على قاعدة محلية داخل الدولة النامية، فيجب أن تعتمد التنمية على الدولة ذاتها ولا يمكن استيرادها من الخارج، وتستطيع القوى الخارجية أن تحفز وتسهل عمل القوى المحلية ولكنها لا تستطيع إتمام عملية التنمية أو العمل كبديل عنها، وتبرز أهمية القاعدة المحلية في الفرق الشاسع بين البدء في التنمية أو الحفاظ عليها، فبعض المشروعات قد يتم البدء فيها بمساعدات خارجية، ولكن ذلك لا يضمن الحفاظ على التنمية الاقتصادية بمعنى أن التنمية يجب أن تعتمد على سكان الدولة ذاتها وليس الأجانب.⁽³⁾

ثانياً: السوق:

() مدحت القرشي ، مرجع سبق ذكره، ص 1.133)
() إسماعيل حسن عبد الباري ، مرجع سبق ذكره، ص 2.29)
() محمد الفرجاني حصن ، مرجع سبق ذكره، ص 3.143)

إن وجود سوق مناسبة من المتطلبات الهامة لعملية التنمية الاقتصادية، ومنه لإيجاد سوق مناسبة يجب تحسين المؤسسات الاقتصادية القائمة واستبدالها بمؤسسات أخرى، فيجب توسيع أسواق رأس المال والنقد وإتاحة تسهيلات ائتمانية أرخص وأكثر أتساعا للمزارعين وصغار التجار ورجال الأعمال، مع زيادة معرفتهم بفرص السوق وتقنيات الإنتاج الحديثة، وبناء على ذلك يجب على الاقتصاد السعي للاستغلال الأمثل والكفاءة المثلى في استخدام الموارد الموجودة وكل هذه الأشكال البديلة للمنظومة الاقتصادية المطلوبة لإيجاد السوق المناسبة⁽¹⁾.

ثالثاً: التغيير الهيكلي:

إن التغيير الهيكلي كأحد متطلبات التنمية الاقتصادية ينطوي على التحول من مجتمع زراعي تقليدي إلى اقتصاد صناعي حديث، وفي ظل أن معظم الدول النامية هي مجتمعات زراعية، وحتى يكون لديها تنمية يجب أن تتحول إلى اقتصاديات صناعية حديثة وما يتطلبه من تحويل جذري للمؤسسات القائمة والأوضاع الاجتماعية، ويتضمن التغيير الهيكلي توسيع القطاع غير الزراعي، بما يخفض نسبة السكان في القطاع الزراعي تدريجياً في الاقتصاد الزراعي المتضخم سكانياً، وهذا يؤدي إلى فرص أكبر للتوظيف والتي بدورها ستؤدي إلى حل مشكلة البطالة، ولكن لا يعني التغيير من قطاع زراعي إلى قطاعات غير زراعية أي إهمال القطاع الزراعي ككلية، أما المظهر الثاني للتغيير الهيكلي هو تطوير النظام الاجتماعي على أن يتم ذلك باستخدام أسلوب الإنتاج، وليس الإكراه وبناء على ذلك فإن التنمية الاقتصادية عملية تؤثر، ليس فقط على العلاقات الاقتصادية ولكن على البيئة الاجتماعية والثقافية والداخلية للمجتمع، هذا يعني أن متطلبات التنمية ليست فقط اقتصادية، ولكنها أيضاً غير اقتصادية⁽²⁾.

رابعاً: رأس المال:

يعتبر رأس المال مطلب أساسي في التنمية الاقتصادية فهو يعد من أكثر العوامل الإستراتيجية أهمية في عملية التنمية، ويتصف بكونه المفتاح الرئيسي للتنمية الاقتصادية بصفة عامة، وهو عملية تراكمية وذاتية للتنمية الاقتصادية بمجرد أن تبدأ، والمطلب الأساسي للتنمية هو تراكم رأس المال الحقيقي والذي يتضمن ثلاث، فعاليات مستقلة وهي زيادة في حجم الادخار الحقيقي، آلية للتمويل الائتماني بحيث يمكن سحب الموارد من المستثمرين وأداء الاستثمار بحيث يتم استخدام الموارد في السلع الرأسمالية، ويتضمن رأس المال أيضاً تنمية المهارات والتي تتطور عادة كنتيجة للتراكم الرأسمالي⁽³⁾.

خامساً: المتطلبات الثقافية والاجتماعية:

(نفس المرجع ، ص 1.144)
(فليح حسن خلف ، الاقتصاد الكلي، عالم الكتاب الحديث، عمان، 2007، ص 467. 2)
(مدحت القرشي ، مرجع سبق ذكره، ص 134-135. 3)

إذا كانت المتطلبات الاقتصادية ذات أهمية كبيرة للتنمية فإن المتطلبات الثقافية والاجتماعية لهما ذات الأهمية، فالقيم السياسية والثقافية والدينية لها دور كبير في دفع عجلة التنمية، ومن هنا يجب أن تتغير الأوضاع الاجتماعية وفقا للسكان حتى تحتل التنمية مكانها، فإذا كانت التنمية الاقتصادية ذات سرعة كافية، ولم تحتل موقعها داخل إطار العمل الثقافي والتنظيمات الاجتماعية القائمة مثل الأسرة، النظام الطائفي، القرابة، النسب العقائد والتقاليد الدينية... الخ، فلا بد من خلق احتياجات جديدة للإنتاج لجعل التنمية الاقتصادية ممكنة وهذا ليس بالأمر اليسير، لأن أي تغيير اجتماعي أو ثقافي يؤدي إلى سخط ومقاومة السكان.(1)

سادسا: الإدارة:

إن الإدارة الضرورية للتنمية الاقتصادية نظرا لإمكاناتها في تنظيم المتطلبات الأخرى التي لا غنى عنها فوجود إدارة قوية وفعالية هام جدا للتنمية الاقتصادية وفي حال غياب جهاز إداري جيد وفعال فإن خطط التنمية الخاصة ومنها العامة، لا يمكن أن تنفذ كما ينبغي، وبرامج التنمية تتطلب أيضا نظاما إداريا مناسباً للمتابعة من خلال الخطوط الموضوعية في القوانين، وتتطلب التنمية الاقتصادية بعض الخدمات الأخرى مثل: النظام، العدالة الشرطة، الأمن... الخ.(2)

المطلب الرابع: عقبات التنمية.

أولاً: العقبات الاقتصادية: تتمثل فيما يلي:(3)

أ- **الحلقات المفرغة:** تتجسد في تفاعل مجموعة من القوى على النحو من شأنه إبقاء الدول النامية على حالتها من التخلف، وهذا في أن خصائص التخلف سواء كانت اقتصادية أو تكنولوجية أو اجتماعية أو سياسية لا ترتبط فقط ببعضها وإنما تتفاعل فيما بينها على نحو يجعل كل خاصية في ذات الوقت سببا ونتيجة لغيرها من الخصائص، وقد أشار "nurkes" إلى حلقتين مفرغتين إحداهما من جانب العرض من رأس المال النقدي (الادخار) تتمثل في انخفاض الدخل الفردي يعني انخفاض القدرة على الادخار مما يؤدي إلى انخفاض رأس المال المستثمر فتتخفف الإنتاجية المسببة لانخفاض الدخل.

أما الحلقة الثانية من جانب الطلب على ذات رأس المال تتمثل في انخفاض حجم السوق المحلية مما يضعف الحافز على الاستثمار مؤديا بذلك إلى انخفاض رأس المال المستثمر فتتخفف الإنتاجية ومنها انخفاض مستوى الدخل الحقيقي فينتج عن ذلك انخفاض القدرة الشرائية بحيث يترتب على ضعف حجم السوق الأمر الذي يضعف الحافز على الاستثمار وبهذا تكتمل الحلقة المفرغة.

ب- **ضيق حجم السوق:** إن العلاقة بين حجم السوق والتخلف الاقتصادي تستند على فكرة أن وفورات الحجم في الصناعة تعتبر أحد الملامح الرئيسية للتنمية الاقتصادية فإذا توجب

(محمد الفرجاني حصن ، مرجع سبق ذكره، ص 1.144)

(نفس المرجع، ص 2..145)

(فريد بشير طاهر، التخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988، ص ص 51- 3.53)

على المشروعات الصناعية أن تكون كبيرة للاستخدام الكفاء للتكنولوجيا فإن حجم السوق الذي تباع فيه السلع المنتجة لتلك المصانع يجب أن يكون كبيراً فالتصنيع لا بد أن يعتمد في مراحلها المبكرة على السوق المحلية لأن فرص التصدير على الأسواق الخارجية عادة ما تكون محدودة فضيق الأسواق المحلية قد يؤدي إلى تقييد حجم المشروعات ووجود فائض غير مستغل في طاقتها الإنتاجية الأمر الذي يؤدي إلى عدم الانتفاع بمزايا الإنتاج.

ج- نقص الموارد الطبيعية: لاشك أن نقص الموارد الطبيعية وتنوعها ومستوى كفاءتها قد يكون عاملاً مساعداً على سرعة تحقيق التنمية الاقتصادية أو على الأقل يهيئ لها فرصة أفضل.

د- عدم كفاية البنية الأساسية: تشكل مجالات النقل والمواصلات والاتصالات والمرافق العامة أهم مكونات البنية الأساسية، فوجود هذه البنية يخدم الكثير والعديد من الصناعات مما يؤدي إلى انخفاض التكاليف المتغيرة للوحدة من المنتج وقد يساعد في دفع عملية التنمية المشكلة التي تواجهها الدول النامية.⁽¹⁾

ثانياً: عقبات اجتماعية:

تتمثل هذه العوامل في أنماط العلاقات والنظم الاجتماعية السائدة في المجتمع من تطوير وتسهيل عمليات التنمية فيه وتتمثل في:⁽²⁾

أ- نظام القرابة: يشكل عقبة خطيرة أمام التنمية في المجتمعات النامية، فالارتباط بالجماعة يؤدي إلى الاستقرار النفسي والذي يتطلب سلوكاً مثالي يفرض التزامات ترتبط بدور الفرد في المجتمع وتتضح هذه الالتزامات على عملية التنمية الاجتماعية في المجتمعات التي تضع لها أهمية بالغة بحيث يعتبر الأفراد عن الالتزامات بالمشاركة في الاحتفالات الطقوسية لما لها من قيم اجتماعية مما يترتب على هذه المشاركة من تغييب في العمل وتعطيل لسير العمليات الإنمائية.

ب- الطائفية: تؤدي في كثير من الأحيان إلى حرمان نسبة كبيرة من السكان من الفرص المتكافئة الأمر الذي يكون دون إظهار كفاءتهم واستغلالها لصالح النمو والتقدم.

ج- المشكلة السكانية: إن ارتفاع معدل النمو السكاني وسوء توزيعه وتركيبه الهرمي يفرض على الدول النامية في مجال الأمن الغذائي والسكن.... الخ.

د- عدم ملائمة البيئة الاجتماعية والثقافية ونقص فئة المنظمين الإداريين: ارتفاع نسبة الأمية تصعب توفير الأيدي العاملة والكفاءة كذلك إن المنظم هو المحرك لعملية التنمية الاقتصادية فإذا كانت الاكتشافات والتطورات العلمية تفتح آفاقاً اقتصادية فالمنظم هو المؤهل الذي يمكنه تحويلها إلى مشروعات اقتصادية مربحة لأنه يعمل على ابتكار أساليب إنتاجية جديدة.

ثالثاً: العقبات السياسية:

(مالكوم جليز وآخرون ، اقتصاديات التنمية، دار المريخ، السعودية، 1995، ص 1.52)
(عادل مختار الهواري ، التنمية الاقتصادية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1995، ص ص 245-2.246)

نجد أن التنمية الاقتصادية في الدول النامية بمساعدات مباشرة محدودة من الحكومة إلا منذ ذلك الوقت تزايد دور الحكومة في هذه الدول إلى درجة أنه لم يعد هناك إمكانية في تحقيق نمو حقيقي ناجح بدون الدعم الحكومي والتنشيط وبالتالي فإنه يحسن اعتبار الحكومة ذاتها عقبة في سبيل التنمية.

يفترض على الحكومة ألا أن تكون قادرة على تهيئة وتعزيز بيئة المشروعات سواء كانت قطاعا عاما أو خاصا وأدنى ما يتوجب على الحكومة تجنب الحرب الأهلية وإطالة بقاء العصيان والعدوان الخارجي من قبل القوات العادية وتساهم طول فترة عدم الاستمرار المتعلقة بالحروب الأهلية.⁽¹⁾

رابعاً: العقبان الدولية:

إن كثير من الاقتصاديين وغيرهم قد أثاروا أن عوائق التنمية الأساسية في الوقت الراهن لا ترجع إلى المتغيرات الداخلية ولكنها ترجع أساسا إلى عوامل خارجية عن نطاق العالم النامي وبصفة خاصة فإن وجود الدول الغنية والصناعية يخلق ضغوطات دولية تعيق جهود الدول الفقيرة في النمو الاقتصادي وهذا من المظاهر الجد سلبية بالإضافة إلى الجانب الذي هو ليس موضوع جدل إن الجوانب الإيجابية للعلاقة بين الدول الفقيرة والغنية تعتمد على مفهوم المكاسب من التجارة، إن الاختلافات بين الدول الغنية والفقيرة تتماثل إلى حد كبير مع المكاسب من التجارة وتعطي مثالا يوضح حالة معينة موجودة في العالم الواقعي وهو إن كانت دولة ما تتوفر لديها مورد معين أو عنصر ما مثل الأرض أو البترول بكميات كبيرة فإنه من المستحيل استخدام كل المتوافر لديها منه في استخداماتها الداخلية.⁽²⁾

المبحث الثالث: ماهية التمويل والحاجة إليه.

إن تحقيق التنمية يتطلب تمويل هذه التنمية، والذي يعتبر من أهم الأمور والقضايا المرتبطة بمشكلة التنمية الاقتصادية، والذي يؤثر فيها تأثيرا مباشرا، وتستمد عملية التمويل في أي دولة مواردها مما يتاح لها من مدخرات وطنية أي موارد داخلية أو أجنبية، والدول النامية في أغلبها تواجه مشكلات هامة تكمن أساسا في عجزها عن تعبئة هذه المدخرات وجعلها تخدم أغراض التنمية.

المطلب الأول: ماهية التمويل.

أولاً: تعريف التمويل:

هناك عدة تعريفات للتمويل نذكر منها:

يعرف التمويل على أنه: "توفير الأموال والسيولة اللازمة من المصادر المختلفة لتمويل الاستثمار في الأصول كالمخزون والآلات والأراضي والمباني والعمال وغيرها من الأصول المختلفة".⁽³⁾

(فليح حسن خلف ، مرجع سبق ذكره، ص 1.221)

(مدحت القريشي ، مرجع سبق ذكره، ص 2.159)

(شاكر القر ويني ، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 2000، ط2، ص 3.65)

ويمكن تعريفه بأنه: "هو مختلف الطرق التي تحصل بها المؤسسات على ما تحتاج إليه لقيامها وازدهار نشاطها من أموال".⁽¹⁾

ويعرف أيضا على أنه: "البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال والاختيار وتقسيم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات المنشأة".⁽²⁾

التمويل يعرف على انه: "كافة الأعمال التنفيذية التي يترتب عليها الحصول على النقدية واستثمارها في عمليات مختلفة تساعد على تعظيم قيمة النقدية المتوقع الحصول عليها مستقبلا في ضوء النقدية المتاحة حاليا للاستثمار والعائد المتوقع تحقيقه منه والمخاطرة به واتجاهات السوق المالي".⁽³⁾

كما يعرف التمويل في ظل الاقتصاد النقدي الحديث بأنه: "الإمداد بالأموال في وقت الحاجة إليها، وعلى العموم أنه يوجه بصورة متوقعة للنفقات الداخلية من المدخلات من جهة والنفقات الخارجية نتيجة المدفوعات اللازمة كما يمكن القول أنه عملية اقتصادية ضرورية للإنتاج والتنمية، فهو يعبر عن تدفق مالي في شكل نقود بين الصندوق الممول بالنشاط للمستفيد بتلك الأموال".⁽⁴⁾

من خلال التعاريف السابقة يمكن إعطاء تعريف شامل:

التمويل هو عبارة عن مجموعة الوسائل والأساليب التي تتبعها الدولة للحصول على الأموال الكافية، وذلك لتغطية احتياجاتها المالية واستغلال هذه الأموال المتاحة استغلالا أمثل.

ثانيا: وظائف التمويل.

لكل بلد في العالم سياسة اقتصادية وتنموية يتبعها أو يعمل على تحقيقها من أجل تحقيق الرفاهية لأفراده وتتطلب هذه السياسة التنموية وضع الخطط العريضة لها والمتمثلة في تخطيط المشاريع التنموية، وذلك حسب احتياجات وقدرات البلاد التمويلية، ومهما تنوعت المشاريع فإنها تحتاج إلى التمويل لكي تنمو وتتواصل حياتها حيث يعتبر التمويل بمثابة الدم الجاري للمشروع.

ومن هنا نستطيع القول أن التمويل له دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية وذلك عن طريق:

أ- توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع: التي يترتب عليها:⁽⁵⁾

1- توفير مناصب شغل جديدة تقضي بها على البطالة.

2- تحقيق التنمية الاقتصادية.

3- تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة.

(نفس المرجع، ص 66. 1)

(هيثم محمد الزغبى، الإدارة المالية والتحليل المالي، دار الفكر، الأردن، 2001، ص 2.77)

(محمد عثمان إسماعيل، التمويل والإدارة المالية في منظمات الأعمال، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995، ص 3.13)

(عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي و التنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 4.29)

(محمد توفيق ماضي، تمويل المشروعات، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص 5.68)

ب- للتمويل دور فعال بالنسبة للمؤسسات غير المالية والأفراد والدولة:

ويتمثل في ما يلي: (1)

1- الدولة: تحتاج للتمويل لاستخدامه في الموازنة العامة للحالات التالية:

- عجز في ميزانية الحالات المحلية.

- إعانات لبعض الصناديق للدعم الاجتماعي.

- عجز في موازنة الدولة.

2- الأفراد: يحتاج الأفراد للتمويل في حالات نذكر منها:

- الرغبة في مواكبة نمط استهلاك جديد سائد.

- الرغبة في الاستثمار العقاري والحصول على الملكية.

3- المؤسسات: تحتاج المؤسسات غير المالية للتمويل عند:

- انطلاق المشروع.

- توسيع المشروع.

- تجديد تجهيزات المشروع (اليد العاملة، التأمينات، مواد أولية...) وهنا تبرز الأهمية

الكبيرة لدور التمويل في دفع عجلة التنمية الاقتصادية.

ج- تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم.

يعتبر التمويل عصب الدولة والطاقة المحركة لجميع الوظائف والأعمال فدون تمويل

تظل خطط الدولة على الورق دون تنفيذ، فيحتاج بناء المؤسسات الاقتصادية إلى توفير

الأموال اللازمة لشراء مستلزمات الإنتاج، كما أن نقص التمويل يؤدي إلى تأخير المشاريع

وضياع الفرص ، وبالتالي انخفاض الإيرادات.

والتمويل بمبالغ أكثر من الحاجة يعني تعطل الأموال مع دفع تكلفتها دون أن تنتج إيرادات،

فالتمول يحرك عجلة الإنتاج سواء للمنتجات أو الخدمات، ولكن يجب التحقق من الاختيار

السليم لمصادر التمويل بأقل تكلفة ومخاطر وأيضا اتخاذ قرار الاستثمار المثالي الذي يعطي

عائدا مناسبة على الأموال المستثمرة. (2)

ثالثا: مصادر التمويل:

أ- **من حيث الملكية:** وتنقسم إلى: (3)

1- التمويل بالملكية: وذلك من خلال التمويل بالأسهم بنوعها حيث يعتبر التمويل بالأسهم

وسيلة تمويل رئيسية من مصادر التمويل طويلة الأجل بالنسبة للشركات المساهمة العامة،

لأن استخدام هذه الطريقة في التمويل سوف لا يحمل المشروع أي كلفة يلتزم بها اتجاه الغير

مقابل استخدام الأموال إلا في حالة تحقيق الربح واتخاذ قرار بالتوزيع على المساهمين، وقد

(3) أحمد فشيبت ، حركة التمويل وأثرها في المؤسسة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، المركز الجامعي يحي فارس،
المدية 2003، ص 6.

(فريدالنجار، البورصات والهندسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص 2.16)

(أحمد بوراس ، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم، الجزائر، 2008، ص 3.24)

يلجأ إلى إصدار الأسهم في مراحل أخرى لزيادة رأس مالها المكتتب به وعادة تكون على مرحلة واحدة.

2- **التمويل بالدين:** وذلك من خلال التمويل بالقروض المصرفية والسندات، وهي تمثل عقداً طويل الأجل تلتزم بموجبه المؤسسات بتسديد دفعات دورية من الفوائد.

ب- **من حيث النوع:** وينقسم إلى: (1)

1- **الائتمان التجاري:** يمكن القول بأن الائتمان التجاري يوفر السيولة النقدية للمشاريع التي لا تستطيع الحصول على الأموال عن طريق وسائل تمويل أخرى بسبب ظروف مالية أو قانونية، ويعتبر التمويل التجاري أحد الوسائل المهمة في الوقت الحاضر لترويج وتسويق البضاعة، وتختلف أهمية التمويل التجاري من مشروع إلى آخر من حيث فترة الائتمان وحجم نشاط المشروع، وملائمته المالية وقدرته الائتمانية ورغبته في الاستثمار من خلال هذا المصدر.

2- **الائتمان المصرفي:** تعتبر البنوك التجارية بطبيعتها مؤسسات مالية مانحة للقروض قصيرة الأجل التي يحتاجها المستثمر لتمويل عملياتها التشغيلية، وبما أن البنوك التجارية يقتصر دورها غالباً على تقديم الأموال للعمليات الجارية، فهي بالمقابل تبتعد ما أمكنها عن منح القروض طويلة الأجل إلا أن هناك بنوكاً أخرى متخصصة في هذا المجال مثل البنوك الصناعية، العقارية، والزراعية، ومؤسسات أخرى.

ج- **من حيث المصدر:** وينقسم إلى: (2)

1- **التمويل المحلي:**

- **التمويل الذاتي:** يعرف أحد الاقتصاديين على أنه الثروة التي بحوزة المؤسسة والتي يمكن أن تكون بمثابة مورد داخلي يوجد لتغطية احتياجات الدولة.

- **التمويل الحكومي:** ويعتبر تمويل إجباري ويحصل عليه من خلال الضرائب التي تقتطعها الحكومة التزاماً على الأفراد والمؤسسات والتي يمكن أن تمنحها في شكل الإعانات الحكومية فغالباً ما تضطر الدولة إلى منح مساعدات مالية إلى الهيئات العمومية والوحدات المحلية والهيئات الخاصة، وفي بعض الأحيان بدون أن تحصل الدولة على مقابل أي بدون أن تلتزم المستنفدين برد هذه المساعدات لا نقدياً ولا عينياً، وتسمى هذه المساعدات المالية الموجهة لتغطية نفقات التنمية المحلية بالإعانات، وتؤدي هذه الإعانات أهدافاً اقتصادية وأخرى اجتماعية تتمثل في تعميم الرخاء في مختلف مناطق الدولة، وإذابة الفوارق بين المناطق الفقيرة والنائية والمناطق الغنية.

(دريد كامل آل شبيب ، مبادئ الإدارة المالية، دار المناهج، الأردن، 2004، ص 1.120)
(حسين صغير، دروس في المالية والمحاسبة العمومية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999، ص 2.47)

2- التمويل الخارجي:

مصادر التمويل الخارجية هي تلك الأموال التي تحصل عليها الدولة من مصادر خارجية بموجب شروط وإجراءات لا بد من تنفيذها، وتتحدد هذه الشروط في السوق المالي في ضوء توفر الأموال وعوائد الفرص البديلة المتاحة بعد تقييم قدرة المستفيد على التسديد، ويعد التمويل الخارجي مكملًا للتمويل الداخلي.

المطلب الثاني: فجوتي التمويل.

مع تعاظم الاهتمام بقضايا تمويل التنمية في الدول النامية، ظهرت في ساحة الفكر الاقتصادي بعض النماذج والأبحاث الرياضية التي حاولت أن تربط بين مشكلة نقص الموارد المحلية في هذه الدول وبين مشكلة العجز الحادث في موازينها التجارية، ولعل النموذج المسمى بنموذج الفجوتين " Two gaps model " هو أبسط هذه النماذج وأكثرها دلالة في تباين العلاقة بين هاتين المشكلتين.

أولاً: فجوة التمويل الداخلية:

هذه الفجوة تتمثل في الفرق بين الادخارات والاستثمارات، أي عجز الادخارات المحلية عن توفير التمويل اللازم للاستثمارات المطلوبة بسبب محدودية الادخار من ناحية، وعدم توجيه ما يتاح من هذه المدخرات نحو تمويل الاستثمارات الإنتاجية من ناحية أخرى.

تنشأ هذه الفجوة نتيجة لعدة أسباب نذكر منها: (1)

- الحاجة الكبيرة لإقامة المشروعات الإنتاجية ومشروعات التنمية التحتية من أجل تحقيق التطور المنشود في الدول النامية.
- معدل النمو السكاني المرتفع الأمر الذي يؤدي إلى استنفاد معظم الدخل و التي تتميز بالانخفاض في الدول النامية، وذلك من خلال الزيادة في الاستهلاك وبالتالي انخفاض فادخار ومن ثم الاستثمار الإنتاجي.
- الحاجة الكبيرة في هذه الدول للتوسع في الخدمات نتيجة الزيادة السكانية ولذلك تنشأ فجوة التمويل المحلية (ادخار انتشار) على أساس أن الادخار يتجه كاملاً نحو الاستثمار أي عدم وجود تسرب من دورة الدخل الوطني، وبالتالي فإن الادخار ينبغي أن يتساوى مع الاستثمار حتى تستمر دورة الدخل الوطني بنفس مستواها أي دون توسع أو انكماش، ويمكن توضيح ذلك كما يلي: الدخل الوطني = الاستهلاك + الادخار.
- أي الجزء من الدخل الذي لا يتم استخدامه لأغراض الاستهلاك يتم ادخاره.
- إن الناتج الوطني = الاستهلاك + الاستثمار.

(1) فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 38.

أي إنتاج سلع استهلاكية وإنتاج سلع استثمارية.

ولأن الاستهلاك موجود في الصفتين السابقتين، فإن الادخار ينبغي أن يساوي الاستثمار في هذه الصيغ، إلا أن المشكلة التي تواجه الدول النامية هي أن الحاجة الواسعة والكبيرة للاستثمار والتوسع فيه من أجل زيادة النشاطات الاقتصادية.

مما سبق فإن الادخارات المتحققة في هذه الدول منخفضة بسبب الدخول المنخفضة وبالتالي فإنها لا تحقق إلا قدر منخفض من الاستثمار، هذا يعني أن الدول النامية تعجز عن تحقيق الاستثمار الإنتاجي الذي تحتاجه لتحقيق تطويرها وهذا هو ما تمثله فجوة التمويل الداخلية أو المحلية.

ثانيا: فجوة التمويل الخارجية:

تتمثل فجوة التمويل الخارجي في معظم الدول، وبالذات الدول النامية، نلاحظ فيها الفرق بين الصادرات أي عجز حصيد الصادرات عن تلبية متطلبات الاستيراد بحكم أن القدرة على الاستيراد محكومة أساسا بالقدرة على التصدير نظرا لحاجة الاستيراد للنقد الأجنبي الذي يتم الحصول عليه من خلال الصادرات وفجوة التمويل الخارجي هذه في الدول النامية ترتبط بالعديد من الأسباب من أهمها ما يلي: (1)

- الحاجة الواسعة للاستيراد واللازمة لإقامة المشروعات الإنتاجية واستيراد مستلزمات الإنتاج اللازمة لتشغيل هذه المشروعات بسبب غياب الصناعة الرأسمالية في الدول النامية.
- الحاجة لاستيراد السلع الاستهلاكية في ظل الزيادة السكانية المرتفعة نتيجة عجز الإنتاج المحلي عن تلبية المتطلبات الاستهلاكية.
- الحاجة الواسعة للتوسع في الخدمات بأشكالها المختلفة في هذه الدول ويمكن توضيح ذلك كما يلي:

$$\text{العرض الكلي} = \text{الاستهلاك} + \text{الاستثمار} + \text{الصادرات}.$$

أي أن ما يتم إنتاجه وعرضه في الاقتصاد يذهب قسم منه للاستهلاك والقسم الآخر للاستثمار، وما بقي يتم تصديره وباعتبار أن الجزء الذي لا يتم استخدامه من الإنتاج يمثل زيادة في المخزون ويحسب ضمن الاستثمار.

$$\text{إن الطلب الكلي} = \text{الاستهلاك} + \text{الاستثمار} + \text{الواردات}.$$

(1) فضيلة جنوحات، إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية، حالة الدول المدينة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص ص 19-21.

أي الدخل الوطني يتم إنفاقه على شراء سلع استهلاكية استثمارية منتجة وعلى شراء السلع المستوردة من الخارج.

وعلى الأساس ذاته الذي تم الاستناد إليه فيما سبق فإن الاستيراد يجب أن يتساوى مع التصدير باعتبار أن الاستهلاك موجود في الصفتين السابقتين فإن الصادرات يجب أن تساوي الواردات حتى تستمر النشاطات الاقتصادية بنفس مستواها أي بدون توسع أو انكماش.

المطلب الثالث: الحاجة إلى التمويل.

أولاً: العلاقة بين التمويل و التنمية الاقتصادية.

تحتاج البلدان النامية مهما كان مستوى تطورها في سبيل تحقيق تنميتها الطموحة إلى تسريع معدلات النمو الاقتصادي ، إلا أن تحقيق هذا الهدف يصطدم بمجموعة من العقبات الاقتصادية والاجتماعية .و أهم هذه العقبات هي عجز المدخرات المحلية عن تمويل خطط التنمية المنشودة حيث تعاني معظم هذه البلدان من مشكلة ضالة المدخرات المحلية المتاحة وعدم كفايتها لتمويل عمليات التنمية و يمكن التمييز بين مفهومين لعملية تمويل التنمية .

فالمقصود بالمعنى الحقيقي لتمويل التنمية : " هو توفير الموارد الحقيقية و تخصيصها لأغراض التنمية و يقصد بالموارد الحقيقية تلك السلع و الموارد و الخدمات اللازمة لبناء الطاقات الإنتاجية أو تكوين رؤوس الأموال الجديدة " ، أما المعنى النقدي للتمويل فيقصد : "به المصادر التي تحصل منها الدولة على الموارد النقدية أو مصادر الموارد النقدية التي يتم بموجبها توفير الموارد الحقيقية للتنمية" . (1)

مما سبق يتضح أن أهمية التمويل ترتبط بأهمية تكوين الطاقات الإنتاجية في تمويل الزيادة المنشودة في الناتج القومي كهدف مباشر للتنمية الاقتصادية ، و تبرز هذه الأهمية بوضوح عندما يؤخذ بالمفهوم الحديث الواسع لرأس المال : " على أنه يتضمن رأس المال فقط ، بل يشمل رأس المال البشري أيضا" ، ومن ثم فالطاقات الإنتاجية لا تقتصر على المعدات و الآلات و التجهيزات بل تشمل تكوين الخبرات و المهارات البشرية وإصلاح الأراضي...إلخ.

وهو ما يبرز أهمية الموارد الحقيقية المطلوبة لتكوين الطاقات الإنتاجية في صورها المختلفة و أهمية توفير الموارد التمويلية اللازمة(2).

(1) كواحلة يمينة ، تقييم أداء التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري للفترة(1980-2000) ، مذكرة ماجستير ، تخصص نفود و مالية، جامعة، قالمه، 2004 ، ص5.

(2) محمد لبيب شقير ، العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1961، ص 541.

هذه الموارد التي يتم الحصول عليها عادة من مصدرين أساسيين، مصدر داخلي وآخر خارجي .

إذا يتمثل المصدر الأول في المدخرات المحلية و المتمثلة في :

-الادخار العائلي ، الادخار الحكومي ، التمويل التضخمي ، فائض قطاع الأعمال و قد أثبتت الدراسات النظرية بأن الادخار الداخلي في البلدان النامية ضئيل جدا إذا قيس باحتياجات تلك البلاد لرؤوس الأموال .

و يتمثل المصدر الثاني في تدفق رؤوس الأموال الأجنبية للدول النامية على اختلاف أنواعها و تتمثل فيما يلي: (1)

المنح و المساعدات الخارجية ، القروض الخارجية ، الاستثمار الأجنبي بنوعه .

و يتجه معظم الاقتصاديين إلى ضرورة توفير الشرط الأكبر من الموارد اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية من مصادر تمويل محلية مع إقرارهم بصعوبة الاستغناء عن موارد التمويل الأجنبية ، مادامت الحاجة إلى الاستعانة للموارد أو المدخرات الأجنبية تأتي نتيجة قصور الموارد المحلية عن تحويل معدلات طموحة للاستثمارات القومية.

وعليه كلما ركز برنامج التنمية على الاستثمار مع وجود قصور في الادخار المحلي ارتفعت الحاجة إلى توفير رأس مال طويل الأجل من مصادر خارجية . وهو ما يبرز ضرورة اللجوء إلى التمويل الخارجي .

ثانيا: مبررات اللجوء إلى التمويل الخارجي:

تلجأ الدول النامية للتمويل الخارجي لحل مشكلة تكوين رأس المال و الذي غالبا ما يساهم في إحداثها ثلاثة أنواع من العجز:

أ-وجود عجز في المدخرات بالمعنى المالي بحيث يكون معدل الميل للادخار منخفضا جدا و غير قادر على توفير أموال كافية لتمويل برنامج استثماري بالحجم المطلوب .

ب- وجود عجز في المدخرات بالمعنى الحقيقي حيث تكون توجهات أفراد المجتمع نحو الاستهلاك التفاضلي و عدم إطلاق موارد كافية لغرض تنفيذ الاستثمار المخطط له.

ويجمع العجز الحاصل في المدخرات المحلية بمعناها المالي و الحقيقي يتحدد عجز في الادخار الكلي في مواجهته لحجم الاستثمار المطلوب لتحقيق معدل النمو المستهدف و يطلق على هذا العجز "فجوة الموارد المحلية " و يقاس حجم هذه الأخيرة بالفرق بين الموارد

(1) فؤاد محمد شبل ، السياسات الاقتصادية الدولية ، مطبعة لجنة التأليف و الترجمة والنشر ، القاهرة ، 1995 ، ص 260.

الاستثمارية الكلية المطلوبة خلال فترة زمنية معينة وبين المدخرات الوطنية التي يمكن تحقيقها و تعبئتها خلال نفس الفترة. (1)

وتوجد علاقة وثيقة بين مستوى المدخرات المحلية ومستوى التمويل الخارجي فكلما كان مستوى الادخار المحلي ضئيلا ، بالقياس إلى مستوى الاستثمارات المطلوبة كلما زادت الحاجة إلى التمويل الخارجي والعكس صحيح .

ج- بما أن الموارد المحلية تكون غير ملائمة لإنتاج سلع رأس المال المطلوبة لعملية النمو لذلك تظهر قيمة التوجه إلى الخارج .

فإذا لم يكن هناك فائض في ميزان المدفوعات يخصص للحصول على هذه السلع في الحالة السائدة غالبا في الدول النامية.

فإن البلد يواجه عجز في الصرف الأجنبي فيضطر بذلك إلى استخدام رأس المال الأجنبي لما يوفره من الصرف الأجنبي المطلوب لشراء السلع المستوردة الضرورية .

ولما كانت الصادرات المصدر الرئيسي في الحصول على النقد الأجنبي فوجود نقص في هذا الأخير يدل على عدم كفاية إيرادات الصادرات لتغطية حجم الواردات التي تطلبها عملية التنمية معبرة بذلك عما يسمى "بفجوة التجارة الخارجية".

و تقاس هذه الفجوة بالفرق بين حجم الموارد الأجنبية المطلوبة و الموارد الأجنبية المتاحة عن طريق صادرات البلد المنظورة و غير المنظورة خلال فترة معينة ، أي نعبر عن رصيد الصرف الأجنبي المطلوب لتغطية العجز المقدر حدوثه في فترة مقبلة في ميزان المدفوعات الجارية. (2)

الخلاصة:

يتبين من خلال هذا الفصل أن التنمية عبارة عن عملية يتم فيها انتقال الاقتصاد الوطني من مرحلة التخلف إلى الرقي والازدهار وذلك عن طريق مجموعة من الإجراءات، تقوم الدولة باتخاذها من أجل تطوير الهيكل الاقتصادي لما يحقق زيادة الإنتاج السلعي والغير سلعي والدخل الحقيقي للفرد لفترة زمنية طويلة. وأتضح لنا أن للتنمية الاقتصادية أهمية كبيرة في تقليص الفجوة الاقتصادية والتقنية المتواجدة بين الدول المتقدمة والنامية.

(1) محمد عبد العزيز عجمية ، و آخرون، مقدمة في التنمية و التخطيط دار النهضة العربية بيروت، 1983، ص 165.

(2) كواحله يمينية ، مرجع سبق ذكره ، ص ص7-8.

تمهيد:

يعتبر التمويل من الموضوعات التي استحوذت في الوقت الحاضر على اهتمام واسع لدى الباحثين حيث يشكل أحد المحاور في الحوار بين الشمال والجنوب لكون عمليات الاستثمار والتمويل يرتبطان بشكل وثيق بالحياة الاقتصادية المالية لجميع دول العالم، كما يعتبر التمويل من القضايا الجوهرية للعديد من الدول النامية والتي تسعى جاهدة للقضاء على العجز المستمر في إداراتها المحلية والوفاء بالتزاماتها المالية في خضم نشاطاتها الاقتصادية ولقد عرف العالم درجة كبيرة من التغيرات خاصة في الفترة الأخيرة بعد انهيار الكتلة الشرقية وانتشار العولمة في جميع الميادين، بما فيها العولمة المالية لذلك نجد اقتصاديات هشة للدول النامية تتأثر باقتصاديات الدول المتقدمة مما يستوجب على حكومات الدول النامية البحث وزيادة الاهتمام بقضية التنمية والقضاء على العقبات التي تواجهها ويعتبر التمويل من أهم القضايا التي تواجه التنمية، وتنقسم مصادر تمويل التنمية إلى نوعين مصادر داخلية ومصادر خارجية.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: المصادر الداخلية لتمويل التنمية.

المبحث الثاني: المصادر الخارجية لتمويل التنمية.

المبحث الثالث: محدودية مصادر تمويل التنمية في الدول النامية.

المبحث الأول: المصادر الداخلية لتمويل التنمية.

تعتبر المصادر الداخلية من أهم المصادر التي يجب على الدولة الاعتماد عليها في عملية التمويل ذلك بالاستخدام الأمثل لهذه المدخرات ويرجع التركيز على التمويل الداخلي

لكون النفقات الخارجية للموارد قد لا تكون مؤكدة وثابتة، كما أنها تخضع لاعتبارات مختلفة ويصعب التحكم فيها.

ونعني بالمصادر الداخلية للتمويل جميع أنواع الموارد الحقيقية المتوفرة داخل الاقتصاد المحلي سواء كانت مشغلة أو غير مشغلة ويقصد بالموارد الحقيقية جميع الموارد الطبيعية والمالية.

المطلب الأول: مدخرات القطاع العائلي وفائض قطاع الأعمال.

أولاً: الادخار العائلي:

تمثل مدخرات القطاع العائلي الفرق بين الدخل المتاح أي الدخل بعد تسديد الضرائب وبين الإنفاق على أوجه الاستهلاك المختلفة، أي هو ذلك الجزء من الدخل الذي يضحى به الفرد، ولم ينفقه في مجال الاستهلاك، ويتكون هذا القطاع من العائلات والجمعيات والتعاونيات الخيرية والتنظيمات الاجتماعية التي لا تهدف إلى تحقيق الأرباح ويمثل هذا القطاع الجانب الاستهلاكي من النشاط الاقتصادي.

إن من ميزات الدول المتخلفة كما هو معروف هو انخفاض الدخل المتاح وكذلك ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك، إذا فانخفاض المدخرات العائلية في الدول النامية يرجع إلى انخفاض متوسط الدخل الفردي، والجزء الأكبر من هذا الدخل يذهب إلى الاستهلاك⁽¹⁾.

فاستيفاء الحاجات الأساسية للأفراد تستحوذ على النسبة الكبرى للدخل الفردي ومن ثم فإن الادخار الفردي أو العائلي ضعيف للغاية، وبالتالي يرى البعض أن هذا المصدر للادخار (القطاع العائلي) لا يمثل مصدراً أساسياً.

إضافة إلى ما سبق الإشارة إليه عن انخفاض مستوى الدخل فإن هناك عامل آخر يؤثر بطريقة مباشرة في انخفاض معدل الادخار أو مستوى الادخار وهو نمط توزيع الدخل، حيث نجد في الدول النامية أن الجزء الأكبر من الدخل يذهب لطبقة خاصة وهي ذات الدخل المرتفع التي تتميز بارتفاع الميل الحدي للاستهلاك وبالتالي لا تقوم بالادخار، بينما النسبة القليلة من الدخل لبقية المجتمع، وهذا يختلف عما هو واقع في الدول المتقدمة حيث نجد أن أصحاب المداخيل المرتفعة تميل إلى الادخار أكثر عما هو في الدول النامية.

ويشير "آرثر لويس" إلى أنه في المجتمعات التي فيها 10% من السكان تستحوذ على 40% من الدخل القومي فإنه يمكن بسهولة رفع معدل الادخار إلى 20% من الدخل القومي دون المساس بالمستويات الاستهلاكية لغالبية السكان.

(مدحت القرشي ، مرجع سبق ذكره، ص 1.190)

كما نجد أن أصحاب الدخول المرتفعة في الدول النامية يميلون إلى الاستهلاك التفاخري، يضاف إلى ذلك تهريب رؤوس الأموال إلى الخارج، كما أن النسبة الكبيرة من الدخل القومي في الدول النامية تتولد في الزراعة وهذه المجموعات تتميز بانخفاض الوعي الادخاري وتفضيل الاكتناز لأسباب عديدة نذكر منها ضعف الجهاز المصرفي إلى جانب العادات والتقاليد التي تتحكم في هذه المجموعة واعتمادا على ما سبق ذكره يمكن حصر العوامل التي تحدد نسبة الادخار العائلي فيما يلي: (1)

- مستوى الدخل وكيفية توزيعه.
- مدى الانتظام في الحصول على الدخل.
- التقلبات المنتظرة في أسعار السلع والخدمات.
- الاستقرار السياسي.
- تكوين جهاز مصرفي كفي.

ثانيا: فائض قطاع الأعمال:

نقصد بفائض المشاريع تلك المدخرات من الأرباح المحتجزة لديها وغير محمولة إلى ميزانية الدولة، لان الأرباح المحمولة إلى الميزانية العامة تعتبر كجزء من الإيرادات العامة الجارية، والتي تعتبر هي الأخرى جزءا من الادخار الحكومي. (2)

وتحدد أرباح هذا القطاع بأسعار منتجاته إلى جانب الكفاءة الإنتاجية لمجموع المشاريع، كذلك مكانة القطاع في الاقتصاد الوطني حيث ترتفع أرباحها كلما كبرت أهميتها وكان دورها بارزا على مستوى النشاط الاقتصادي ويتميز قطاع الأعمال في الدول النامية بصغر حجمه، ويقصد بقطاع الأعمال كافة المشاريع التي تستهدف تحقيق الأرباح من مبيعاتها التي تشكل بدورها مصدرا للادخارات ويمكن تقسيم مدخرات هذا القطاع إلى نوعين وهي:

أ- مدخرات قطاع الأعمال العام:

وتتمثل في أرباح المشروعات التي يملكها القطاع العام، وهي عبارة عن الفرق بين قيمة السلع النهائية المنتجة وتكاليف إنتاجها ويتوقف حجم مدخرات قطاع الأعمال العام على مدى كفاءة إدارته وحجم الفائض المتولد فيه، وعلى حجم الإنتاج والسياسة السعرية التي تحدد أثمان المنتجات وكذا حجم النفقات ومستواه باعتبار أن تخفيض النفقات وزيادة الإنتاج يقللان من ضياع واستخدام كل من عنصر العمل أو المواد الأولية ومستلزمات الإنتاج وبالتالي يزيد من مدخرات هذا القطاع وينتج عن ذلك زيادة تشغيل الطاقة العاطلة وكذا رفع إنتاجية العاملين بكافة الوسائل .

(عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، عمان، 2002، ص 1.42)
(عمرو محي الدين ، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، لبنان، دون سنة النشر، ص 454. 2)

يتحدد الحجم الفائض المتولد في هذا القطاع عن طريق سياسات التسعير لمنتجاتها ومستوى الكفاءة الإنتاجية لجملة المشاريع وكذلك مكانة القطاع العام في الاقتصاد الوطني ككل.⁽¹⁾

ونظرا لما يتمتع به كثير من مشروعات القطاع العام في البلاد النامية من مركز احتكار فإن من الممكن الارتفاع بأرباح هذه المشروعات وبالتالي ما تحققه من مدخرات وذلك بإتباع سياسات سعرية احتكارية في أسواق بيع منتجاتها بأسواق شراء مستلزمات إنتاجها ولذا لا يجب النصح بكل هذه السياسات وذلك لأنها تكون على حساب استغلال قطاعات أخرى من المستهلكين وبأعي مستلزمات الإنتاج.

ولذلك يجب الاهتمام بالتدريب المهني للعاملين ووضع معايير مدروسة للأداء وربط الحوافز بالإنتاج.⁽²⁾

ب- مدخرات قطاع الأعمال الخاص:

يتمثل فيما تدخره مشروعات قطاع الأعمال الخاص في ذلك الجزء من الأرباح المحققة التي لا توزعه على أصحاب (حقوق التملك) أي مالكي رؤوس الأموال هذه المشروعات وذلك بعدم خصم ما تخصصه لمقابلة إهتلاكات الأصول الثابتة، أي تلك الموارد التي تتاح لتمويل طاقات إنتاجية في المشروعات القائمة أو لتمويل مشروعات إنتاجية لمشروعات جديدة.

ويمكن إلقاء الضوء على محددات مدخرات قطاع الأعمال الخاص بالاستعانة بالمعادلة التالية:

الادخار الصافي لمشروعات هذا القطاع = الإيرادات الكلية - (قيمة مستلزمات الإنتاج + المدفوعات التعاقدية لأصحاب عناصر الإنتاج + أقساط الإهلاك + صافي الضرائب + الأرباح الموزعة).

إذا فإن الدخل الصافي لقطاع الأعمال الخاص يتمثل في الفرق بين الإيرادات الكلية التي يحصل عليها المشروع وبين مجموع نفقاته.⁽³⁾ ويضم هذا القطاع نوعين:

1- قطاع الأعمال غير المنظم: ويشمل المحلات التجارية الصغيرة والصناعة الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصغيرة بوجه عام.

(محمد فوزي أبو السعود ، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص ص 343- 1.344)
 (محمد يونس، رمضان نعمة الله ، مقدمة في علم الاقتصاد، المكتب العربي الحديث، مصر، دون سنة النشر، ص 2.315)
 (صبحي تادريس قريصة ، مذكرات في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، دون سنة النشر، ص ص 116- 3.121)

2- قطاع الأعمال المنظم: ويشمل الشركات والمؤسسات الصناعية والتجارية الكبيرة وينقسم هذا الأخير إلى قطاع الأعمال العام (القطاع العام) وقطاع الأعمال الخاص (القطاع الخاص).

المطلب الثاني: الادخار الحكومي والادخار الجماعي.

أولاً: الادخار الحكومي:

الادخار الحكومي هو الفرق بين النفقات العامة والإيرادات العامة، والإيرادات العامة هي جميع المواد المالية التي تحصل عليها السلطات عامة من المصادر المختلفة وأهمها الضرائب والرسوم، إضافة إلى القروض و الهبات أما النفقات العامة فتتمثل في الإنفاق العام أي إنفاق ما تقدمه الدولة من خدمات عامة في مجالات الأمن والتعليم والصحة ومشروعات المنافع الأخرى.(1)

وتتميز الدول النامية بانخفاض معدل الادخار الحكومي لكن هذه الميزة نسبية حيث تختلف درجتها من دولة لأخرى، وفي دراسة للأمم المتحدة عن الادخار لأغراض التنمية أن الدول النامية تتميز بانخفاض الادخار الحكومي وذلك عن مستواه في الدولة المتقدمة وأرجع السبب في هذا الانخفاض إلى تدني الدخل الحكومي المتاح إلى جانب ذلك ارتفاع الجزء المخصص للاستهلاك ويضاف إلى هذه الأسباب تدني وتدهور مساهمة الموارد العامة في ميزانية الدولة و بصفة عامة فإن معدل الادخار الحكومي بالنسبة إلى الدخل الوطني يعتبر جد ضعيف في أغلب الدول النامية.

والادخار الحكومي يتعلق بمرحلة النمو الاقتصادي الذي تجتازه الدولة، فالدول التي قامت بها التنمية وقطعت أشواطاً في المجالات الاقتصادية يكون فيها الادخار الحكومي مرتفعاً نسبياً عن تلك الدول التي تكون فيها عملية التنمية حديثة.(2)

ثانياً: الادخار الجماعي:

الادخار الجماعي عبارة عن إبخارات تقتطع من دخل بعض الجماعات بطريقة إجبارية طبقاً لقوانين معينة منها أرصدة صناديق التأمينات الاجتماعية بأنواعها المختلفة ويحتل هذا النوع مكانة هامة في الدول النامية لأنه يقلل من حدة الاتجاهات التضخمية المتمثلة في ارتفاع الأسعار كما يتميز هذا النوع من الادخار بمزايا مباشرة مثل خدمات الصحة والتعويضات والمعاشات .

المطلب الثالث: التمويل التضخمي.

(عرفان تقي الحسيني ، مرجع سبق ذكره، ص 1.45)
(2) مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 192.

إن اللجوء إلى التضخم يمثل أحد المصادر الأساسية التي تلجأ إليها الحكومات لتحويل الموارد من استخداماتها الحالية إلى تلك الاستخدامات التي تفضلها أو ترغب فيها بمعنى نقل الموارد من الاستهلاك إلى الاستثمار بالتالي زيادة معدله.

تتم عن طريق التضخيم نقل الثروة من المستهلكين في صورة أسعار مرتفعة إلى المنتجين في صورة أرباح استثنائية، هذه الطريقة تعتبر حافزا هاما على التوسع في الإنتاج وإعادة استثمار الأرباح نتيجة لضخامة الاحتياجات الرأسمالية اللازمة لعملية التنمية إلى جانب قصور الموارد المحلية لتغطية هذه الاحتياجات فإن الدول النامية تلجأ إلى استخدام التمويل بالتضخم أو ما يسمى بالتمويل عن طريق عجز الميزانية العامة بمعنى إحداث فجوة بين الإيرادات العامة والمصروفات العامة، وبالتالي ضرورة اللجوء إلى الاقتراض لسد هذه الفجوة من البنك المركزي أو من الجمهور أو من الخارج، أي زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة يعني وجود نقص في تغطية هذه النفقات وذلك ما دفع بالحكومات إلى الاقتراض بنوعيه الداخلي والخارجي أو اللجوء إلى البنك المركزي بغية تحقيق التوازن بين المصروفات والإيرادات.(1)

ومفهوم التمويل التضخمي يختلف من دولة لأخرى، فمثلا الولايات المتحدة الأمريكية نقصد به عجز في الميزانية العامة، ويغطي هذا العجز بمصادر متعددة، أي مهما كان مصدر تغطية العجز في الميزانية العامة، أما الهند فتري أنه إذا لجأت الدولة إلى إحداث عجز في الميزانية العامة رغم تغطية هذا العجز عن طريق الاقتراض الداخلي فلا يعتبر تمويلا تضخيميا باعتبار الاقتراض من الجمهور يمول من ادخار حقيقي، وينصرف التمويل بالعجز في مفهومه المجرى إلى الزيادة في مجموع إنفاق الحكومة على الإيرادات الحكومية الجارية، بمعنى أنه يساوي صافي الزيادة في اقتراض الحكومة مضافا إليه صافي النقص في حقوقها وأرصدها النقدية، ذلك ما أخذت به لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى في دراستها لتمويل التنمية عن طريق عجز الميزانية العامة بقي أن نشير أن العجز في الميزانية العامة يغطي بالنقد الأجنبي (قروض خارجية) أو بالعملة المحلية عن طريق الاقتراض الداخلي أو الإصدار النقدي الجديد.(2)

التمويل بعجز الميزانية يوفر للحكومة وسائل مالية تمكنها من الحصول على الموارد النادرة لأنه يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية للحكومة، و بالتالي تكون لها القدرة في تمويل الموارد إلى الاستخدامات التي تريدها عن طريق دفع مكافآت أعلى لها فإذا بقي حجم الموارد على ما هو عليه وزاد حجم النقود في النظام الاقتصادي فهذا يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، فالأفراد والمشروعات الذين لم تتزايد قوتهم الشرائية سيفقدون

(1) صبحي تادريس قريصة ، مرجع سبق ذكره، ص 129.

(2) محمود يونس ، اقتصاديات التنمية، دار النهضة العربية، 1999، ص 164.

جزاء من سيطرتهم على السلع والخدمات لصالح الذين ذات دخولهم بالتالي قوتهم الشرائية، فمثلا القطاع العائلي يجبر على الادخار لاستحالة شراء نفس الحجم من السلع والخدمات التي كان يشتريها قبل ارتفاع الأسعار.

ونجد أن التمويل التضخمي من المسائل التي ثارت الكثير من الجدل العلمي خاصة في الاقتصاديات المختلفة، فهناك من يفضل اللجوء إليه مقارنة ببقية المصادر الأخرى، لكونه لا يتطلب جهازا إداريا كفاء لتنفيذه، إلى جانب كونه أكثر سهولة في إدارته، كما أنه يؤدي تحقيق معدل الاستثمار المطلوب الذي يستحيل الوصول إليه بالمصادر الأخرى للتمويل، لكن رغم هذه المزايا لو يستخدم لفترة طويلة فقد يؤدي إلى نتائج غير مرغوب فيها تفوق في النهاية رفع معدل التراكم الرأسمالي المستهدف.(1)

إلى جانب المؤيدين لهذا المصدر التمويلي، هناك اتجاه معارض، لأن هؤلاء يرون أن عملية التنمية الاقتصادية يجب أن تضمن الاستقرار النقدي، أي زيادة الكتلة النقدية بما يوافق عملية التنمية ومناسبة لحجم الإنتاج ويرون أن تحقيق التنمية عن طريق اللجوء إلى التضخم مهملة لمبادئ التحليل الاقتصادي وتنتج عنها آثار منها تخفيض قيمة العملة الوطنية وبالتالي إضعاف ثقة المستثمرين فيها مما يدفع إلى زيادة الاستهلاك والامتناع عن الادخار إلى جانب تخفيض القدرة للبلد، وبالتالي قصوره في الحصول على العملة الأجنبية إضافة إلى حدوث اختلال في التوازن بين الطبقات... الخ.

بصفة عامة فإن للتمويل التضخمي عيوباً وآثار كثيرة، فهو يؤدي إلى تخفيض الادخار الاختياري وإلى الانحراف في الاستثمارات والاختلال في التوازن المالي الخارجي، لكن يبقى كمصدر متاح للدولة النامية يمكنها اللجوء إلى استخدامه في حدود معينة، إضافة إلى ضرورة استخدام وسائل الرقابة المناسبة على الاستهلاك والاستثمار، وعدم اللجوء إلى الارتفاع الفاحش في الأسعار بالاعتماد على زيادة كمية النقود تبعا لزيادة الناتج الوطني إلى جانب استخدام القوة الشرائية الجديدة في تمويل عمليات الإنتاج وخاصة في مجالات الاستثمارية السريعة العائد.(2)

ويتوقف نجاح التمويل التضخمي على إمكانية الدول التحكم في التضخم الناتج عن طريق جهاز الضريبي، أي استيعاب الزيادة في الدخل عن طريق الضرائب المختلفة مما يجعل الجزء الأكبر من الأرباح الناتجة عن استخدامه تعود إلى الحكومة.

بالتالي استخدامها في المجالات الاستثمارية المنتجة التي تؤدي إلى زيادة الطاقة الإنتاجية كما يجب على الدول النامية عدم اتخاذ التمويل التضخمي كمصدر تمويلي لفترة

(1) مدحت القرشي، مرجع سبق ذكره، ص 194.

(2) نفس المرجع، ص 195.

طويلة بل يجب أن تستخدم دفعات متقطعة بشرط أن تتحكم الدولة في الآثار التضخمية الناجمة عن كل دفعة.

فعلى الدول النامية التي ترغب الاستفادة من التضخم في تدبير المدخرات أن تعمل على رفع إنتاجها مما يمنع استمرار ارتفاع معدلات الأسعار، فتنفيذ برامج التنمية لابد وأن يصاحبه التضخم، لأن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى زيادة الدخل مما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، لذلك ينبغي على الدولة رفع إنتاج مشروعاتها من السلع والخدمات، وإلا فالتنمية ستؤدي إلى ارتفاع الأثمان بالتالي زيادة الاستيراد ومنه إعاقة التنمية، فسياسة التمويل التضخمي في البلاد النامية غالبا ما تكون مشكوك فيها وهذا راجع إلى:

- انعدام مرونة عرض عناصر الإنتاج فيها تعتمد على الزراعة، بالتالي يتعذر زيادة إنتاجها في الأمد القصير فالزيادة في كمية النقود تنعكس في ارتفاع مستوى الأسعار.
- ضيق سوق رأس المال بالتالي ضعف جهازها المصرفي في مكافحة التضخم .
- انخفاض المدخرات الحقيقية للطبقة الفقيرة مما يخلق توتر اجتماعي.
- تضخم الدخل النقدي يولد ضغط كبير على الميزان التجاري، فميل الأفراد إلى الاستيراد يؤدي إلى خلق عجز في الميزان المدفوعات، فتتدخل الدولة لوضع قيود على الاستيراد لمنع تسرب القوة الشرائية الفائضة وتوجيهها إلى الأسواق المحلية ومنه ارتفاع الأسعار المحلية.(1)

المطلب الرابع: حصيلة التجارة الخارجية.

تعتبر حصيلة التجارة الخارجية من المصادر الداخلية لتمويل التنمية الاقتصادية رغم أن هناك من يصفها من المصادر الخارجية، لكون حصيلة التجارة تقيم بالعملة الخارجية، لكن في الواقع هذا المصدر لا يمكن اعتباره خارجي كون حصيلة التجارة تتحقق من مجمل النشاطات الاقتصادية الداخلية.

أولا: تعريف التجارة الخارجية:

تعرف التجارة الخارجية بأنها: " أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، متمثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة".(2)

(1) نفس المرجع، ص 196.

(2) السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، القاهرة، 2009، ص 08.

كما يمكن تعريفها أيضا: "عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر لإنتاج المختلفة بين عدة دول بهدف تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل". (1)

أو بعبارة أخرى: "هي عملية التبادل التجاري، الذي يتم بين الدولة والعالم الخارجي". (2)

تكمن أهمية التجارة الخارجية في كونها توفر للمجتمعات المختلفة السلع والخدمات التي لا يمكن إنتاجها محليا أو تلك التي تحصل عليها من الخارج بتكلفة أقل نسبيا في تكلفة إنتاجها محليا⁽³⁾. وبالتالي فالتجارة الخارجية تتيح لدول العالم إمكانية الحصول على المزيد من السلع والخدمات، ومن ثم تساهم في زيادة مستوى رفاهية دول العالم.⁽⁴⁾

بالإضافة إلى أنها تمكن التجارة الخارجية من توفير متطلبات التنمية من السلع الاستثمارية اللازمة لإعادة بناء الهيكل الاقتصادي على نحو مناسب في إطار تحقيق المقارنة في الإنتاجية لصالح بقية القطاعات خصوصا السلعية منها.

للتجارة الخارجية أهمية كبيرة في عملية التخصص وتقسيم العمل الذي أصبح أحد مظاهر وأساسيات الاقتصاد الدولي نظرا لما يلعبه من زيادة الإنتاج وتخفيض التكاليف وتحسين النوعية .

ثانيا: تعريف حصيلة الصادرات:

يتمثل فائض التجارة الخارجية أو ما يعرف بحصيلة الصادرات في زيادة قيمة الصادرات عن قيمة الواردات، بمعنى زيادة الإنتاج المحلي عن الاستهلاك المحلي مما يؤدي إلى تحقيق فائض ويقصد بالاستهلاك المحلي هنا الجزء من الاستهلاك الذي يغطي الواردات أما الإنتاج المحلي فهو ذلك الجزء من الإنتاج المصدر إلى الخارج، إذ تبقى حصيلة التجارة الخارجية كمصدر داخلي يتمثل في الفرق بين الصادرات المحلية والمتمثلة في المنتجات الوطنية المصدرة والواردات التي تمثل جزءا من الاستهلاك المغطى.⁽⁵⁾

تعد حصيلة الصادرات المصدر الرئيسي للموارد المالية المتدفقة إلى القطر، حيث تؤدي إلى ارتفاع الدخل القومي، وهذا يؤدي بدوره إلى زيادة الإنفاق العام، ويزداد معه الطلب على السلع والخدمات مما يشكل حافزا للمستثمرين على زيادة استثماراتهم وبالتالي يتحقق انتعاش الاقتصاد الوطني .

(1) حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر، دون سنة نشر، ص 13.

(2) موسى مطر وآخرون، التجارة الخارجية، دار الصفاء، عمان، 2001، ص 13.

(3) كامل البكري، مرجع سبق ذكره، ص 07.

(4) حسام علي داود، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة، الأردن، 2002، ص 17.

(5) عمار زيتوني، المصادر الداخلية لتمويل التنمية، حالة الجزائر (1970-2004) أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2007، ص 75.

فتمثل حصيلة التجارة الخارجية في الفائض المحقق من تغطية حصيلة الصادرات كامل فاتورة الواردات.(1)

المبحث الثاني: المصادر الخارجية لتمويل التنمية.

في حالة غير المدخرات المحلية عن توفير رأس المال الكاف لتمويل الاستثمارات المطلوبة لضمان تحقيق معدل مناسب للتنمية، كما أن الاندفاع في تيار التمويل التضخمي لا بد أن ينجم عنه في النهاية متاعب وصعوبات قد تفوق عملية التنمية ذاتها، ولهذا أو ذاك يبدو أن اللجوء للمصادر الخارجية هو الطريق الوحيد للخروج من المأزق وتسهيل إنجاز عملية التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية.

ولعل أهم هذه المؤسسات هي البنك الدولي لإنشاء والتعمير ومؤسسات التمويل الدولي ومؤسسة التنمية الدولية وصندوق النقد الدولي.

أولاً: البنك الدولي للإنشاء والتعمير:

تم إنشائه في إطار اتفاقية برتن وودز عام 1944 ويعتبر أحد المؤسسات التي تقدم المعونات والقروض إلى الدول النامية، يستمد أمواله من حصص الأعضاء ومن حصيلة السندات في الأسواق المالية الدولية التي تجعله المقرض الأول في العالم، ولا يقدم قروضه إلا للدول التي يبلغ أو يقل متوسط دخل الفرد فيها عن 4080 دولار سنوياً، كما يقدم قروضه لمشروعات التنمية التي يتوقع أن يكون عائدها 10% على الأقل.(2)

ولقد أنشأ هذا البنك لعدة أغراض أهمها:(3)

- أ- تقديم القروض للدول الأعضاء أو المؤسسات الاقتصادية الخاصة في أراضيها من الأرصدة الرأسمالية المتاحة في حالة عدم كفاية الاستثمارات الخاصة أو عدم توفير القروض اللازمة من مصادر أخرى بشروط مقبولة.
- ب- تشجيع الاستثمارات الخاصة الأجنبية سواء بتقديم الضمانات اللازمة أو بالمشاركة بنصيب في القروض الأجنبية المقدمة للدول الأعضاء.
- ج- توفير المعونات الفنية لإعداد وتنفيذ الخطط الاستثمارية والإنمائية والمساهمة في إعداد وترتيب الكوادر الفنية والإدارية التي تحتاجها الدول النامية عن طريق معهد التنمية الاقتصادية التابع للبنك.

(1) عرفان تقني الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 48.

(2) عرفان تقني الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 204.

(3) يونس أحمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، دون سنة نشر، ط2، ص 50.

ثانيا: مؤسسة التمويل الدولية:

والمؤسسة عضو في مجموعة البنك الدولي مقرها الرئيسي في واشنطن العاصمة، وهي تشارك جميع مؤسسات البنك الدولي في هدفها الرئيسي وهو تحسين نوعية حياة الناس في البلدان النامية الأعضاء فيها.⁽¹⁾

وقد أنشئت في عام 1956 وهي أكبر مصدر متعدد الأطراف للتمويل عن طريق القروض بالاستثمارات في أسهم الشركات في مشروعات القطاع الخاص في الدول النامية وهي تقوم بما يلي: ⁽²⁾

أ- مساعدة الشركات الخاصة في الأسواق الناشئة على تعبئة الموارد التمويلية من الأسواق المالية الدولية.

ب- تقديم المشورة والمساعدة الفنية لأنشطة الأعمال التجارية والحكومات.

ج- تتمتع مؤسسة التمويل الدولية بقدرة قوية في تشجيع مشروعات التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز نمو مؤسسات الأعمال المنتجة وأسواق رأس المال الفعالة في البلدان الأعضاء بها.

ثالثا: المؤسسة الدولية للتنمية:

تأسست عام 1960 وتعتبر مصدرا هاما للقروض السهلة أي قروض فوائدها منخفضة وأجلها طويلة، تقدم للدول النامية شديدة الفقر والتي يبلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل فيها 580 دولار سنويا أو أقل ومن بين هذه الدول نذكر كوريا الجنوبية، كولومبيا، وغيرها من الدول الإفريقية.⁽³⁾

رابعا: الوكالة الدولية لضمان الاستثمار: وتهدف إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية الأعضاء وقد تأسست عام 1988.⁽⁴⁾

خامسا: صندوق النقد الدولي:

هو مؤسسة نقدية وليس مؤسسة إنمائية، ولكن يسهم بدور مهم في الحد من الفقر في بلدانه الأعضاء، وهذا يتطلب سياسات اقتصادية كلية سليمة، وقد ساعد صندوق النقد الدولي البلدان منخفضة الدخل لسنوات عديدة في تنفيذ سياسات اقتصادية من شأنها تعزيز النمو ورفع مستويات المعيشة، وذلك بتقديم المشورة والمساعدة الفنية والدعم المالي، وفيما بين عامي 1986 و1999، حصل 56 بلدا يبلغ مجموع سكانه 3.2 بليون نسمة على قروض بأسعار

(1) عرفان تقي الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 315.

(2) عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000، ص 173.

(3) عرفان تقي الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 314.

(4) يونس أحمد بطريق، مرجع سبق ذكره، ص 62.

فائدة منخفضة طبقاً لتسهيل التصحيح الهيكلي لمساعدة أفقر البلدان الأعضاء في جهودها الرامية إلى تحقيق نمو اقتصادي أقوى وتحسين مستمر في أوضاع ميزان المدفوعات.⁽¹⁾

• **تسهيلات إقراض مختارة لدى صندوق النقد الدولي:** وتتمثل فيما يلي:⁽²⁾

- **اتفاقات الاستعداد الائتماني:** ويعتبر اتفاق الاستعداد الائتماني بمثابة تأكيد البلد

العضو بأنه يستطيع السحب من موارد الصندوق إلى حد معين على مدى فترة تتراوح بين 12 و 18 شهراً في العادة لمعالجة مشكلات قصيرة في ميزان المدفوعات.

- **تسهيل الصندوق الممدد:** يعتبر بمثابة تأكيد للبلد العضو بأنه يستطيع السحب من موارد الصندوق إلى حد معين، على مدى فترة تتراوح بين ثلاثة إلى أربع سنوات في العادة، لمساعدته في معالجة المشكلات الاقتصادية الهيكلية في ميزان المدفوعات.

- **تسهيل النمو والحد من الفقر:** هو تسهيل بسعر فائدة منخفض هدفه مساعدة أفقر البلدان الأعضاء التي تواجه مشكلات مطولة في ميزان المدفوعات إلى جانب القروض والمنح التي يقدمها البلدان الأعضاء إلى الصندوق خصيصاً لهذا الغرض.

- **تسهيل الاحتياطي التكميلي:** هو تسهيل يوفر تمويلاً إضافياً قصير الأجل للبلدان الأعضاء التي تعاني صعوبة استثنائية في ميزان المدفوعات نتيجة فقدان الثقة السوق بشكل مفاجئ، ومثير للاضطراب تتمثل مظهره في تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج ويتضمن سعر الفائدة على هذا التسهيل رسماً إضافياً يضاف إلى سعر الفائدة العادي على قروض الصندوق.

- **خطوط الائتمان الطارئ:** هي خطوط دفاع وقائية تمكن البلدان الأعضاء القائمة بتطبيق سياسات اقتصادية قوية من الحصول على تمويل من صندوق النقد الدولي على أساس قصير الأجل عندما تواجه فقدان ثقة الأسواق على نمو مفاجئ ومثير للاضطراب بسبب امتداد الأزمات من بلدان أخرى.

- **مساعدات الطوارئ:** استحدثت مساعدات الطوارئ في عام 1962 لمساعدة البلدان في مواجهة مشكلات ميزان المدفوعات الناشئة عن الكوارث الطبيعية المفاجئة التي يمكن التنبؤ بها، وقد تم التوسع في هذا النوع من المساعدة في عام 1995 لتقديم المساعدة للدول الأعضاء، فجميعهم إما بلدان نامية، أو بلدان تمر بمرحلة التحول من نظام التخطيط المركزي إلى نظم قائمة على اقتصاد السوق، أو من بلدان الأسواق الصاعدة التي تسير في طريق التعافي من الأزمات المالية.

(1) فليج حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 279.

(2) عرفان تقي الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص ص 293-295.

المطلب الثاني: المنح والمعونات الأجنبية.

أولاً: تعريف المنح والمعونات الأجنبية:

تعرف على أنها كافة التحويلات التي تتم وفق شروط مسيرة بعيدا عن القواعد والأسس التجارية السائدة وفقا لظروف السوق.(1)

وتكون هذه المعونات على شكل نقدي متمثلة في عملات قابلة للتحويل، أو على شكل عيني تتمثل في خبرات فنية أو سلع أو خدمات استهلاكية أو استثمارية و المعنى الدقيق لكلمة منحة هي أنها هبة خالصة لا ترد، أما الإعانة فقد يمتزج فيها عنصر الهبة مع القرض، هذه القروض تسمى بالقروض السهلة، والتي تكون بشروط تجارية تتضمن عنصرا من العناصر المعونة ويتمثل في طول أجل القروض، وتعتبر مصدرا مرغوب فيه بدرجة كبيرة في الدول النامية، وذلك لأن حصول هذه الدول على مصادر بهذا الأسلوب لا يترتب عليه التزامات لاحقة على اقتصادها الوطني وتندرج المنح والإعانات والمساعدات، وما في حكمها في ميزان المدفوعات كمقبوض من قبل الدول النامية، أي من جانب المدين والعكس صحيح ، وفي حالة المدفوعات بالنسبة للدول المانحة، ويطلق على هذه المنح والإعانات مصطلح التحويلات من جانب واحد، إذ ليس من الضروري أن يكون لها ما يقابلها في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات للدول النامية.(2)

ثانيا: صور المعونات الأجنبية:

أ- من حيث طبيعتها: وتتمثل في:(3)

1- المنح: وهي عبارة عن التحويلات النقدية والعينية التي تقدمها بعض الدول لغيرها سواء لاعتبارات اقتصادية أو سياسية أو إنسانية، وهي تحويلات لا ترد وهي لا تتضمن المعونات العسكرية، فرغم تشابهها مع المعونات الأجنبية إلا أنه هناك اختلاف في الأهداف.

(1) هيثم صاحب عجام، علي محمد سعود، فخ المديونية الخارجية للدول النامية، دار الكندي، عمان، 2006، ص 67.

(2) محمد عبد العزيز عجمية، عبد الرحمان يسري أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 222.

(3) فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 238.

2- **القروض الميسرة:** هذا النوع من المعونات تحكمه قواعد وشروط تختلف عن غيرها السائدة في الأسواق المالية الدولية من ناحية مدة السداد أو فترات السماح التي تكون أطول.

3- **المعونات النقدية:** الأصل أن تتمثل المعونات الأجنبية في صور تحويلات نقدية تصنعها الدولة المنتجة تحت تصرف الدولة المستفيدة وبشروط معينة، وهي الصورة التقليدية، وعادة تكون بعملة الدولة المانحة أو بعملات أخرى على وجه الاستثناء .

4- **المعونات العينية:** قد تتخذ المعونات الأجنبية صوراً عينية مختلفة في السلع الغذائية، كالقانون الأمريكي لعام 1954 للتنمية الزراعية ولتنمية التجارة والذي أطلق عليه القانون رقم P4480 المنظم لتقديم السلع الغذائية الأمريكية للدول النامية من أجل التنمية الاقتصادية.

ب- من حيث مصادرها: وتتمثل في: (1)

1- **المعونات وحيدة المصدر أو الثنائية:** التي تستند إلى العلاقات الثنائية بين الدولة المانحة والدول المستفيدة مثل برامج المعونات الأمريكية ومعونات الدول الغربية وغيرها التي تقدم بموجب اتفاقية ثنائية.

2- **المعونات الجماعية:** تتمثل في المنح والقروض الميسرة التي تقدمها الهيئات الدولية المتخصصة في التنمية الاقتصادية.

ج- من حيث ضوابطها: وتتمثل فيما يلي: (2)

1- **المعونات الأجنبية غير المقيدة:** وهي التي تقدم دون أن تلتزم باتفاقها في الدولة المانحة، بل قد يصل عدم تقسيمها بعملات من غير عملات الدول المانحة ولكن هذه المعونات لا تقدم إلا في نطاق ضيق جداً ومحدود.

2- **المعونات المقيدة:** تتميز بانخفاض أسعار الفائدة وطول كل من أجل السداد وفترة السماح، مقابل مطالب الدول المانحة التي تصل إلى حد إملاء بعض الشروط التي تسمح لها بممارسة بعض أساليب الرقابة لضمان تنفيذها وتستخدم القروض الميسرة في تنمية صادرات الدول المقرضة لأن الدول المانحة تشترط ربط هذه المعونة

(1) سمير محمد عبد العزيز، تمويل التنمية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1988، ص 408.

(2) محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، مرجع سبق ذكره، ص 289.

بتصدير منتجاتها ونقلها على بواخرها والتأمين عليها لدى شركات التأمين الوطنية فيها، بالإضافة إلى اشتراط قيام بيوت الخبرة المعتمدة لديها بالقيام بالدراسات الفنية والاقتصادية لهذه المشروعات بمعنى إنفاق الجانب الأكبر من المعونة في الدول المانحة لها وحرمان الدول النامية الاستفادة من انخفاض تكاليف خبرات ومنتجات الدول الأخرى.

3- **المعونات المباشرة وغير المباشرة:** تتمثل المعونات المباشرة في الصور العادية المنظورة من المنح والقروض الميسرة و التي تتمثل في التحويلات النقدية والعينية من الدول المانحة للدول المستفيدة، أما المعونات غير المباشرة فتتمثل في الصور غير التقليدية مثل منح التعريفات الجمركية التفضيلية للإعفاءات التي تقدمها بعض الدول المتقدمة لبعض صادرات الدول النامية، الشيء الذي يسمح للدول النامية من تخفيض تكاليف منتجاتها في الدول المتقدمة، وتحقيق هوامش ربح عالية.

4- **المعونات الفنية:** وهي تكمل كل من المعونات النقدية والعينية لما تنطوي عليه من تقديم الخبرات الفنية المتخصصة، وإقامة مراكز تدريب لضمان ارتفاع كفاءة استخدام الإعتمادات المالية والمعدات الحديثة التي تتضمنها برامج المعونات الأجنبية.

ثالثاً: تقييم المعونات: هناك العديد من الآراء التي انتقدت المعونات الأجنبية وهي الآتي: (1)

- أ- تستخدم المعونات الأجنبية للدول النامية المستقلة حديثاً لاستمرار تبعيتها لهذه الدول.
- ب- لا تنفق المعونات مع مطالب التنمية الوطنية في الدول النامية بقدر ما تخدم المصالح السياسية والاقتصادية للدول المتقدمة لذلك فهي تنقطع أو تنخفض لمجرد حدوث أي خلاف بين الدولتين.
- ج- ترتبط غالبية المعونات بقيود تفرضها الدول المانحة لها بحيث تلزم الدول المستفيدة من استخدام اعتماداتها لشراء كافة احتياجاتها من الدول المانحة .
- د- تخفيض المعونات المتقدمة في حالة حدوث مشكلات داخلية لدى الدول المستفيدة كالتضخم والبطالة والعجز في ميزان المدفوعات.

المطلب الثالث: القروض الخارجية.

تستحوذ القروض الخارجية على النصيب الأعظم من إجمالي التدفقات الأجنبية الموجهة للأقطار النامية، ويقصد بها: "هي تلك المقادير النقدية والأشكال الأخرى من الثروة التي تقدمها منظمة أو حكومة قطر لقطر آخر ضمن شروط معينة يتفق عليها الطرفان." (2)

(1) فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص ص 243-245.

(2) سمير محمد عبد العزيز، التمويل الدولي، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 2006، ط2، ص 314.

وتأخذ القروض الخارجية أشكالاً متعددة ومعايير مختلفة منها:

أولاً: أنواع القروض الخارجية حسب طول فترة السداد: وهي على ثلاثة أنواع: (1)

- أ- القروض الخارجية طويلة الأمد: حيث يمتد أجل سدادها الأكثر من 5 سنوات، سواء بالنقد الأجنبي أو بالسلع والخدمات وتشمل:
 - 1- القروض العامة: وهي القروض العائدة إلى الحكومات والبنوك المركزية في الأقطار النامية ذات الفائض في موازين مدفوعاتها.
 - 2- القروض المضمونة علناً: وهي القروض العائدة إلى الشركات الخاصة، يحصل عليها المقترض الخاص، حيث تكون مضمونة السداد بوساطة عامة (كالحكومات والمؤسسات الرسمية).
 - 3- القروض الخاصة غير المضمونة: وهي القروض لا تكون مضمونة السداد كالسابقة.
- ب- القروض الخارجية متوسطة الأمد: حيث تكون مدتها أكثر من سنة وأقل من 5 سنوات.
- ج- القروض الخارجية قصيرة الأمد: يستحق سداد هذه القروض خلال فترة سنة واحدة أو أقل، ويتم ذلك بالنقد الأجنبي أو السلع والخدمات.

ثانياً: أنواع القروض الخارجية حسب طبيعتها: وتتمثل في: (2)

- أ- القروض الخارجية للأغراض الاقتصادية: وتستخدم لأغراض عملية التنمية الاقتصادية في الأقطار النامية.
- ب- القروض الخارجية للأغراض الاستهلاكية: وتستخدم هذه القروض لمواجهة الزيادة في طلب الاستهلاك من قبل المقترض، وتكون بهيئة قروض عينية أو نقدية.
- ج- القروض الخارجية للأغراض العسكرية: وهي القروض الموجهة للأغراض العسكرية.

ثالثاً: أنواع القروض الخارجية حسب شروط تقديمها: وتتمثل في: (3)

- أ- القروض الميسرة: وتنتسم بطول استحقاقها، ووجود فترة سماح وانخفاض معدلات الفائدة المرتبطة عليها، وتتمثل في القروض الرسمية، الحكومية المتعددة الأطراف.
- ب- القروض الصعبة: هي تلك القروض التي تعقد بالشروط التجارية، من حيث سعر الفائدة المرتفع وشروط السداد التجارية الأخرى.

رابعاً: أنواع القروض الخارجية حسب مصادرها: وتتمثل في: (4)

(1) عرفان تقي الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 69.

(2) نفس المرجع، ص 70.

(3) نفس المرجع، ص 71.

(4) نفس المرجع، ص ص 71-72.

أ- **القروض الرسمية:** وهي القروض المقدمة من حكومات أقطار الفائض والهيئات والوكالات الرسمية التي عادة ما تكون بشروط مسيرة أو من خلال اتفاقات، وهي على نوعين:

- 1- **القروض الثنائية:** يتم التعاقد عليها بين البلد الراغب بالاقتراض وحكومة القطر المانح للقرض بشكل رسمي من خلال اتفاقات ومفاوضات بين الحكومتين، وعادة ما تدخل الاعتبارات السياسية في تقديمها.
- 2- **قروض متعددة الأطراف:** تتمثل في القروض والاعتمادات التي تقدمها المنظمات والهيئات الداخلية والاقتصادية.

ومن بين أنواع القروض الخارجية من حيث جهة المقرض نجد:

ب- **القروض الخاصة:** هي تلك القروض التي يعقدها الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون في الدول النامية مع المقيمين في الخارج، سواء أكانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين أو هيئات التمويل الدولية أو الإقليمية⁽¹⁾.

وعادة ما تكون هذه القروض قصيرة الأجل وبأسعار فائدة مرتفعة ومن أهم أنواعها:⁽²⁾

- 1- **قروض المصدرين:** قروض تقدمها الشركات وكبار المصدرين لتوريد السلع والخدمات إلى الأقطار المدينة بشرط أن تكون مضمونة من طرف الحكومات، وتتحدد أسعار الفائدة من خلال أسعار الفائدة في الأسواق المالية العائدة للبلد المانح.
- 2- **قروض البنوك التجارية:** هي تسهيلات مصرفية توفرها البنوك التجارية الأجنبية لتمويل العجز المؤقت في حصيلة البلدان النامية المدينة من النقد الأجنبي، وتتميز بقصر آجالها وتتحدد أسعار الفائدة من خلال أسعار الفائدة السائدة في البلد المانح كما تعتمد على أسعار الفائدة في الأسواق الداخلية ذات الاقتراض قصير الأجل، فهي عادة ما تكون مرتفعة.

المطلب الرابع: الاستثمار الأجنبي.

تعتبر الاستثمارات الأجنبية هي إحدى مصادر التمويل الذي تلجأ إليه الدول النامية، وذلك لسد فجوة الموارد المحلية التي تعاني منها، وتاريخياً ساعد رأس المال الأجنبي على تنمية حركة التصنيع لغالبية الدول الصناعية، وقد استضافت الدول النامية تلك الاستثمارات

(1) السبتي وسيلة، تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب، دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة، مذكرة ماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، 2005، ص 13.
(2) عرفان تقي الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 73.

الأجنبية من زاوية تخفيف حدة مشكلة القروض الخارجية⁽¹⁾، لما تتمتع به هذه الاستثمارات من جانبين هامين هما:⁽²⁾

- 1- **الجانب المالي:** حيث تعد الاستثمارات بمثابة تدفقات مالية تنتقل من الدول الرأسمالية المتقدمة (دول الفائض) إلى الأقطار النامية (دول العجز) يمكن استخدامها لتمويل الإستيرادات اللازمة لتنفيذ برامج التنمية الاقتصادية.
- 2- **الجانب التنموي:** أي هي وسيلة لانتقال الموارد الإنتاجية المادية والتكنولوجية إلى الأقطار النامية، كالألات والمعدات والطاقة والمعرفة التكنولوجية، بالإضافة إلى الجوانب الثقافية للأعمال، وقدرة الوصول إلى الأسواق الخارجية، وهي جميعا تعد متغيرات حاسمة في عملية التنمية الاقتصادية.

أولاً: تعريف الاستثمار الأجنبي:

يعرف بأنه: "تملك المستثمر الأجنبي لجزء أو كل الاستثمارات في مشروع معين بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرتها الكاملة على إدارة التنظيم في حالة الملكية المطلقة للمشروع فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجيا والخبرة الفنية للدول المضيفة"⁽³⁾، وترجع أهمية اللجوء إليه في الدول النامية إلى ما يلي:

- قيام عدد كبير من الدول النامية خلال عقد التسعينات بتطبيق برامج الإصلاح والتحرر الاقتصادي بحيث تضمنت تحرير التجارة والاستثمارات وزيادة دور القطاع الخاص بما فيه القطاع الخاص الأجنبي.
- أدركت الدول النامية منافع الاستثمار الأجنبي المباشر ليس فقط كمصدر للتمويل، وإنما كوسيلة فعالة لإحداث التنمية المتواصلة مقارنة بمصادر التمويل الأخرى لاسيما القروض.
- اتساع نطاق العولمة والتوسع في الأنشطة الدولية.

ثانياً: أشكال الاستثمار الأجنبي: وهي نوعان :

أ- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** وهو مصدر هام من مصادر التمويل الخارجي خاصة البلدان التي يعجز فيها مستوى المدخرات المحلية عن تمويل المستوى الملائم من الاستثمارات اللازمة لتحقيق معدلات مرتفعة للنمو، وترجع أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث كونه يخفف عبء الامتناع عن الاستهلاك لتوليد المدخرات، ففي الوقت الذي يمثل فيه

(1) علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات، دار الميسرة، عمان، 2007، ص 233.

(2) عرفان تقي الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 53.

(3) محمد يونس، أحمد رمضان نعمة الله، مرجع سبق ذكره، ص 488.

انسياب إضافي إلى حجم الموارد الحقيقية المتاحة للاستخدام، فإنه يتضمن إمكانية زيادة كفاءة الموارد المحلية فقد يترتب عليه موارد كانت عاطلة كما قد تؤدي إلى رفع إنتاجية الموارد المستخدمة.(1)

تتمثل أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر عن غيره من مصادر التمويل الخارجي الأخرى كالآتي:(2)

- 1- أنه يتدفق في شكل خدمة متكاملة من رأس المال والتكنولوجيا التقنية والخبرة الإدارية.
- 2- يعتبر أكثر مرونة ولا يمكنه الهرب بسهولة عند أول بادرة للمتاعب، كما يمكن إعادة تقييمه مباشرة وبعد حدوث أية أزمة على خلاف القروض قصيرة الأجل.
- 3- أنه غير منشئ للمديونية، حيث لا يتولد عنه التزامات سداد مبالغ محدودة في أوقات محددة، فالالتزام بتمويل الأرباح إلى الخارج يتمتع من الناحية الاقتصادية بقدر من المرونة، إذ تتغير الأرباح المحولة ارتفاعاً وانخفاضاً تبعاً للرواج والكساد فهي لا تلقي عبئاً على ميزان المدفوعات.

وينقسم هذا النوع من الاستثمار إلى قسمين:(3)

- أ- الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخاصة: ويقصد بهذا النوع تملك أصحاب رأس المال الأجنبي للمشروعات المقامة ملكية تامة، وقد تزايد هذا النوع منذ بداية السبعينات.
- ب- الاستثمارات الأجنبية المباشرة الثنائية: وهي تأخذ الشكل الثنائي في النشاط، وتأخذ واحداً أو أكثر من الأشكال التالية:
 - 1- شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني العام (الحكومي).
 - 2- شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني الخاص.
 - 3- شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي من جهة ورأس المال الحكومي ورأس المال الوطني من جهة أخرى.
- ج- الشركات متعددة الجنسيات: تعتبر هذه الشركات من أهم أشكال الاستثمار المحرك الرئيسي له بحيث لها فروع متعددة وتتميز بكبر حجم إنتاجها وتنوعه وابتكارها

(1) فليح حسن خلف، مرجع سبق ذكره، ص 171.

(2) مارسيل كاسار ودافيد لكرش، لا ندو، "الديون السيادية: إدارة المخاطر"، مجلة التمويل والتنمية، العدد 4، ديسمبر 1997، ص ص 12-13.

(3) بادما بالامبالي وكارل ب. سوفانت، "الاستثمار الأجنبي في البلدان النامية"، مجلة التمويل والتنمية، العدد 1، مارس 1999، ص 34.

لأحدث الأساليب التكنولوجية العصرية وتدار مركزيا من مركزها الرئيسي في الوطن الأم.

من دوافعها التخلص من القيود الجمركية وتقليص أنظمة محاربة الاحتكار.

د- الاستثمار الأجنبي غير المباشر: ويقصد به شراء السندات والأسهم من الأسواق المالية، بمعنى آخر يتمثل هذا النوع من الاستثمار بمقام الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين المقيمين في دولة ما بشراء سندات أو أسهم لشركات قائمة في دولة أجنبية، مع عدم اهتمامهم بدرجة النفوذ الممارسة بل ينصب الاهتمام بالمحافظة على سلامة رأس مالهم وزيادة قيمة الأوراق المالية التي يملكونها ويمكن لهذا النوع من الاستثمارات في بعض الأحيان بنقل الخبرات والتكنولوجيا.⁽¹⁾

ثالثا: مزايا وعيوب الاستثمار الأجنبي:

أ- مزايا الاستثمار الأجنبي: وتتمثل في:⁽²⁾

- يهدف البلد النامي من وراء فتح مجال الاستثمار لإحداث التوسع الاقتصادي وخلق مناصب شغل بالإضافة إلى إعادة استثمار جزء هام من أرباحه المحققة في البلد المستقبل.
- بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا، وتطوير القدرات الإدارية في البلد المضيف وتطوير مجالات البحث والتطوير.
- يوفر إطار للتعاون والتكامل الاقتصاديين إقليميا وعالميا .
- يعزز درجة المنافسة ويقضي على الاحتكارات.
- يساهم في زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتنمية التكنولوجية وتطوير المستوى التقني.

ب- عيوب الاستثمار الأجنبي: ويتمثل فيما يلي:⁽³⁾

- يقال أن شركات متعددة الجنسيات هي أهم قناة لنقل التكنولوجيا إلى البلد النامي عن طريق الدخول في مشروعات مشتركة مع رأس المال العام أو الخاص أو عن طريق إعطاء تراخيص الإنتاج، أو بيع الآلات اللازمة من خلال التعاقد على أداء الخدمات الإدارية والتسويقية.

(1) عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الإدارة والاستثمار، الدار الجامعة، مصر، 1993، ص 181.
(2) مصادر تمويل التنمية الاقتصادية من الموقع التالي: 20/03/2013

www.abelamer.com:

(3) عرفان تقي الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص ص 56-62.

- فهناك مشاكل تعيق الاستفادة بهذه التكنولوجيا تتعلق أساسا بمدى ملائمة التكنولوجيا التي توفرها الشركات متعددة الجنسيات لظروف البلد النامي وبالتكلفة التي تتحملها البلدان النامية.
- فالشركات لا تهتم إطلاقا بملائمة التكنولوجيا للظروف الاقتصادية كما تؤدي إلى تزايد التبعية والاعتماد على التكنولوجيا الأجنبية، مما يقتل روح الإبداع والتجديد.
- وكما جاء في تقرير الأمم المتحدة فإن نقل التكنولوجيا بواسطة هذه الشركات هو أداة استغلال وتحكم، نتيجة لما تحصل عليه مقابل ما تقدمه من تقنيات غير ملائمة وبأثمان باهظة.
- للاستثمار الأجنبي آثار سلبية على ميزان المدفوعات نتيجة تحويل الدخل والأرباح المتحققة إلى بلدانها كما قد تشمل تحويل المدخرات المحلية عبر بنوك الشركات الأجنبية.

ويتغير تأثير الاستثمار الأجنبي على الميزان التجاري حسب ما إذا كان موجه للتصدير أو الاستيراد، ويختلف الأثر طبقا لنوع الاستثمارات والسياسات التي تتبعها الشركة في مجال الإنتاج والتسويق وتحويل الأرباح.

فالاستثمار الأجنبي قد يأخذ شكل استثمار أجنبي مباشر جديد تبدأ فيه الشركة عملا جديدا وتبادر بتشديد منشآت إنتاجية أو قد تقوم الشركة بشراء شركة عاملة.

كما يؤدي الاستثمار الأجنبي إلى زيادة الدخل القومي وهذه الزيادة تقود بدورها إلى زيادة الميل إلى الاستيراد وبالتالي زيادة العجز في ميزان المدفوعات.

يترتب عن المركزية التي يتم بها اتخاذ القرارات في الشركات المتعددة الجنسيات إهمال مصادر العرض المحلي والإخفاق في تنمية الإدارة والمهارات المحلية، كما يهم هذه الشركات هو زيادة أرباحها باستغلال الثروات الطبيعية وأجور العمال المنخفضة، كما أن أثر الشركات على نمط الإنتاج في البلدان النامية يمكن أن يلحق أضرارا ببعض القطاعات الاقتصادية المحلية كطرد بعض الشركات من السوق أو القضاء على بعض الحرف اليدوية.

المبحث الثالث: دور المدخرات المحلية والأجنبية في تمويل التنمية الاقتصادية ومحدوديتها في الدول النامية.

على الرغم أنه من الأساس أن تعتمد الدول النامية في تمويل تنميتها على مواردها المحلية إلا أن الواقع يظهر في كثير من الأحيان وجود قصور شديدة في مصادر التمويل المحلي كما يجعل هذه الدول تستعين بمصادر التمويل الخارجي، وعموما فإن مشكل التمويل هو أهم عقبة تعترض عملية محدودية مصادر التنمية الاقتصادية في الدول النامية.

المطلب الأول: دور المدخرات المحلية والأجنبية في تمويل التنمية الاقتصادية.

تلعب الموارد المحلية دورا مهما في تمويل التنمية الاقتصادية إلا أن هذا الدور غالبا ما يحتاج لدعم الموارد الخارجية والتي تعد مكملا لعمليات تمويل التنمية.

أولاً: دور المدخرات المحلية في تمويل التنمية الاقتصادية:

يقع تمويل التنمية الاقتصادي بالدرجة الأولى على عائق المدخرات المحلية المتمثلة أساسا في مدخرات القطاع العائلي، ومدخرات القطاع الحكومي بالإضافة إلى حصيلة التجارة الخارجية.

أ- دور الادخار العائلي في تمويل التنمية الاقتصادية:

تكتسي مدخرات القطاع العائلي أهمية بالغة من حيث مساهمتها في تحقيق إضافات لرأس المال الذي سيستثمر في خطة التنمية ورفع المستوى المعيشي العام ووسائل إنجاز هذا الدور متعددة نذكر منها:

1- تكوين أرصدة نقدية أو شبه نقدية يمكن استخدامها في الاستخدامات قصيرة الأجل: وذلك من خلال:

- الحسابات الجارية: والتي تتميز بأنها تكون دائما تحت تصرف أصحابها، بإمكانهم سحبها في أي وقت ويحق للبنك وضع قيود أمام أصحابها أثناء السحب، وهذا النوع لا يحصل أصحابها على عوائد نظرا للطبيعة الجارية لها، على الرغم من إمكانية البنك من استعمال هذه الودائع في منح قروض استثمارية.⁽¹⁾

(1) إسماعيل رياض، تقنيات البنك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص ص 26-27.

- الودائع الادخارية الاستثمارية: يلجأ إلى الأفراد قصد تكويني حصيلة ادخارية للاستفادة منها فيما بعد، وتتنوع هذه الحسابات بما يتفق واتجاهات الفرد، فقد تتم عن طريق صناديق التوفير والاحتياط وبنوك الادخار أو البنك التجارية (1)
 - بوليصة التأمين على الحياة: تعتبر شركات التأمين على الحياة وسيلة يلجأ إليها الأفراد للادخار حيث يلتزم الفرد بدفع أقساط محددة عليها حسب جداول تضعها شركاتي التأمين على يستفيد منها حال وقوع أخطار معينة متفق عليها مسبقا كالعجز أو الوفاة... أو عند إنهاء مدة حياة التأمين إلا أن الفرد في هذه الحالة لا يستفيد كلية من ادخاراته حتى إذا طلب ذلك بنفسه، أي تصفية بوليصة التأمين (2)
- 2- شراء الأسهم والسندات: حيث أن الأسهم تعبر عن أوراق مالية تثبت ملكية صاحبها الجزء من رأس مال المؤسسة التي أصدرته وهي تسمح لصاحبها بالاستفادة من عائد يتمثل في الأرباح أو الحصة، وكذلك يتحمل الخسارة في حالة تحقيقها، ويعتبر السهم كمحفظة مالية ادخارية لصاحبها، حيث يسيرها بالشكل الذي يحقق له أفضل تكوين مالي ممكن لتقديم القروض مثلا، أما السندات فهي تثبت دانية حاملها للمؤسسة التي أصدرتها ويتميز بأنه يستفيد من فوائد ثابتة يحصل عليها طيلة عمر السند إذا فالسند يعبر في الواقع عن ادخار حقيقي.

ب- دور الادخار الحكومي في تمويل التنمية الاقتصادية:

هناك عدد من المجالات التي تستخدم فيها الادخارات الحكومية كمصدر مهم من مصادر التمويل الداخلية للتنمية الاقتصادية أبرزها: (3)

1. الاستثمار في مشاريع البنية التحتية:

حيث أن الدول النامية عادة ما تلجأ إلى تقديم حصيلة مدخراتها في شكل دعم وإعانات للقطاعات تتضمن مشاريع تنموية تعود بالنفع الاجتماعي كدعم مشاريع الصحة والتعليم وإنشاء الطرق والجسور وبناء المدارس والمصانع، كذلك بمقتضى هذه المدخرات تتمكن الدولة من تحفيز العمليات الاستثمارية التي تدفع بعجلة التنمية نحو التقدم والازدهار.

2. مشاركة القطاع الخاص: بناء على رغبة الحكومات في تمويل التنمية الاقتصادية عن طريق القيام بتمويل مختلف المشروعات الاقتصادية والتي تكون تابعة القطاع الخاص، ولذلك تلجأ الحكومة إلى استخدام إدارتها في مشاركة القطاع الخاص وتكوين ما يعرف بالقطاع المختلط.

(1) أحمد فريد مصطفى، الموارد الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2002، ص 167.

(2) عبد الغفار حنفي، أسواق المال وتمويل المشروعات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص ص 193-194.

(3) رابح خوني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، إثراء للنشر، عمان، 2008، ص 137.

حيث نجد أنه في الفترة التي تتطلب إمكانيات مالية ضخمة لا يستطيع القطاع الخاص توفيرها وحده.

3. **الاتجاه نحو السوق المالية:** غالباً ما تستخدم الدولة ادخارها عن طريق الاشتباكات في الأوراق المالية تصدرها المؤسسات التي تقوم بمشاريع تخدم عملية التنمية الاقتصادية، حيث تعتمد تلك المؤسسات على حصيلة الأسهم التي تصدرها عند بدء التأسيس لزيادة رأسمالها أو التوسع في مشاريعها، أو حصيلة السندات المصدرة بغرض الاقتراض طويل الأجل، حيث تستخدم الموارد لتمكين من الحصول على المستلزمات من الأموال الدائمة.

ثانياً: دور المدخرات الأجنبية في تمويل التنمية الاقتصادية:

يمكن تحديد الدور الذي تلعبه المدخرات الأجنبية من خلال تحقيق ما يلي:

أ- **نقل التكنولوجيا:** تعمل الاستثمارات الأجنبية على نقل التكنولوجيا المتطورة والمعرفة إلى الدول المضيفة، ذلك لأن معظم نشاطات البحوث وتطوير تجرى من قبل المنشآت المتطورة وبالتالي تدعم اقتصاديات الدول المضيفة من خلال حصول هذه الدول على الثقافة الحديثة والمتطورة خاصة لبعض الصناعات والمنهات التنظيمية. (1)

ب- **الحصول على النقد الأجنبي:** وذلك يعتبر ضروري من أجل تصحيح الإختلالات في موازين المدفوعات للدول بالإضافة إلى توفير قدره شرائية على زيادة الواردات من السلع والخدمات الإنتاجية (مستلزمات الإنتاج) لتحقيق برامج الاستثمار المخططة. (2)

ج- **خلق فرص للعمل:** إن الاستثمارات الأجنبية (شركات متعددة الجنسيات) فضل في توفير عمل جديد وبالمساهمة في القضاء على البطالة للدول النامية وذلك فضلاً عن المساهمة في تنمية قدرات الموارد البشرية عن طريق التدريب في الدول المضيفة. (3)

د- **تحسين الإنتاجية المحلية:** لها دور ايجابي على الاستثمارات الخاصة إذا تم توظيف هذه الاستثمارات في صناعات ذات روابط بصناعات محلية، مما يساهم بشكل فعال في تحسين جودة الصناعات المحلية، ومنافستها في السوق العالمي، وتزايد الصادرات المحلية وتحسين مدفوعات البلد المضيف.

(1) بندر بن سالم الزهران، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (1997-2000)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإدارية، السعودية، 2004، ص 29.

(2) قاسم عبد الرضا الدجيلي، ترجمة: علي عبد العاطي، النمو والتنمية، إدارة المطبوعات للنشر، 1998، ص 517.

(3) بندر بن سالم الزهران، مرجع سبق ذكره، ص 30.

ه- فتح أسواق جديدة: المساعدة في فتح أسواق جديدة للتصدير خصوصا وأن الشركات المتعددة الجنسيات لها أفضل إمكانيات للنفوذ إلى أسواق التصدير لما تمتلكه من مهارات تسويقية عالية.

و- زيادة الناتج الوطني: تؤدي المدخرات الأجنبية إلى زيادة الناتج الوطني وإعادة توزيع الدخل الوطني في صالح العمال شأنها في ذلك شأن الاستثمار المحلي، وأن هناك ارتباط وثيق بين حجم الاستثمار الأجنبي متوسط نصيب الفرد من الناتج الوطني الكلي. (1)

ي- سد الفجوة التمويلية: تساعد المدخرات الأجنبية حكومات هذه الدول من تضيق الفجوة بين المدخرات الوطنية ومتطلبات الاستثمار الوطني بطريقة غير مباشرة بواسطة الضرائب التي يحصلها من الشركات المستثمرة.

ن- تمويل المشاريع البنية التحتية: عادة ما تعمل المدخرات الأجنبية على تدعيم الدولة بالموارد المالية للتوسع في إقامة مشاريع تنموية تعود بالنفع الاجتماعي كدمج مشاريع إنشاء الطرق والجسور وبناء المصانع كذلك بمقتضى المدخرات تتمكن الدولة من تحفيز العمليات الاستثمارية التي تدفع بعجلة التنمية نحو التقدم والازدهار. (2)

ثالثا: دور حصيلة التجارة الخارجية في تمويل التنمية:

عندما يحدث فائض في الحساب الجاري أي قيمة الصادرات تغطي قيمة الواردات فإنه يمكن استخدام هذا الفائض في: (3)

أ- استثماره في البنية الأساسية الإنتاجية والاجتماعية:

خاصة إذا تم التركيز على قطاعات يمكن أن تشكل أسسا لتحقيق النمو الاقتصادي المستقبلي، طبعا مع تخصيص جزء من ذلك الفائض لمواجهة أثر الصدمات الجارية في المستقبل.

حيث أكدت العديد من الدراسات أنه ينبغي للبلدان التي تتعرض لصددمات كبيرة (انخفاض كبير في حصيلة صادراتها إما بسبب تذبذب أسعار تلك الصادرات أو سبب كوارث طبيعية تقلل مؤقتا من القدرة الإنتاجية لتلك البلدان) أن تحقق فوائض في الحساب الجاري كشكل من المدخرات الوقائية.

(1) عطية صلاح سلطان، مدخل مقترح لتعظيم قيمة الاستثمار الأجنبي بالعالم العربي، مؤتمر بعنوان الإدارة المالية العامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، سبتمبر 2006، القاهرة، ص ص 90-92.

(2) قاسم عبد الرضا الدجيلي، مرجع سبق ذكره، ص 518.

(3) عمار زيتوني، مرجع سبق ذكره، ص ص 76-77.

ب- اتفاهه لتلبية بعض المطالب الاجتماعية العاجلة والملحة:

كالقضاء على الفقر والبطالة والأمراض أو ادخاره في شكل احتياطات دولية تخصص للصناديق الخاصة بالأجيال المستقبلية سواء من خلال النظام المصرفي المحلي الذي عادة ما يعطي عوائد منخفضة نسبيا أو من خلال محفظة مالية عالمية مغرية نوعا ما، ولكنها مرتفعة المخاطر (المخاطر السياسية).

ج- استخدام فائض الحساب الجاري في التخلص من الديون:

أو ما يسمى بالتعجيل في سداد قيمة الدين مرتفع التكلفة، ذلك لأن خدمة الدين تمثل عبئا ثقيلا على التمويل العام، وتستفيد موارد كان يمكن أن تستخدمها في تخفيض حدة الفقر مما يؤدي إلى تراجع كبير لفي المؤشرات الاجتماعية وبالتالي ينبغي على البلد أن يحقق فوائض كبيرة في الحساب الجاري لكي يسدد ما عليه من قروض ماضية.

د- توفير القدرة على الاستيراد:

فعندما يكون هناك فائض في قيمة الصادرات الجارية عن الواردات الجارية فهذا يسمح برفع القدرة الشرائية للبلد والسماح لهم بسداد قيمة الواردات وهذا يؤدي إلى تلبية احتياجات السكان لاستهلاك السلع الأجنبية احتياجات الصناعة المحلية والتكنولوجيا المستوردة.

المطلب الثاني: محدودية مصادر التمويل.

كما سبق وأشرنا أن أهم العراقيل التي تواجه إخفاق برامج التنمية في البلدان النامية هي مشكلة التمويل والأداة الرئيسية للتنمية في الدول النامية إلى جانب الإدارة الاقتصادية الكفوءة للموارد المتاحة وسوف نبرز عوائق مصادر كل نوع منها على حدا.

أولاً: عوائق مصادر التمويل الداخلية: وتتمثل فيما يلي: (1)**أ- بالنسبة للادخار العائلي:**

- 1- **انخفاض الدخل:** بلغ متوسط دخل الفرد في إفريقيا في أواخر السبعينات حوالي 400 دولار سنويا، وفي بعض دول آسيا لم يتجاوز 300 دولار سنويا وذلك لارتفاع الميل للاستهلاك وبالتالي انخفاض حجم الإدارات.
- 2- **أثر المحاكاة:** أي تقليد الأفراد في هذه الدول لأنماط الاستهلاك في الدول المتقدمة.

(محمد فوزي أبو السعود ، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص 1.352)

3- عدم كفاية أجهزة تجميع المدخرات: مثل المؤسسات المالية والتي تتلاءم وظروف كل دولة ومرحلة التنمية التي بلغتها.

4- عدم استقرار القوة الشرائية للنقود: حيث أن الأموال التي يدخرها الأفراد بالامتناع عن الإنفاق تضعف مقدرتها في المستقبل على شراء السلع والخدمات.

ب- بالنسبة لفائض قطاع الأعمال:

وتتعرض لمجموعة من الصعاب في الدول النامية مثل عدم كفاية البيانات المتاحة وعدم وجود حدود فاصلة بين هذا القطاع والقطاع العائلي نظرا لتخلف النظم والقوانين في هذه الدول، كما أن مدخرات قطاع الأعمال قد لا توجه إلى عملية التنمية.

ج- بالنسبة للقطاع الحكومي:

من أهم أسباب الإيرادات الجارية للدولة قصور نظامها الضريبي وذلك عن طريق: (1)

- ضآلة نسبة الضرائب إلى الدخل القومي بسبب انخفاض متوسط دخل الفرد السنوي.
- اتساع نطاق العمليات العينية (المقايضة).
- عدم إمسك حسابات منظمة في قطاع الأعمال.
- انخفاض مستوى الوعي الضريبي الذي يتجسد بالتهرب الضريبي وعدم خضوع بعض الأنشطة للضريبة.

بالإضافة إلى ما سبق هناك عوامل أخرى تعيق عملية التمويل الداخلي منها: (2)

- فقدان الثقة في المصارف وبالتالي اللجوء إلى الاكتناز.
- الابتعاد عن المنافسة المحافظة على الأنشطة التقليدية التي تعرقل التنمية.
- ضيق أسواق الأوراق المالية.
- هروب رؤوس الأموال للخارج نتيجة الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للدول النامية خاصة في حالة التضخم خوفا من احتمال تدهور قيمة العملة المحلية.

ثانيا: عوائق مصادر التمويل الخارجية.

إن أول ما يواجهه الدول النامية ويتعرض سبيلها في تحقيق التنمية هو العراقيل التي تواجه صادراتها ونذكر منه: (3)

(السبتي وسيلة ، مرجع سبق ذكره، ص 1.16)
 (محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي ، مرجع سبق ذكره، ص 2.262)
 (السبتي وسيلة ، مرجع سبق ذكره، ص ص 17- 3.18)

- عدم توفر الأيدي العاملة الماهرة بالقدر الكافي.
- ضيق حجم السوق المحلية إذ يصعب دخول مجال التصدير للسوق الدولية قبل الاستفادة من مزايا الإنتاج في السوق المحلية.
- صعوبة القدرة على المنافسة في الأسواق الدولية بسبب استيراد معظم لوازم الإنتاج للعملية الصناعية.
- عدم توفر الاستقرار السياسي والاقتصادي في البلدان النامية.
- عدم توفر الإحصاءات الصحيحة التي تمكن المستثمر من دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروع.
- فرض معاملة ضريبية مجحفة على أرباح المستثمر الأجنبي.

ومن أهم هذه العوامل التي كان تأثيرها كبيرا على المديونية الخارجية للبلدان النامية في هروب رؤوس الأموال المحلية إلى المراكز المالية الدولية لدى البنوك المحلية وتراكمها لدى المراكز المالية الدولية والتي تقوم فيما بعد بدور الوسيط في تقديم القروض للبلدان النامية والتبعية المالية لها والقبول بشروطها المجحفة، أي بالرغم من مساعدتها للدول النامية فهي تخدم أكبر الدول المقرضة.

المطلب الثالث: الإجراءات المقترحة لإنعاش مصادر التمويل.

أولاً: إنعاش مصادر التمويل الداخلية:

تعاني المدخرات في البلدان النامية من مشكل تحصيلها ومن أجل مواجهة ذلك يجب إتباع سياسة اقتصادية تنموية تعمل على جذب الادخار وذلك من خلال:

أ- مدخرات القطاع العائلي:

- من أهم الوسائل التي يمكن استخدامها لتعزيزها ما يلي: (1)
- التوسع في صور الادخار التعاقدية بتشجيع التأمين على الحياة وتنظيم نظم المعاشات والتأمينات الاجتماعية وتوسيع نطاقها لتشمل جميع الأفراد.
- تأمين استقرار القوة الشرائية لبعض أدوات الادخار لتشجيع الأفراد على اقتنائها والاحتفاظ بها.
- انتهاج سياسة مرنة لأسعار الفائدة تجعل الأوراق المالية أكثر إغراء من الأموال العينية.

(نفس المرجع، ص 1.19)

- توفير أنواع مختلفة من السندات وشهادات الاستثمار ترضي رغبات مختلف المدخرين وتقرير إعفاءات ضريبية محدودة للمدخرات التي تستثمر فيها.
- تنمية الوعي الادخاري بين الأفراد وفائدته في تأمين مستقبلهم.
- زيادة كفاءة الأجهزة القائمة على تجميع المدخرات مثل صناديق توفير البريد وبنوك التنمية وبنوك التنمية الادخار.

ب- مدخرات فائض قطاع الأعمال:

تتوقف مدخراته على السياسة المتبعة من طرف الشركات العامة والخاصة بتوزيع الأرباح، أيضا تتعلق بالسياسة المالية التي تنتهجها الدولة اتجاه هذه الشركات.

ج- بالنسبة للتمويل التضخمي:

- فمن أجل تفادي مخاطر التمويل التضخمي يجب على الدول النامية المتبعة لهذه السياسة أن تعمل على زيادة إنتاجها من السلع والخدمات دون استمرار ارتفاع معدلات الأسعار.⁽¹⁾
- د- وسائل تعبئة الادخار الحكومي: وتتمثل في:⁽²⁾

1- السياسات المالية الضريبية:

يمكن للدول أن تستخدم مباشرة ما تتمتع به من حقوق وسلطات عامة في محاولة تعديل ميكانيزم السوق مع ما يتماشى والسياسة العامة للدولة كما هو الحال في تسعير بعض السلع الضرورية، أو استخدام الضرائب كإجراء مرن يحقق التنسيق بين مختلف أهداف الدولة.

فالضريبة تعمل على زيادة الإيرادات العامة في الميزانية العامة إلى جانب عدم كبح الاستثمارات الخاصة، كما يمكن أن تعمل كأداة للحد من الاستهلاك ولإحداث نوع من الادخار للحكومة فتتمكن من مقتضاه من الحصول على موارد مالية لازمة، أما الضرائب المفروضة على المشروعات فيجب أن تكون بمعدلات معتدلة وتقديرات حقيقية.

2- ترشيد الإنفاق العام:

(محمد عبد العزيز عجيبة، إيمان عطية ناصف ، مرجع سبق ذكره، ص 1.177)
(نفس المرجع، ص ص 178 - 2.179)

فترشيد الإنفاق العام بمعناه الواسع يعني وضع ضوابط وحدود تسمح باستخدام الإنفاق العام على الوجه الأمثل ويتطلب ذلك التقيد بالضابطين الأساسيين التاليين:

- توجيه النفقات العامة نحو تعظيم النفع العام أي عدم تخصيص الإنفاق العام لتحقيق المصالح الخاصة، وتوزيع نفقات الدولة على أساس نظرة شاملة بحيث تحدد أولويات كل قطاع.

- تجنب كل تبذير أو إسراف من طرف القائمين بالإنفاق.

3- تطوير قطاع التجارة الخارجية:

أهمية قطاع التجارة الخارجية في زيادة الادخار الحكومي في كونه يتصف بصفة عامة وقطاع الصادرات بصفة خاصة بتوسع الحجم مما يؤدي إلى ارتفاع حصيلته الضرائب الجمركية على الواردات وتخفيض أو إعفاء صناعات التصدير من الضرائب.

ثانياً: الإجراءات اللازمة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية:

يعد رأس المال الأجنبي عنصراً مهماً في عملية التنمية خاصة في المراحل الأولى لها و من هنا وجب على الدول النامية تبني سياسة تعمل على جذب رؤوس الأموال الأجنبية وتوفير جو استثماري للأجانب من خلال إنشاء بعض المرافق العامة وتقديم العديد من التسهيلات والأولويات ومنح العديد من الإعفاءات والحوافز الضريبية إضافة إلى توفر ما يلي: (1)

أ- البيئة السياسية والاستقرار السياسي.

ب- واقع ترتيبات سعر الصرف في القطر المضيف والنظام المصرفي له.

ج- التنظيمات الإدارية المتعلقة بالعلاقات بين المستثمرين الأجانب والحكومة المضيفة إضافة إلى هذا نجد أنه بالرغم من أزمة المديونية التي تعاني منها مثل هذه الدول إلا أن هذه الهيئات الدولية يجب إقناعها بالمسؤولية في الأزمة الاقتصادية ودفع المساهمة في جعل البيئة التجارية الدولية داعمة للتنمية.

بالإضافة أنه يجب على الدول النامية أن تحقق تكامل اقتصادي إقليمي من خلال التناسق والتعاون فيما بينها ويجب أن تنظم إلى الأسواق العالمية (على المستوى الدولي) بإصلاح الاختلالات في نظمها.

(عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص 1.25)

الخلاصة:

إن تحقيق عمليات التنمية يتطلب موارد ضخمة تتعدى المصادر الداخلية لتمويلها وتدفع الدولة إلى التمويل الخارجي وبهذا فإن التنمية تتطلب مصدرين أحدهما محلي (داخلي) والمتمثل في الادخار العائلي وفائض الأعمال والادخار الحكومي والادخار الجماعي والتمويل التضخمي وحصيلة التجارة الخارجية والآخر خارجي والمتمثل في التدفقات والتحويلات من المؤسسات والمنظمات الدولية والمنح والإعانات بالإضافة إلى القروض الاستثمار الأجنبي ولكل من المصدرين عوائق يجب على حكومات الدول النامية إتباع وسائل وإجراءات لإنعاش هذه المصادر وتعزيزها لتحقيق درجات أعلى وأفضل للتنمية بهذه الدول.

في ظل التحديات والتحولات العالمية في مجال تمويل التنمية، قامت المؤسسات الدولية بتقديم ودراسة تقارير وأطروحات في هذا المجال حيث كان تقرير مونتيري الذي انعقد في المكسيك سنة 2002 المحاولة الأولى على الصعيد العالمي لمواجهة وتحديات تمويل التنمية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وقد أدت الحاجة المتصورة إلى تمويل إضافي ومؤكد بدرجة أكبر لتحقيق الأهداف الإنمائية العالمية إلى البحث عن مصادر تمويل مبتكرة تكمل المساعدة الرسمية التقليدية.

ويمكن اعتبار التمويل الإسلامي كحل بديل لمواجهة هذه التحديات وذلك بالاعتماد على صيغه التمويلية المختلفة، وفي هذا الصدد قمنا بإبراز مساهمة كل من الزكاة والوقف والصكوك الإسلامية في تحقيق وتمويل التنمية الاقتصادية.

وقسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

المبحث الأول: توجيهات مؤتمر مونتيري لتمويل التنمية

المبحث الثاني: صيغ التمويل المبتكرة لتمويل التنمية.

المبحث الثالث: التمويل الإسلامي كبديل.

المبحث الأول: توجيهات مؤتمر مونتيري لتمويل التنمية

مثل توافق آراء مونتيري الذي أعتمده المؤتمر الدولي لتمويل التنمية في عام 2002 المحاولة الأولى على الصعيد العالمي على نحو شامل للتحديات في مجال تمويل التنمية لاسيما في سياق بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، يدعو توافق آراء مونتيري إلى إقامة شراكة جديدة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية التي تغطي ستة مجالات عمل رئيسية، وهي تعبئة الموارد المالية المحلية، واجتذاب تدفقات رؤوس الأموال الدولية وتعزيز التجارة الدولية

بوصفها قاطرة التنمية، زيادة التعاون المالي والتقني على الصعيد الدولي لأغراض التنمية، تمويل الدين الممكن تحمله وتخفيف عبئ الدين الخارجي، تعزيز الانسجام والاتساق فيما بين النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية لأغراض التنمية.⁽¹⁾

المطلب الأول: مواجهة تحديات التمويل لأغراض التنمية: الاستجابة العالمية.

أجتمع رؤساء الدول والحكومات في مونتيري بالمكسيك في 21 و22 مارس 2002 وقرروا من خلاله مواجهة تحديات التمويل لأغراض التنمية في العالم بأسره، ولاسيما في البلدان النامية، إن هدفهم هو القضاء على الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وتشجيع التنمية المستدامة.

ويشير رؤساء الدول والحكومات مع القلق إلى التقديرات الحالية للانخفاضات في الموارد اللازمة لتحقيق أهداف التنمية التي أتفق عليها المجتمع الدولي، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة للألفية.

* أهم النقاط التي تم التركيز عليها في هذا الصدد ما يلي:⁽²⁾

أ- إن تعبئة الموارد المالية وزيادة استخدامها استخداما فعالا وتأمين الأوضاع الاقتصادية الوطنية والدولية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية التي اتفق عليها المجتمع الدولي، ومن ضمنها الأهداف الواردة في إعلان الألفية للقضاء على الفقر وتحسين الأوضاع الاجتماعية ورفع مستويات المعيشة وحماية البيئة، ستكون أول خطوة تخطوها لكفالة أن يصبح القرن الحادي والعشرون قرن التنمية للجميع.

ب- إن تحقيق أهداف التنمية التي اتفق عليها المجتمع الدولي، ومن ضمنها الأهداف الواردة في إعلان الألفية، يتطلب إقامة شراكة جديدة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وتلتزم باعتماد سياسات سليمة، وأسلوب حكم رشيد على جميع الصعد وبسيادة القانون، وتلتزم الدول والحكومات المشاركة أيضا بتعبئة الموارد المحلية، وجذب التدفقات الدولية، وتشجيع التجارة الدولية كمحرك من محركات التنمية، وزيادة التعاون الدولي والتقني لأغراض التنمية، وتمويل الديون المقدور على تحملها وتخفيف عبئ الديون الخارجية وتحسين تماسك واتساق الأنظمة الدولية النقدية والمالية والتجارية.

ج- إن الهجمات الإرهابية التي وقعت في 11 ديسمبر 2001 فاقمت الركود الاقتصادي في العالم، مما زاد من انخفاض معدلات النمو، وبات من الملح للغاية تعزيز التعاون بين أصحاب

(1) الأمم المتحدة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، تقرير مرحلي عن تنفيذ آراء مونتري ، أبيدجان-كوت ديفوار ، 21-24 مارس 2013 ، ص 1.

(2) الأمم المتحدة ، تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ، مونتيري ، المكسيك ، 18-22 مارس 2002 ، ص 2-3.

المصالح لتشجيع النمو الاقتصادي المستدام، ومواجهة التحديات البعيدة المدى للتمويل لأغراض التنمية.

د- لا بد من نهوض كل بلد بالمسؤولية الرئيسية عن تنميته الاقتصادية والاجتماعية، ودور السياسات الوطنية وإستراتيجيات التنمية شديد الأهمية وفي الوقت نفسه فإن الاقتصاديات المحلية باتت الآن متشابكة مع النظام الاقتصادي العالمي، كما أن الاستخدام الفعال لغرض التجارة والاستثمار يمكن أن يساعد البلدان على أمور من بينها محاربة الفقر، وتحتاج جهود التنمية الوطنية إلى ومؤازرة بيئية اقتصادية دولية مواتية.

لذا فإن رؤساء الدول و الحكومات تشجع وتؤيد وضع أطر تنموية على الصعيد الإقليمي، مثل الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا وجهود مماثلة في مناطق أخرى.

هـ- إن العولمة تتيح فرصا وتخلق تحديات، وتواجه البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية صعوبات خاصة عند الاستجابة لهذه التحديات والفرص، وينبغي أن تكون أبواب العولمة مفتوحة أمام الجميع وأن تقوم على العدل تماما، وثمة حاجة قوية لاعتماد سياسات وتدابير على الصعيدين الوطني والدولي، وأن تصاغ وتنفذ بمشاركة كاملة وفعالة من قبل البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية لمساعدتها على الاستجابة استجابة فعالة لهذه التحديات والفرص.

و- ويستلزم الاقتصاد العالمي المترابط بصورة متزايدة نهجا شموليا لمواجهة التحديات الوطنية والدولية والنظامية المتشابكة التي يفرضها التمويل لأغراض التنمية، والتنمية المستدامة المراعية للاعتبارات الجنسية والمركزة على الإنسان في جميع أنحاء العالم، ويجب على هذا النهج أن يتيح فرصا للجميع، وأن يساعد في كفاءة إيجاد الموارد واستخدامها استخداما فعالا، وإقامة مؤسسات قوية خاضعة للمساءلة على جميع المستويات.

المطلب الثاني: الإجراءات الرئيسية المتخذة من قبل المؤتمر

أولا: تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية: ويمكن حصرها في نقاط: (1)

أ- في إطار مساعي الدول والحكومات المشتركة لتحقيق النمو والتنمية المستدامة والقضاء على الفقر، يتمثل أحد التحديات الحاسمة في ضمان تهيئة الظروف الداخلية الضرورية لتعبئة المدخرات المحلية، العامة والخاصة للمحافظة على مستويات مناسبة من الاستثمار المنتج وزيادة الطاقات البشرية، وتؤدي البيئة الداخلية المواتية دورا حيويا في تعبئة الموارد

(1) بريد جوتان ، بربادوس ، تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ، منشورات الأمم المتحدة ، الفصل الأول ، القرار 1 ، المرفق الثاني ، 25 أبريل-6ماي 1994 .

المحلية، وزيادة الإنتاجية والحد من هروب رؤوس الأموال، وتشجيع القطاع الخاص واجتذاب الاستثمارات والمساعدات الدولية واستخدامها استخداما فعالا.

ب- ويعد الحكم الراشد أمرا أساسيا لتحقيق التنمية المستدامة، وتشكل السياسات الوطنية السليمة والمؤسسات الديمقراطية القوية المستجيبة لاحتياجات الناس والبنى التحتية المحسنة أساسا للنمو الاقتصادي المستدام، والقضاء على الفقر وخلق فرص العمل، كما أن تحقيق الحرية، والسلام، والأمن، والاستقرار الداخلي واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، والمساواة بين الجنسين.

ج- إن مكافحة الفساد على جميع المستويات هي إحدى الأولويات، فالفساد يشكل عائقا خطيرا أمام تعبئة الموارد وتوزيعها بصورة فعالة، ويحول الموارد بعيدا عن الأنشطة التي تشكل عنصرا حيويا من العناصر اللازمة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة.

د- ومن الأمور الأساسية إقامة نظام لتعبئة الموارد العامة وتنظيم استخدامها حكوميا تتوافر فيه عناصر الفعالية والكفاءة والشفافية والمساءلة، بالإضافة إلى التسليم بالحاجة إلى ضمان الاستدامة المالية، وإضافة إلى نظم ضريبية منصفة تتميز بالكفاءة، وإلى إدخال تحسينات على الإنفاق العام، تترك مجالا للاستثمار الخاص المنتج.

هـ- إن الاستثمارات الموظفة في البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية والخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية بما فيها برامج التعليم والصحة والتغذية والمأوى والضمان الاجتماعي التي تحيط بالأطفال والمسنين برعاية خاصة وتراعي الاعتبارات الجنسية وتشمل كل القطاع الريفي وكافة الجماعات المحرومة تمثل أمرا حيويا لتمكين الناس، ولاسيما الذين يعيشون في الفقر، من التكيف على نحو أفضل مع الظروف والفرص الاقتصادية المتغيرة ومن زيادة الانتفاع منها، ويمكن للسياسات الفعالة في سوق العمل، بما في ذلك تدريب العمال، أن تساعد على زيادة فرص العمل وتحسين ظروفه.

و- التسليم بضرورة تعزيز القطاع المالي المحلي وتطويره، وتشجيع التنمية المنتظمة لأسواق رؤوس الأموال من خلال النظم المصرفية السليمة وغيرها من الترتيبات المؤسسية التي تهدف إلى تلبية الاحتياجات المالية للتنمية، بما في ذلك قطاع التأمين وأسواق الديون ورؤوس الأموال السهمية، التي تشجع الادخار وتستنمته كما تشجع الاستثمارات الإنتاجية.

ي- تشجيع الابتكارات المالية للقطاع الخاص وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص يمكن لهما تعميق جذور الأسواق المالية المحلية وزيادة نمو القطاع المالي المحلي، والهدف الرئيسي من برامج المعاشات التقاعدية يتمثل في توفير الحماية الاجتماعية.

ثانياً: تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية: الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من التدفقات الخاصة: تتمثل في النقاط التالية: (1)

أ- تشكل تدفقات رؤوس الأموال الدولية الخاصة، ولاسيما الاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى الاستقرار المالي الدولي، عناصر حيوية مكملة للجهود الإنمائية الوطنية والدولية.

فالاستثمار الأجنبي المباشر يسهم في تمويل النمو الاقتصادي المستدام في الأجل الطويل وهو يتسم بأهمية خاصة نظراً لقدرته على نقل المعارف والتكنولوجيا وخلق فرص العمل وزيادة الإنتاجية بوجه عام، وتحسين القدرة على التنافس وتنظيم المشاريع الحرة، ولأنه يؤدي في نهاية المطاف إلى القضاء على الفقر من خلال النمو الاقتصادي والتنمية.

وبغية جذب تدفقات رأس المال الإنتاجي وتحسين هذه التدفقات، لا بد للبلدان من مواصلة جهودها لتأمين مناخ استثماري شفاف ومستقر ويمكن التنبؤ به، وتأمين الآلية المناسبة لتنفيذ العقود واحترام حقوق الملكية.

ويلزم بذل جهود خاصة في مجالات لها الأولوية مثل السياسة الاقتصادية والأطر التنظيمية بغية تشجيع الاستثمارات وحمايتها، بما في ذلك المجالات المتعلقة بتنمية الموارد البشرية، وتجنب الازدواج الضريبي.

ب- دعم آليات تمويل جديدة للقطاع العام والخاص، أي تمويل الديون ورأس المال السهمي، للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية، لمنفعة مباشري الأعمال الحرة الصغيرة بشكل خاص والشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم والبنى التحتية.

ج- التأكيد على ضرورة الإبقاء على قدر كاف ومستمر من التدفقات المالية الخاصة إلى البلدان النامية التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية، ومن المهم تشجيع اتخاذ تدابير في بلدان المنشأ والبلدان المستفيدة لتحسين الشفافية والمعلومات عن التدفقات المالية.

ثالثاً: التجارة الدولية بوصفها محركاً للتنمية: وهي كالتالي: (2)

أ- إن إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف وفق طابع شمولي، ويستند إلى القواعد ومنفتح وغير قائم على التمييز ويتسم بالإنصاف، فضلاً عن تحرير التجارة، يمكن أن يؤدي إلى تنشيط عملية التنمية بشكل كبير في جميع أنحاء العالم.

ب- وبغية الاستفادة من التجارة التي تشكل في حالات كثيرة أهم مصدر من المصادر الخارجية لتمويل التنمية، لا بد من إنشاء أو تعزيز المؤسسات والسياسات الملائمة في البلدان النامية،

(1) الأمم المتحدة، تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مرجع سبق ذكره، صص 6-8.

(2) نتائج جولة الأوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف: النصوص القانونية، جنيف، أمانة غات، المرفق 1 جيم، 1994.

فضلا عن البلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية، ويعد تحرير التجارة الخارجية عنصرا هاما في إستراتيجية التنمية المستدامة لبلد من البلدان.

ج- الإقرار بالمسائل التي لها أهمية بالغة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية في مجال التجارة الدولية لتحسين قدرتها على تمويل تنميتها، وتشمل هذه المسائل ما يلي: الحواجز التجارية والمعونات المشبوهة للتجارة وغيرها من التدابير المشبوهة للتجارة، وبخاصة في قطاعات ذات أهمية خاصة للبلدان النامية في مجال التصدير، بما في ذلك الزراعة، وتحرير التجارة في الصناعات التي تحتاج إلى كثافة في الأيدي العاملة، وإلا تجارة الخدمات، والحدود القسوى للتعريفات الجمركية، وانتقال الأشخاص الطبيعيين.

د- ولكفالة أن تكون التجارة العالمية في خدمة التنمية ولمنفعة جميع البلدان، لا بد من تشجيع أعضاء منظمة التجارة العالمية على تنفيذ النتائج التي توصل إليها المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية، المعقد في الدوحة بقطر في الفترة من 9 إلى 14 نوفمبر 2001.

هـ- الالتزام بتعزيز دور الاتفاقات الإقليمية ودون الإقليمية ومناطق التجارة الحرة، على نحو يتفق ونظام التجارة المتعددة الأطراف، في بناء نظام أفضل للتجارة العالمية، حث المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك مصارف التنمية الإقليمية، على مواصلة دعم مشاريع تشجيع التكامل دون الإقليمي والإقليمي فيما بين البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية.

و- التسليم بأهمية تحسين وصول صادرات البلدان النامية إلى جميع الأسواق على نحو يمكن التنبؤ به، بما في ذلك البلدان الجزرية الصغيرة النامية والبلدان الغير الساحلية النامية، فضلا عن البلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية.

رابعا: زيادة التعاون المالي والتقني الدولي لأغراض التنمية: وذلك من خلال:⁽¹⁾

أ- تؤدي المساعدة الإنمائية الرسمية دورا أساسيا إذ أنها تكمل مصادر أخرى لتمويل التنمية، ولاسيما في تلك البلدان الأقل قدرة على اجتذاب الاستثمار المباشر الخاص، وبوسع المساعدة الإنمائية الرسمية أن تساعد بلدا من البلدان على تحقيق قدر مناسب من تعبئة الموارد المحلية خلال فترة زمنية مناسبة يجري خلالها تحسين رأس المال البشري والطاقات الإنتاجية والتصديرية.

(1) الأمم المتحدة، تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مرجع سبق ذكره، ص ص12-15.

الفصل الثالث:

تمويل التنمية

توجهات دولية معاصرة في مجال

ب- وتستند الشراكات الفعالة فيما بين الجهات المانحة والجهات المستفيدة إلى التسليم بقيادة الخطط الإنمائية وتبنيها على الصعيد الوطني، ويلزم في ذلك الإطار اتخاذ سياسات سليمة واعتماد إدارة رشيدة على جميع المستويات بغية كفاءة فعالية المساعدة الإنمائية الرسمية.

ج- التسليم بأنه لا بد من زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها من الموارد زيادة كبيرة لتمكين البلدان النامية من تحقيق أهداف التنمية التي اتفق عليها المجتمع الدولي، وفي هذا السياق، فإن رؤساء الدول والحكومات المشاركة تحث البلدان المتقدمة النمو التي لم تبذل جهوداً ملموسة لتحقيق هدف تخصيص 0.7 في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية للبلدان النامية و0.15% إلى 0.20% من الناتج القومي الإجمالي للبلدان المتقدمة النمو للبلدان الأقل نمواً.

د- وينبغي للبلدان المستفيدة والمانحة وللمؤسسات الدولية أن تسعى إلى جعل المساعدة الإنمائية الرسمية أكثر فعالية، وثمة ضرورة بوجه خاص لأن تعزز المؤسسات المالية والإنمائية المتعددة الأطراف والتنائية جهودها لتحقيق ما يلي:

- مواءمة إجراءاتها التشغيلية على أعلى مستوى للحد من تكاليف المعاملات وجعل عملية صرف المساعدة الإنمائية الرسمية وإيصالها أكثر مرونة، مع مراعاة احتياجات التنمية الوطنية وأهدافها في إطار تبني البلد المستفيد.

- تحسين القدرة الاستيعابية والإدارة المالية للبلدان المستفيدة من أجل الإفادة من المعونات، والتي تستجيب لاحتياجات البلدان النامية ولضرورة تأمين موارد يمكن التنسيق بها.

- استخدام أطر إنمائية تتبناها البلدان النامية وتشرف عليها، وبحيث تجسد تلك الأطر إستراتيجيات الحد من الفقر، بما في ذلك ورقات إستراتيجية الحد من الفقر بصفتها أدوات لإيصال المعونة بناء على الطلب.

- تحسين مساهمة البلدان المستفيدة في تصميم برامج المساعدة التقنية، بما في ذلك عملية الشراء وزيادة الاستخدام الفعال لموارد المساعدة التقنية المحلية.

- تشجيع استخدام المساعدة الإنمائية الرسمية للحصول على موارد إضافية لأغراض التنمية مثل الاستثمارات الأجنبية والتجارة والموارد المحلية.

هـ- التسليم بقيمة تقصي موارد تمويل ابتكارية بشرط ألا تفرض تلك الموارد عبئاً على البلدان النامية.

خامسا: الدين الخارجي: و يتمثل في: (1)

أ- يمثل تمويل الديون المقدور على تحملها عنصرا هاما من عناصر تعبئة الموارد لاستثمار القطاعين العام والخاص، وتشكل الاستراتيجيات الوطنية الشاملة المعدة لرصد وإدارة الديون الخارجية، التي تشكل جزءا من الشروط المسبقة المحلية للديون المقدور على تحملها، بما في ذلك سياسات الاقتصاد الكلي السليمة وإدارة الموارد العامة، عنصرا أساسيا من عناصر الحد من أوجه الضعف الوطني.

ب- ويمكن لتحقيق عبئ الديون الخارجية أن يلعب دورا رئيسيا في تحرير الموارد التي يمكن استثمارها لاحقا في أنشطة متنسقة مع تحقيق النمو والتنمية المستدامتين، ولهذا فإن تدابير تخفيف عبئ الديون ينبغي أن تنفذ عندما يقتضي الأمر.

ج- وتتيح المبادرة المحسنة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون فرصة لتعزيز الفرص الاقتصادية والجهود المبذولة لتخفيف حدة الفقر للبلدان المستفيدة منها، وللتقيد الكامل والفعال على وجه السرعة للمبادرة المحسنة، التي ينبغي تمويلها تمويلا كاملا من خلال موارد إضافية، أمر بالغ الأهمية، وينبغي للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون أن تتخذ ما يلزم من تدابير متعلقة بالسياسات لتصبح مؤهلة للإفادة من المبادرة.

د- التأكيد على ضرورة قيام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بمراعاة التغييرات الأساسية في قدرة البلدان على تحمل الديون من جراء الكوارث الطبيعية والصدمات الحادة التي تتعرض لها معدلات التبادل التجاري أو بسبب الصراع.

سادسا: معالجة المشاكل المنظومية: تحسين التماسك والاتساق للأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية دعما للتنمية: ذلك من خلال: (2)

أ- استكمالا للجهود الإنمائية الوطنية، فإنه يتم التسليم بالحاجة الماسة لتحسين تماسك وإدارة واتساق الأنظمة النقدية والمالية والتجارية الدولية، وإسهاما في تحقيق هذا الهدف، فإن الدول والحكومات تؤكد أهمية مواصلة تحسين الإدارة الاقتصادية العالمية وتعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة في تشجيع التنمية.

ب- وتبذل في الوقت الراهن جهود دولية هامة لإصلاح النظام المالي الدولي وينبغي مواصلة هذه الجهود بشفافية أكبر وبمشاركة فعالة من قبل البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية، وأحد الأهداف الرئيسية لعملية الإصلاح هو تحسين التمويل لأغراض التنمية والقضاء على الفقر.

(1) الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التمويل والتنمية، تقرير الأمين العام، 30 أبريل-2ماي 2001، ص

4.

(2) الأمم المتحدة، تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مرجع سبق ذكره، ص ص17-20.

ج- إن تعزيز تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي فيما بين البلدان الصناعية الرئيسية له أهمية بالغة في زيادة الاستقرار العالمي وتخفيف تقلبات أسعار الصرف، وهذان عاملان رئيسيان من عوامل النمو الاقتصادي وتحسين التدفقات المالية التي يمكن التنبؤ بها إلى البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية.

د- ولا بد من كفاءة المشاركة الفعالة والعادلة للبلدان النامية في صياغة المعايير والقوانين المالية، ومن الضروري أيضا كفاءة التنفيذ على أساس تطوعي وتدرجي، كأسهام في تخفيف حدة التعرض للأزمات المالية ولعدواها.

هـ- وإذ يلاحظ بأن تأثير الأزمة المالية أو خطر العدوى في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية، بغض النظر عن حجمها، فإنه يتم التأكيد على ضرورة كفاءة أن يتوفر للمؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك صندوق البنك الدولي، مجموعة من التسهيلات والموارد المالية للاستجابة في الوقت المناسب والشكل المناسب طبقا لسياستها.

و- وتتمثل إحدى الأولويات الأولى في إيجاد سبل عملية ابتكارية لزيادة تحسين المشاركة الفعالة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية في الحوارات وعمليات اتخاذ القرارات على الصعيد الدولي، وتشجع الدول والحكومات على اتخاذ الإجراءات التالية في إطار ولايات وقدرات كل من المؤسسات والمنديات:

* صندوق النقد الدولي والبنك الدولي: مواصلة تعزيز المشاركة في جميع البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية في عملية اتخاذ قراراتها، وبالتالي تعزيز الحوار الدولي والعمل مع هذه المؤسسات أثناء قيامها بتلبية الاحتياجات والشواغل الإنمائية ولهذه البلدان.

* منظمة التجارة العالمية: التأكد من تمثيل أي اجتماع تشاوري لجميع أعضائها وأن تقوم المشاركة على معايير واضحة وبسيطة وموضوعية.

* مصرف التسويات الدولية، ولجان بازل ومنتدى الاستقرار المالي: مواصلة تحسين ما تبذله من جهود اتصال بالبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية، والتشاور معها على الصعيد الإقليمي، وإعادة النظر في عضويتها.

* تحسين العلاقة القائمة بين الأمم المتحدة ومنظمة التجارة العالمية لأغراض التنمية، وتعزيز قدرتها على توفير المساعدة التقنية لجميع البلدان التي تحتاج إلى هذه المساعدة.

* دعم منظمة العمل الدولية وتشجيعها على مواصلة دراستها للبعد الاجتماعي للعولمة.

* تعزيز التنسيق بين منظومة الأمم المتحدة وجميع المؤسسات المالية والتجارية والإنمائية المتعددة الأطراف ودعم النمو الاقتصادي والقضاء على الفقر والتنمية المستدامة في العالم كله.

* تعزيز التعاون الدولي في مجال الضريبة من خلال تحسين الحوار بين السلطات الضريبية الوطنية وزيادة تنسيق أعمال الهيئات المتعددة والمنظمات الإقليمية المعنية، وإيلاء أهمية خاصة لاحتياجات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة انتقالية.

ي- إعطاء الأولوية لإعادة تنشيط منظمة الأمم المتحدة باعتبارها ذلك أمرا أساسيا لتعزيز التعاون الدولي لأغراض التنمية ولقيام نظام اقتصادي عالمي يستفيد منه الجميع.

المطلب الثالث: التقدم في تنفيذ توافق آراء مونتيري.

يقيم هذا التقرير مدى التقدم الذي أحرزته إفريقيا وشركائها الإنمائيون نحو تحقيق أهداف توافق آراء مونتيري في عام 2012، ويستعرض التعزيز أداء إفريقيا في سياق البيئة الاقتصادية الإقليمية والعالمية القائمة حاليا، ويرصد الاتجاهات الرئيسية لمتغيرات الاقتصاد الكلي والمتغيرات المالية منذ اعتماد توافق آراء مونتيري، حيث تجري مقارنة أداء البلدان الإفريقية خلال العقد الماضي في مقابل الأهداف المنصوص عليها في إطار توافق آراء مونتيري والالتزامات الدولية اللاحقة ذات الصلة.

وتكمن الرسالة الرئيسية لهذا التقرير في أن التقدم كان متفاوتا في تحقيق أهداف توافق آراء مونتيري، فقد سجل بعض التقدم في مجال تعبئة الموارد المحلية، غير أنه يتعين على العديد من البلدان بذل مزيد من الجهد لسد الفجوة القائمة بين إمكانات تحصيل الضرائب والعائدات الفعلية المحصلة منها، ففي حين سجل حصول تقدم كبير في مجالي المعونة الخارجية والتحويلات كان أداء التجارة الدولية مخيب للأمل.

ويتمثل التحدي القائم على مستوى السياسات إذن في كيفية توفير الموارد المالية الكافية للارتقاء بخطة إفريقيا الإنمائية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية وإحدى وسائل مواجهة هذا التحدي هي تركيز الجهود على تعميق الأسواق المالية وتعزيز القدرة المؤسسية لكي يستفاد من الأموال الموفرة وتستخدم بفعالية في الاستثمارات الإنتاجية، وفي خدمة التنمية الاجتماعية والاقتصادية ويمكن تقييم التقدم المحرز في النقاط التالية: (1)

بذلت البلدان الإفريقية جهوداً معتبرة لتعبئة المدخرات العامة والخاصة عالية حد السواء، ومع ذلك لا تزال تلك المدخرات أدنى من المعدلات الدنيا المتوقعة،⁽¹⁾ ويظهر ذلك من خلال الجدول أدناه:

الجدول (01): المدخرات المحلية الإجمالية، 2003-2010.

2010	2009	2008	2005	2004	2003	
20.67	19.31	24.37	22.12	21.11	21.02	إفريقيا
46.14	46.04	45.30	42.38	40.78	39.33	شرق آسيا والمحيط الهادي (بلدان نامية)
21.83	20.79	23.34	22.63	22.72	20.77	أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي (بلدان نامية)
17.81	17.37	19.72	20.11	20.13	19.66	اقتصاديات ذات دخل مرتفع
9.78	8.51	7.86	9.56	10.66	10.35	اقتصاديات ذات دخل منخفض
30.05	29.14	30.87	29.70	29.11	27.28	اقتصاديات ذات دخل متوسط

المصدر: البنك الدولي (2011، أ).

بعد أن بلغ متوسط المدخرات المحلية الإجمالية في إفريقيا 24.4% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008، وهو أعلى مستوياته على مدى عقد من الزمان، أنخفض ليصل إلى 20.67% بحلول عام 2010، وهذه نسبة أدنى بكثير من نسب المناطق النامية الأخرى مثل بلدان آسيا النامية 46.14%، كما أنها نسبة متدنية عند مقارنتها بمتطلبات الاستثمار الخاصة بالمنطقة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ويعود سبب انخفاض المدخرات المحلية إلى القيود التي يعاني منها القطاعات العام والخاص في مجال تعبئة الموارد المالية الكافية.

وفيما يتعلق بجانب القطاع العام، وبالرغم من أن الإيرادات الحكومية قد وصلت إلى 27% من الناتج المحلي الإجمالي للقارة ككل عام 2011، فقد تفاوتت القدرات في مجال جباية الضرائب تفاوتاً كبيراً، ولا تزال تلك النسبة أقل من 15% من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة لربع الاقتصاديات الإفريقية.

ثانياً: تعبئة الموارد الدولية من أجل التنمية:

(1) البنك الدولي، (2011، أ).

خلال الثلاث سنوات الماضية، أثرت التطورات التي شهدتها العالم بشكل كبير على جهود إفريقيا لتعبئة الموارد من أجل التنمية، وتدني نمو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ويظهر ذلك من خلال الجدول (02):

الجدول (02): تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إفريقيا، 2000-2011.

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إفريقيا (بالمليارات من دولارات الولايات المتحدة)						
2011	2010	2009	2008	2005	2000	
42.7	43.1	52.6	57.8	30.5	9.7	إفريقيا
6.7	6.5	5.4	2.3	2.7	0.6	وسط إفريقيا
4.7	5.8	3.5	4.9	1.5	0.8	شرق إفريقيا
7.4	14.9	17.4	21.4	12.6	2.7	شمال إفريقيا
6.6	2.8	11.2	14.1	6.6	2.7	الجنوب الإفريقي
17.1	13.1	15.1	15.0	7.0	2.9	غرب إفريقيا

المصدر: مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: قاعدة البيانات الإحصائية الإلكترونية:

www.untadstat.unctad.org

بعد أن سجلت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ارتفاعا تاريخيا عام 2008، حيث وصلت إلى حوالي 58 مليار من دولارات الولايات المتحدة.

بدأت التدفقات إلى إفريقيا في التنازل لتصل إلى نسبة 42.7 مليار دولار في عام 2011 وهي أدنى نسبة خلال الثلاث سنوات، وقد ساهمت عوامل ثلاثة في هذا الاتجاه التنازلي وهي الأداء الاقتصادي العالمي الضعيف الناجم عن الأزمة الاقتصادية العالمية لعام 2007، واستمرار ضعف الأداء لدى البلدان المتقدمة النمو، ولاسيما منطقة اليورو، والتطورات السياسية والاجتماعية التي تشهدها منطقة شمال إفريقيا منذ بداية عام 2010، مما أدى إلى تدني مليارات دولار بحلول عام 2011.⁽¹⁾

ثالثا: التجارة الدولية كقاطرة للنمو:

فيما يجري تعزيز التجارة الدولية للتنمية، كان النمو بطيئا كذلك في مجال تحسين وضع تجارة إفريقيا مع بقية العالم، فقد انتعشت صادرات القارة في عام 2011 لتتجاوز المستويات التي كانت سائدة قبل الأزمة، ويكمن التحدي الرئيسي بالنسبة للبلدان الإفريقية للاستفادة القصوى من إمكانياتها التجارية في تحقيق النمو في كيفية الحفاظ على الزيادة

(1) مؤتمرا الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: قاعدة البيانات الإحصائية الإلكترونية: www.untadstat.unctad.org

الفصل الثالث:

تمويل التنمية

توجهات دولية معاصرة في مجال

المسجلة في الصادرات، واستغلال الإمكانيات التجارية من أجل تحقيق النمو والقضاء على الفقر. (1)

رابعاً: الدين الخارجي:

فيما يخص التمويل بديون يمكن تحملها وتخفيف الدين الخارجي، قطعت خطوات إيجابية في اتجاه تقليص حجم الدين الخارجي لإفريقيا تمتد عام 2002، ويمكن إظهار ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول (03): اتجاهات أرصدة الدين الخارجي 2000-2011 (النسبة المئوية من الدخل القومي الإجمالي).

2011	2010	2009	2008	2005	2000	
20.6	23.1	23.7	20.4	33.9	53.5	إفريقيا
14.3	17.0	24.5	21.3	54.3	112.8	وسط إفريقيا
32.3	31.4	35.7	33.2	62.6	88.0	شرق إفريقيا
45.6	20.8	20.0	16.9	29.0	41.8	شمال إفريقيا
26.7	27.9	27.4	24.4	25.9	34.5	الجنوب الإفريقي
16.2	16.9	19.9	16.7	41.3	94.3	غرب إفريقيا

المصدر: اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، حسابات على أساس البيانات المالية للتنمية العالمية الصادرة على البنك الدولي، 2011.

على إثر تبني المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون والمبادرة المتعددة الأطراف لتخفيف عبئ الديون، وبالفعل فقد أتيحت في إطار تخفيف عبئ الديون في المجموع 109.8 مليارات دولار لفائدة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بحلول عام 2011، ونتيجة لذلك تناقصت أرصدة الديون الخارجية الإجمالية إذ قيست كحصة من الدخل القومي الإجمالي من 53.5% عام 2000 إلى 20.6% عام 2011، وهو رقم أقل بكثير من عتبة القدرة على تحمل الديون البالغة 50%، ويظهر هذا الأداء في كافة المناطق دون الإقليمية الخمس للقارة. (2)

المبحث الثالث: صيغ التمويل المبتكرة لتمويل التنمية.

أدت الحاجة المتصورة إلى تمويل إضافي مؤكد بدرجة أكبر لتحقيق الأهداف الإنمائية العالمية عن مصادر تمويل مبتكرة تكمل المساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية وبدأ مؤخرًا عددا من المبادرات المبتكرة وخاصة في ميدان الصحة ولكنها لم تسخر عن جمع أموال

(1) الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير عن تنفيذ توافق آراء مونتيري، مرجع سبق ذكره، ص5.
(2) اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، حسابات على أساس البيانات المالية للتنمية العالمية الصادرة على البنك الدولي، 2011.

كبيرة و ثم اختيار خيارات أخرى تتطوي على إمكانية كبيرة لجمع الأموال منها فرض ضرائب على المعاملات المالية وانبعاثات الغازات الدفيئة فضلا عن إصدار حقوق السحاب الخاصة لصندوق النقد الدولي للاستفادة منها في تمويل التنمية.

المطلب الأول: مفهوم التمويل المبتكر للتنمية.

لا يوجد تعريف موحد ومحدد للتمويل المبتكر للتنمية ويصفه الفريق الرائد المعني بالتمويل المبتكر للتنمية بأنه يتألف من كل آليات جمع الأموال لأغراض التنمية المكتملة للمساعدة الإنمائية الرسمية والقابلة للتنبؤ بها والمستقرة والمرتبطة ارتباطا وثيقا بفكرة المنافع العامة العالمية ووفقا للفريق الرائد فإن التمويل المبتكر للتنمية يجب أن يكون مرتبطا بمسار العولمة على فوائد أكبر مما حصلت عليه القطاعات التي ينظر إليها على أنها حصلت من العولمة على فوائد أكبر مما حصلت عليه القطاعات الأخرى، مثل القطاعات المالية أو فرض ضرائب على " المضار " العامة العالمية مثل انبعاثات الكربون.

وقد أدى عدم وجود تعريف دقيق للتمويل المبتكر للتنمية إلى قيام دراسات عديدة بالتوسع في تفسيره وإدخال كل أنواع الأشكال غير التقليدية للتمويل تحت مظلته وهي أشكال تتراوح بين الآليات التي تقدم ذكرها مثل توريق التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية والضرائب الدولية ومخصصات حقوق السحب الخاصة الجديدة من ناحية وكل أنواع المبتكرات الأخرى من ناحية أخرى مثل سندات العملة المحلية، ومرصداً مخاطر صرف العملة والسندات المرتبطة بالنتائج المحلي الإجمالي والحوافز المقدمة لتوجيه التحولات المالية للعمال نحو الاستثمارات الإنمائية وآليات التنمية ضد سوء الأحوال الجوية التي تضمنه الدولة. (1)

المطلب الثاني: المصادر المقترحة للتمويل المبتكر للتنمية.

أدت جدلية الآليات المحتملة من حيث توفيرها تدفقات مالية تلقائية ومؤكدة بشكل أكبر لأغراض التعاون الدولي وخاصة إذا كان بإمكانها تعبئة كميات كبيرة من الموارد، التي طرح اقتراحات متعددة بشأن كيفية إنشاء هذه الآليات.

أولاً: الأصول الاحتياطية الدولية: و تتمثل في: (2)

ويقضي أحد هذه الاقتراحات بأن يوفر صندوق النقد الدولي مزيداً من السيولة الدولية في شكل حقوق سحب خاصة، وستكون البلدان المتقدمة النمو المتلقي الرئيسي لمخصصات سنوية مقترحة من حقوق السحب الخاصة تتراوح قيمتها بين 150 و 250 بليون دولار

(1) الأمم المتحدة ، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم ، سعياً إلى تمويل جديد للتنمية ، نظرة عامة ، نيويورك ، 2012 ، ص9.
(2) نفس المرجع ، صص 12-14.

الفصل الثالث:

تمويل التنمية

توجهات دولية معاصرة في مجال

وذلك لأن هذه الحقوق توزع وفق حصص قطرية في صندوق النقد الدولي، ولكن إذا ما جرى بدلا من ذلك تخصيص الثلثين للبلدان النامية، فإنها ستتلقى ما يتراوح بين 160 و270 بليون دولار في السنة، ويمكن تخصيص "رسوم صك" هذه الإصدارات التي يعود حاليا على بلدان عملات الاحتياطي الدولية، بحيث يستخدم المجتمع الدولي جزءا منها لصالح البلدان النامية.

ومن المسلم به أن تغيير صيغة تخصيص حقوق السحب الخاصة سيشكل جهدا سياسيا لا يستهان به لأنه سيتطلب تعديل على النظام الأساسي لصندوق النقد الدولي، ويتطلب تعديل النظام الأساسي شأنه في ذلك القرارات المتعلقة بتخصيص حقوق السحب الخاصة بشكل عام بموجب القواعد القائمة، موافقة 85 بالمائة من الأعضاء وهو شرط يعطي الولايات المتحدة الأمريكية حق النقض الفعلي والواقع أن تأييد الولايات المتحدة لمخصصات منتظمة من حقوق السحب الخاصة سيدل على قدر من التضامن العالمي لأن رسم بنك الإصدار الجديدة هذه الحقوق سيكون معناه إلى حد كبير توقف حصول الولايات المتحدة على رسوم صك هذه الإصدارات.

غير أن هذا الإصدار المنتظم لحقوق السحب الخاصة ليست له صلة مباشرة بتمويل التنمية إذ تظل هذه الحقوق تمثل أصلا احتياطا غير أن توفر المزيد منها الذي يتم ترتيبه من خلال التنسيق الدولي يمكن أن يحد من الحاجة إلى أن تقوم فرادى البلدان النامية بتجنب إيرادات بالعملة الأجنبية مما تملكه من موجودات احتياطية لاستخدامها كشكل من أشكال التأمين الذاتي ضد الصدمات السوقية العالمية.

حيث يمكن أن تدر ما يقارب 100 بليون دولار سنويا للتعاون الدولي ويسهم في إنشاء حقوق السحب الخاصة في إنشاء قوة شرائية حقيقية لدى الحائز الذي يتلقى هذا التخصيص وعندئذ يدور سؤال مراده كيفية توظيف هذه القيمة الشرائية لأغراض التنمية أو المنافع العامة العالمية ويقدر أن من الممكن تحديد ما تزيد قيمته على 100 بليون دولار سنويا من حقوق السحب الخاصة "المعطلة" التي تمتلكها البلدان الغنية بالاحتياطيات إلى تمويل إنمائي طويل المدى والمقترح ليس الإنفاق المباشر لهذه الحكومة بل الأخرى تقديم السنوات التي تدعمها تلك الحقوق.

ووفق أحد المقترحات بأن يصدر صندوق يسمى "صندوق المناخ الأخضر" سندات قيمتها تريليون دولار مدعومة برصيد من حقوق السحب الخاصة قدره 100 بليون دولار بنسبة رفع مالي قدرها 01 إلى 10.

ويقضي اقتراح آخر استخدام حقوق سحب خاصة معطلة لشراء سندات مباشرة من مصارف تنمية متعددة الأطراف ويمكن لصندوق المناخ الأخضر تحصيل مدفوعات فائدة

سعر السوق من بعض المقترضين على الأقل ثم استخدام هذه المدفوعات لسداد المستحق لحملة سنداته.

ويتبع المفهوم الرئيسي الذي يقوم عليه هذا الاقتراح واستخدام حقوق سحب خاصة لشراء أصول طويلة الأجل و يكمن عامل الجذب في القدرة على استثمار الكم المتوافر بكثرة من حقوق السحب الخاصة "غير المستعملة" إما في أغراض إنمائية أو في شراء أسهم في صندوق المناخ الأخضر، كما يقضي المقترح المذكور ويمكن من خلال مخصصات حقوق السحب الخاصة المنتظمة الكبيرة جمع ما يزيد عن 100 بليون دولار لأغراض تمويل التنمية سنويا.

ثانيا: الضريبة على الكربون:

لا تزال المناقشة مستمرة بشأن مسألة السياسات الملائمة للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة وتعبئة تدفقات أكثر تلقائية ومؤكدة بقدر أكبر وذات حجم أكبر لتمويل تدابير تخفيف تغير المناخ والتكيف معه.

والنهج الأكثر مباشرة للحد من الانبعاثات من خلال الحوافز المالية هو فرض ضريبة على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لتشجيع الفاعلية الاقتصادية على الحد من الانبعاثات الخاضعة لسيطرتهم، وذلك مثله من خلال التحول إلى أنظمة ومصادر طاقة ذات انبعاثات كربونية أقل، ويفترض أن تؤدي الحوافز السعرية أيضا إلى حفز إنتاج المزيد من المنتجات والخدمات الأقل إطلاقا لانبعاثات الكربون، غير انه لا يوجد إلا قدر ضئيل من الاتفاق على مقدار ما سيحصل من ضرائب أو على ما ستحصل هذه الضرائب، فالمحروقات مثلا ليست المصدر الوحيد لانبعاثات غازات الدفيئة أو من سيخضع للضريبة، هل هو المستهلك النهائي أو منتج غازات الدفيئة وكيفية استخدام إيرادات الضرائب الذي سيجري تحصيلها ولو كان من الممكن تصميم سياسة عالمية كما لو كانت تخص اقتصادا واحدا فمن الممكن عندئذ فرض ضريبة عالمية وحيدة مع تعديلها على مر الزمن توجيه إجمالي الانبعاثات نحو هدف معين يتم تحقيقه بحلول موعد محدد، غير أن العالم مؤلف من بلدان عديدة ستختلف فيما بينها من حيث تأثير إجمالي استهلاكها وإنتاجها بضرورية وحيدة.⁽¹⁾

حيث سيدفع اختلاف هذا التأثير الحكومات إلى إثارة اعتراضات يمكن أن يحبط مساعي التوصل إلى اتفاق بشأن الضريبة، والواقع أن بروتوكول كيوتو لعام 1997 الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 1992 لا يكلف إلا البلدان الأعلى دخلا بإدخال تخفيضات محددة في أزمنة معلومة، لأن هذه البلدان هي المسؤولة عن معظم

(1) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد 2303، الرقم 30822.

تركيزات ثاني أكسيد الكربون الناجمة عن نشاط الإنسان في الغلاف الحيوي وهي الأقدر على تحمل العبء الاقتصادي.

وفي هذا الإطار يتوقع أن تدر ضريبة قدرها 25 دولار على كل طن تطلقه البلدان المتقدمة النمو من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون حصيلة ضريبة عالمية قدرها 250 بليون دولار في السنة وستكون هذه الضريبة إضافة إلى الضرائب المفروضة بالفعل على الصعيد الوطني.⁽¹⁾

حيث أن توجيه الأموال نحو التعاون الدولي سيتطلب اتفاقا سياسيا منفصلا مثل اتفاق كوبنهاغن لعام 2009 الذي وعدت من خلاله البلدان المتقدمة النمو بتوفير 30 بليون خلال الفترة 2010، 2012 و 100 بليون دولار سنويا بحلول 2020 في شكل موارد إضافية جديدة ولدعم برامج التخفيف من أشكال تغير المناخ والتكيف معه في البلدان النامية.

ثالثا: الضريبة على معاملات النقد الأجنبي:

تعتبر ضريبة معاملات النقد الأجنبي الدولية جذابة لأسباب ترجع لأسباب لضخامة الحجم اليومي لهذه المعاملات، ومع أن المؤيدين يؤكدون أن من شأن ضريبة زهيدة جدا أن تحشد مبالغ هائلة من الأموال دون أن يكون لذلك تأثير مادي على السوق فإن المعارضين يذهبون إلى أن عملات التبادل التجاري تحقق أرباحا ضئيلة للغاية وإن الضريبة مهما صغرت سيكون لها تأثير كبير لأن المصارف تعمل باستمرار حوافظها المعرضة لمخاطر العملة، ويرد المؤيدون بالقول إن التقدم التكنولوجي والاستثمارات في الهياكل الأساسية لإنماء المدفوعات الدولية في السنوات الأخيرة قد حد كثيرا من تكلفة إجراء المعاملات المالية وأن الضريبة المقترحة لن تتسبب تذكر في عودة هذه التكلفة إلى الازدياد.⁽²⁾

ويمكن لضريبة صغيرة بمقدار 0.005 في المائة على جميع المعاملات التجارية المجرات بالعملات الأربعة الرئيسية (الدولار واليورو والين والجنيه الإسترليني) أن تدر ما يقدر بـ 40 بليون دولار في السنة ومع أن الإيراد ربما تعذر زيادة حجمه من خلال زيادة معدل الضريبة لأن من شأن المعدلات الأعلى أن تؤثر على أحجام التبادل التجاري فإن حتى المعدل المنخفض للضريبة من شأنه أن يحد بدرجة ما من التداول بكثير التواتر، وبالتالي سيحقق ربحا مزدوجا بمساعدته في الحد من التغلب من أسعار العملات وتسببه في زيادة الإيرادات المتاحة للتنمية.

(1) الأمم المتحدة، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، التمويل والتنمية، تقرير الأمين العام، مرجع سبق ذكره، ص6.

(2) الأمم المتحدة، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، سعيا إلى تمويل جديد للتنمية، مرجع سبق ذكره، ص16.

وسيتطلب تخصيص الإيرادات للتنمية في كل الحالات اتفاق سياسيا منفصلا وينبع أحد الاعتراضات على ضريبة معاملات النقد الأجنبي من الخوف من أن تكون المؤسسات المالية التابعة لبلد مشارك في وضع ضعيف في المنافسة العالمية على نشاط مالي ومع أن الأدلة الموجودة المستمدة من حالات تنفيذ لهذه الأشكال من فرض الضرائب تشير إلى أن هذا الخوف ربما كان يعتبر مبررات فإن أفضل طريقة للتغلب على هذا القلق هي اعتماد الضريبة باتفاق دولي ويفترض أيضا ألا يكون هناك سبب يذكر للقلق إذا فرضت الضريبة، بصيغتها المقترحة بمعدل منخفض جدا، غير أن المشكلة الأعمق يبدو أنها تكمن في حشد الدعم السياسي الكافي لتخصيص ما لا يقل عن حصة متفق عليها من العائدات للتعاون الإنمائي الدولي، ومع ذلك فقد أدرجت مجموعة العشرين فكرة فرض ضريبة منسقة دوليا على المعاملات المالية في جدول أعمالها ووافقت في مؤتمر قمة كان في نوفمبر 2011 على أنه يلزم إيجاد مصادر جديدة للتمويل على مر الزمن لتلبية الاحتياجات الإنمائية ويمكن أن تشمل هذه المصادر إخضاع القطاع المالي للضرائب. (1)

المطلب الثالث: المصادر الموجودة للتمويل المبتكر للتنمية.

هناك اختلاف كبير بين الآليات المستحدثة مؤخرا "التمويل المبتكر للتنمية" وقد وفرت هذه الآليات بضعة موارد إضافية للمساعدة الإنمائية الرسمية التقليدية رغم الحجم المحدود لهذه الموارد وارتباطها بأغراض محددة وباستثناء شكلين من أشكال فرض ضرائب على الصعيد الدولي (رسوم السفر، الجوي وفرض ضريبة بنسبة 2 في المائة على المعاملات التي تتم في إطار آلية التنمية النظيفة)، يمكن تقسيم الآليات القائمة محل النظر في هذا التحليل إلى ثلاثة أنواع:

- آليات تحويل توقيف صرف التمويل الإنمائي.

- آليات التخفيف من حدة المخاطر.

- آليات تسخير التبرعات الخاصة.

أولا: آليات تحويل توقيت صرف التمويل الإنمائي:

يتمثل الهدف الرئيسي للموضوع الأول في ضمان توافر الموارد المالية لاستخدامها فورا في أغراض التنمية ومرفق التمويل الدولي للتحسين هو أحد هذه الآليات فهو يدمج التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية الممتدة على مدى فترة طويلة (تتراوح في الممارسة العملية بين 6 سنوات و23 سنة) ويقوم بتوريق هذه الالتزامات لتوفير أموال لكي يستخدمها فورا لتحالف العالمي للقاحات والتحصين تدرج في هذه الفئة أيضا آليات تحويل الديون مثل

مخطط تحويل الدين إلى نفقات صحية وإعفاءات الديون مقابل حفظ الطبيعة ويتم تحرير موارد من خلال إلغاء ديون مستحقة لدائنين على أساس ثنائي أو بشراء دين خاص بمصرف تجاري بخصم في السوق الثانوية ويجرى بالنسبة لمدفوعات خدمة الديون المرتبطة بذلك إعادة توجيه كل هذه المدفوعات أو جزء منها لإنفاقها على غرض الديون عام أو على مشروع غير حكومي حيث يتجه هذا الإنفاق إلى ميدان الصحة أو البيئة.⁽¹⁾

ولم تحشد هذه الآليات تمويلا إضافيا، كما أن كمية ما جرت إعادة توجيهه من موارد كانت متواضعة بكل المقاييس وقد تلقى مرفق التمويل الدولي للتحسين التزامات من المانحين يبلغ مجموعها 6.3 بلايين دولار على مدى خمس سنوات مما أتاح صندوق لتركيز مصرف في بداية الفترة قيمته 3.6 بلايين دولار صرف منه مبلغ 1.9 بليون دولار منذ إنشاء المرفق في عام 2006 وحدث من الصرفيات جزئيا الحاجة إلى مستوى عال جدا من السيولة للحفاظ على الأهلية الائتمانية وسيجري على المدى الطويل تعويض صرفيات المرفق بتحويل المساعدة الإنمائية الرسمية لخدمة سنداثة.

ثانيا: آليات التخفيف من حدة المخاطر:

يحاول هذا النوع الثاني من الآليات تدبير أموال لتغطية مخاطر معينة متصلة بالصحة العامة والكوارث الطبيعية، وذلك من خلال ضمانات أو مخططات تأمين مرتبة دوليا وفي إطار الالتزامات المسبقة للسوق التي تشكل أحد هذه المخططات ويكون استخدامها في معظم الحالات للوقاية من الأمراض، تستخدم المساعدة الإنمائية الرسمية أو التمويل الآتي من مصادر خيرية خاصة أن كلاهما لضمان مستوى محدد من الطلب على سلعة معينة كثيفة التكنولوجيا (مثل لقاحات المكورات الرئوية) وضمان أسعارها بغية توفير سوق مضمونة للمنتجين لتشجيعهم على تطوير المنتج ويجري لتشجيعهم على تطوير المنتج ويجري في إطار مرفق الأدوية المعقولة التكلفة للملا ريا وهو مخطط تجريبي يديره الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز و السل و الملا ريا.

وبحلول نهاية علم 2011 جرى من خلال الالتزام التجريبي المسبق للسوق الخاص بلقاحات المكورات الرئوية جمع 1.5 بليون دولار من مصادر ثنائية وخيرية بينما جمع مرفق الأدوية المعقولة التكلفة للملا ريا مبلغا أقل إلى ما يقدر 312 مليون دولار ويغطي مرفق التأمين ضد أخطار الكوارث في منطقة البحر الكاريبي مخاطر المالية العامة الناشئة عن الكوارث الطبيعية مثل الأعاصير والزلازل ويقوم المانحون بتوفير أموال المرفق الذي يتيح

للأعضاء في الجماعة الكاريبية التأمين الجماعي ضد الأضرار المحتملة التي تزيد على عتبة معينة. (1)

ثالثاً: آليات تسخير التبرعات الخاصة:

هناك آليات إضافية تستهدف الحصول على تبرعات من جهات خاصة لإنفاقها على أغراض محددة وفي إطار مخطط شهير هو مخطط Product Red، تمنح الشركات رخصاً لاستخدام الاسم التجاري على منتجات محددة مقابل التبرع بحصة من أرباح هذه السلع والخدمات للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا و تستهدف مخطط آخر لم يدم طويلاً هو مخطط Massive Good سنة 2010-2011، جمع أموال للمرفق الدولي لشراء الأدوية عن طريق تدبير مساهمات صغيرة من شراء تذاكر السفر الجوي.

ومع أن الآليات المدرجة في هذه الفئة هي الوحيدة التي توفر موارد مضافة إلى التمويل الإنمائي التقليدي (الثنائي والمقدم من مؤسسات خيرية خاصة) فإن الموارد التي تم توليدها كانت محدودة جداً وجرى من خلال مخطط Product Red تدبير ما مجموعه 190 مليون دولار في السنوات الخمس الأولى من وجوده، بينما تم إلغاء مخطط Massive Good بعد أقل من سنتين بسبب نتائج المخيبة للآمال.

المطلب الرابع: استعمالات التمويل المبتكر للتنمية وإدارته على الصعيد العالمي والوطني.

أولاً: استعماله وإدارته على الصعيد العالمي:

إن الصحة هي المجال الذي خصص له معظم ما جرى جمعه حتى الآن من أموال في إطار التمويل المبتكر للنمو، غير أنه يتوقع أن تتاح في المستقبل القريب مبالغ كبيرة في التمويل الإضافي للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وهو ما سيجري توجيهه من خلال صناديق مكرسة تتولى إدارة المخصصات لاستعمالات نهائية محددة.

وفي مجال الصحة العامة على الصعيد العالمي، استخدمت معظم موارد التمويل المبتكر للسيطرة على الأمراض المعدية، وخاصة الأمراض التي لها نطاق عالمي أو نطاق جغرافي واسع (فيروس نقص المناعة البشرية، الإيدز والسل والملاريا) وفي مجال تغير المناخ تركز معظم المبادرات على تعبئة الموارد لبرامج التخفيف من آثار تغير المناخ وهي برامج تتسم على نحو واضح بكونها من المنافع العامة العالمية، ولكن هناك مبادرات قليلة

تركز على تلبية احتياجات التكيف مع تغير المناخ في البلدان النامية ويخصص لبرامج التخفيف نحو ثلثي الموارد الموجهة من خلال آليات التمويل المبتكر.⁽¹⁾

أ- تمويل الصناديق الصحية العالمية:

تقسم الاحتياجات التمويلية للصحة بكونها، ورغم إقدام المانحين على إعطاء أولوية أكبر بكثير لهذه الاحتياجات في السنوات الأخيرة، فإن الفجوة لا تزال كبيرة بين الاحتياجات المقدرة وأي تقدير واقعي للمساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للصحة مستقبلاً، وتقدر منظمة الصحة العالمية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مجال الصحة سيحتاج إلى اتفاق سنوي إضافي بواقع 29 دولار للشخص وهو ما يعني زيادة كلية في الإنفاق الصحي في البلدان النامية بمبلغ 251 بليون دولار بين عامي 2009-2015 وسيصعب على كثير من البلدان المنخفضة الدخل تمويل كامل هذه الزيادة من موارد محلية.⁽²⁾

وقد جرى استخدام جانب كبير من التمويل المبتكر المخصص للصحة من خلال التحالف العالمي للقاحات والتحصين والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا والمرفق الدولي لشراء الأدوية، وفي تمويل برامج تابعة لهذه الجهات الثلاث.

ومع أن مرفق التمويل الدولي للتحصين قد وفر بنسبة كبيرة 24 في المائة من أموال التحالف العالمي للملقحات والتحصين منذ إنشائه في عام 2006 فإن حصة آليات التمويل المبتكر تمثل نسبة أصغر بكثير من موارد الصندوق العالمي 2 في المائة منذ عام 2002 وفضلاً عن ذلك، ورغم أن كلا من التحالف العالمي للملقحات والتحصين والصندوق العالمي كان ناجحاً جداً في توليد موارد لتنفيذ ولايته فإن هذا النجاح كان يكمن بصورة رئيسية في اجتذاب المساعدة الإنمائية الرسمية إما بشكل مباشر أو من خلال آليات مبتكرة إذ لا يتجاوز ما جمعته آلية Product red للصندوق العالمي من أموال تشكل إضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية 190 مليون دولار المرفق الدولي لشراء الأدوية هو الوحيد الذي يحول بشكل رئيسي من مصادر مبتكرة لأن 75 في المائة من موارده تأتي من رسوم مفروضة على السفر الجوي.

ب- التمويل المبتكر للتدابير المتعلقة بالمناخ:

(1) الأمم المتحدة، الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، مرجع سبق ذكره، ص21.

(2) نفس المرجع، ص22.

إن تقديرات الاحتياجات من التمويل الإضافي لتدابير تخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه في البلدان النامية هي تقديرات كبيرة أكبر بكثير من التقديرات المتعلقة بالاحتياجات الصحية وتتراوح تقديرات الاحتياجات من الاستثمارات الإضافية للتخفيف من آثار تغير المناخ في 2030 بين 140 بليون دولار و175 بليون دولار سنويا إلى جانب مبلغ إضافي يتراوح بين 30 بليون دولار و100 بليون دولار في السنة للتكيف مع تغير المناخ وقدرت دراسة الحالية الاقتصادية والاجتماعية في العام لعام 2011 أن ما ستحتاجه البلدان النامية من استثمارات إضافية للتنمية المستدامة، بما ذلك للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه ولضمان حصول الجميع على الطاقة النظيفة والإنتاج الغذائي المستدام وإدارة موارد الغابات، سيبلغ نحو تريليون دولار سنويا في العقود المقبلة، ووفقا لما جرى التسليم به في اتفاق كوبنهاغن وغيره، سيلزم من منظور كل من التقاسم المنصف للأعباء في تمويل المنافع العامة العالمية والقدرة الاقتصادية المحدودة للبلدان النامية أن يأتي قسم كبير من التمويل المطلوب من تحويلات دولية.

ولا يزال التمويل المبتكر للتدابير المتعلقة بتغير المناخ في مهده ولكن من المحتمل أن ينمو كثيرا في السنوات المقبلة ويمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في الوفاء بالالتزامات المقطوعة بموجب اتفاق كوبنهاغن غير أن مجموع ما جرى جمعه من موارد في العقد الماضي من خلال آليات التمويل المبتكر باستثناء مبلغ غير محدد كميا من إعفاءات الديون مقابل حفظ الطبيعة خلال السنوات 25 الأخيرة لا يتجاوز مجرد بليون دولار منها صندوق التكيف 168 بليون دولار من تحصيل ضريبة بنسبة 2 في المائة على المعاملات المجرات في ظل آلية التنمية النظيفة و 841 مليون دولار من مزادات ألمانيا لبيع رخص إطلاق الانبعاثات في إطار مخطط الاتحاد الأوروبي لتداول رخص إطلاق الانبعاثات يخصص من خلال مبادرتها الدولية المتعلقة بالمناخ.

وهناك آليات على وجه الخصوص يتوقع أن تدر قدرا كبيرا من الموارد للبرامج المتعلقة بتغيير المناخ في السنوات القليلة القادمة، فأولا سيقوم الاتحاد الأوروبي اعتبارا من عام 2013 بطرح رخص لإطلاق الانبعاثات في المزاد، ستدر سنويا مبلغا يقدر بما يتراوح بين 20 بليون دولار و35 بليون دولار وقد أبدت بعض البلدان اعترامها بتخصيص النصف للبرامج المتعلقة بتغير المناخ ويتوقع أن تخصص ألمانيا 15 في المائة من إيراداتها أو ما يقدر ب 500 مليون دولار سنويا لبرامج دولية متعلقة بالمناخ اعتبارا من 2013 إذ فعلت كل أعضاء الاتحاد الأوروبي نفس الشيء سيتوفر ما يزيد عن 5 بلايين دولار سنويا لتمويل التدابير المتعلقة بالمناخ من مزادات رخص الاتحاد الأوروبي لإطلاق الانبعاثات.

وثانيا يتوخى أن تتطور مبادرة الحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها فضلا عن الحفظ مبادرة (REDD+) التي ظلت حتى الآن تعمل كآلية تنسيق

لمشاريع معونة تقليدية متعددة الأطراف وثنائية، لتصبح آلية مبتكرة تقوم على تداول رخص إطلاق إنبعاثات الكربون.

* لكي يكون التوسع في التمويل المبتكر فعالا سيلزم إدخال تغييرات في نظام الحكومة.

* يسهم التمويل المبتكر بشكل ملموس في الوفاء باحتياجات تمويل التنمية والمنافع العامة العالمية سيلزم التوسع فيه كثيرا في كلا المجالين والتحول إلى آليات تدر موارد إضافية بدلا من مجرد تركيز صرف التمويل الإنمائي الرسمي الملتمزم به.

بالفعل في بداية القدرة أو إعادة توجيهه وتكرار تجربة الآليات القائمة مع الحفاظ على الصلة الوثيقة بين جمع الأموال واستخدامها ينطوي على خطورة كبيرة لمضاعفة انتشار قنوات التمويل وتفتيت بنیان المعونة وخاصة بالنسبة لتمويل التدابير المتعلقة بالمناخ ويمكن تسيير التغلب على هذه المشكلة كثيرا بدمج آليات صرف التمويل الإنمائي (التقليدي و المبتكر) في مؤسسات أقل عددا معهود إليها بولايات أعم ولكنها محددة بوضوح وبالتنسيق الوثيق فيما بين هذه الآليات وبتجميع الموارد من مصادر متعددة (تقليدية ومبتكرة) في كل مؤسسة، ومن الأساس أن تكون هياكل حوكمة هذه البرامج ممثلة للحكومات والوكالات الممولة والمستفيدين بشكل متوازن وأن تضمن أيضا العمل بالآليات مناسبة للمساءلة.

وفيما يتعلق بالصرف الفعلي للأموال سيكون من الأفضل تفادي إنشاء قنوات صرف إضافية واستخدام القنوات القائمة بدلا منها (بما في ذلك الصندوق العالمي لبرامج الصحة العامة وصندوق المناخ الأخضر الجاري إنشاءهما) شريطة تجميع المنصرفات وتوجيهها عبر آليات أقل عددا وأوسع نطاقا، وحتى إذا جرى التوسع في تطبيق أنواع التمويل المبتكر للتنمية التي تشملها هذه المناقشة فإن من غير المحتمل أن تولد هذه الأنواع موارد إضافية بالكميات اللازمة لتلبية جميع احتياجات تمويل التنمية وتوفير المنافع العامة العالمية ولهذا سيكون تعزيز الموارد المحلية بالغ الأهمية أيضا وقد يدعم التعاون الدولي أيضا هذه الجهود المحلية من خلال التعاون الضريبي الدولي الذي من شأنه أن يحد من التحايل الضريبي والتهرب الضريبي. (1)

ثانيا: إدارة التمويل المبتكر للتنمية على الصعيد الوطني:

يصعب تقييم دور التمويل المبتكر في دعم عمليات التنمية وفي البلدان المستفيدة وذلك لأسباب تعود جزئيا إلى أن هذا النوع من التمويل ينزع إلى أن يأتي من مصادر تقليدية وعلى أي الأحوال فقد ظل حتى الآن هذا النوع من التمويل على صعيد فرادى البلدان منعدم القيمة إلى حد ما من منظور الاقتصاد الكلي وبالمقارنة بمصادر التمويل الخارجي حتى في

أشد البلدان فقرا، وحتى في قطاع الصحة الذي بلغ فيه التمويل المبتكر للتنمية أقصى درجات تطوره، لم يصل هذا التمويل بعد إلى مستوى يعول عليه مقارنة بالإنفاق الصحي ولا تمثل آليات التمويل المبتكر 2% أو أكثر من الإنفاق على الصحة العامة إلا في 12 بلدا من البلدان المنخفضة الدخل جدا (معظمها في إفريقيا، جنوب الصحراء الكبرى) ولا يتجاوز هذا الرقم بأي حال 4.4 في المائة وفي البلدان التي يزيد فيها دخل الفرد عن 1200 دولار لا يكاد هذا الرقم يتجاوز 0.2 في المائة.⁽¹⁾

المبحث الثالث: التمويل الإسلامي كبديل لتمويل التنمية.

نتيجة تزايد الأزمات المالية والمشاكل الاقتصادية في العالم منذ ظهور العولمة وانتشارها، تم اللجوء على التمويل الإسلامي كحل بديل لمعالجة مختلف الاختلالات التي يعاني منها التمويل الوضعي. لذا ارتأينا في هذا المبحث بيان صدرت التمويل الإسلامي وفعاليتها في إحداث الوثبة التنموية عن طريق صيغه التمويلية التقليدية ومصادر التمويل الإسلامي الحديثة ومالها دور في تمويل التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: مؤسسات التمويل الإسلامي.

يعرف التمويل الإسلامي بأنه: "إطار شامل من الأنماط والنماذج والصيغ المختلفة التي تضمن توفير الموارد المالية لأي نشاط اقتصادي من خلال الالتزام بضوابط الشريعة الإسلامية.

حيث تعتبر مؤسسات التمويل الإسلامي مؤسسات مشتقة من نظام التمويل الوضعي، إلا أنها مؤسسات معدلة تخضع في جميع معاملاتها لمبادئ الشريعة الإسلامية، وضمن هذا الإطار فإن المؤسسات المشكلة للنظام التمويل الإسلامي تتمثل فيما يلي:

أولا: المصارف الإسلامية:

إن المصرف الإسلامي بشكل عام هو عبارة عن: "مؤسسة نقدية ومالية تعمل على جذب المدخرات النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها في إطار الشريعة الإسلامية، بشكل يضمن نموها ويحقق هدف التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي. ومهما تباينت تعاريف المصارف الإسلامية من الناحية اللفظية إلا أنها تتفق جميعها في عناصر التعريف الأساسية وهي:

- حشد الموارد و المدخرات بأساليب تتفق مع أحكام الشريعة .
- توظيف الموارد والمدخرات المجمععة في أوجه الاستثمار المختلفة طويلة و قصيرة الأجل وفقا لأحكام الشريعة.

- التركيز على البعدين الاقتصادي والاجتماعي لعملية التنمية من خلال توظيف الموارد و المدخرات المجمعة.

- ضرورة وجود الإطار المؤسسي لهذه الأعمال سواء كان بنكا أو مؤسسة تمويل إسلامية.

ثانيا: صناديق الاستثمار الإسلامية:

إن صناديق الاستثمار الإسلامية ليست مجرد وسيط مالي كما هو الحال في صناديق الاستثمار التي تنشأها شركات الاستثمار و المصارف الوضعية و شركات التأمين ،بل إن هذه الصناديق بالإضافة إلى ذلك تعتمد على منهج الاستثمار الإسلامي الذي يمزج بين رأس المال و العمل بذلك يمكن تعريف صناديق الاستثمار الإسلامية بأنها: "عقد شركة مضاربة بين إدارة الصندوق التي تقوم بالعمل فقط و بين المكتتبين فيه يمثل فيه المكتتبون في مجموعهم رب المال فيدفعون مبالغ نقدية معينة إلى إدارة الصندوق التي تمثل دور المضارب فتتولى تجميع حصيلة الاكتتاب التي تمثل رأس مال المضاربة و تدفع للمكتتبين صكوكا بقيمة معينة تمثل لكل منهم حصة شائعة في رأس المال الذي تقوم الإدارة باستثماره بطريقة مباشرة في مشروعات حقيقية مختلفة و متنوعة أو بطريقة غير مباشرة كبيع و شراء أصول مالية و أوراق مالية كأسهم الشركات الإسلامية و تنوع الأرباح المحققة حسب نشرة الاكتتاب الملتمزم بها من كلا الطرفين ، وإن حدثت خسارة تقع على المكتتبين بصفتهم (رب المال).⁽¹⁾

ثالثا: صندوق الزكاة:

يمكن اعتبار صندوق الزكاة أداة مالية لها أهميتها في المساعدة على التخفيف من حدة الاضطرابات النقدية، وبتوقيف ذلك الدور على طرق استعمال هذه الأداة المالية أثناء تحصل الإيرادات من الزكاة المتنوعة سواء كانت أصولا رأسمالية أو دخولا متنوعة متولدة عن استغلال هذه الأموال، فالتحكم في طريقة و تحصيل و إنفاق هذه الحصيلة له تأثيرات ايجابية في مجال تحقيق الاستقرار النقدي الذي يتناسب مع طبيعة الأوضاع الاقتصادية السائدة كي أن لصندوق الزكاة دور استثماري يتمثل في استثمار جزء من أصوله في مشاريع إنتاجية لتشكل مصدر دخل دائم ...لمستحقيها كما يساهم صندوق الزكاة في زيادة الإنفاق الاستهلاكي بديلة من خلال توزيع الزكاة على فئات عريضة من المجتمع بصورة تؤدي إلى زيادة الطلب الكلي وبالتالي ارتفاع مستويات إنتاج لتلبية الطلب المتزايد.⁽²⁾

(1) نبيل بوفليج، عبد الله الحرشي حميد، التمويل الإسلامي، أسلوب مواجهة تحديات الأزمة المالية العالمية، بحث مقدم ضمن الملتقى الدولي حول: أزمة النظام المالي والمصرفي الدولي وبديل البنوك الإسلامية، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية يومي 06-07 أبريل 2009، قسنطينة، الجزائر، 2009.

(2) خبايا عبد الله، توفيق حفصي، تمويل التنمية بين النظام الوضعي والنظام الإسلامي، دراسة مقارنة، بحث مقدم ضمن الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية، المسندامة في القطاع الإسلامي، جامعة قالمة، يومي 03-04 ديسمبر 2012، ص 158.

من أجل ضبط التعامل في الأسواق المالية وتنظيمها تنشئ جميع الدول ما يسمى بالجهات الإشرافية ويطلق أحيانا على هذه الجهات "أسواق مالية" وتتمثل وظائف السوق المالي الإسلامي فيما يلي:

- المصادقة على الأحداث المالية المتداولة أو التي سيتم تداولها بين المؤسسات المالية الإسلامية والبنوك الوضعية.
- تسعى السوق المالية الإسلامية إلى إعداد البرامج والضوابط للتعامل وفق مقتضيات الشريعة الإسلامية.
- إعداد معايير موحدة عند إصدارات الأدوات المالية الإسلامية أو عند تداولها، يتبعها كل المشاركين في السوق المالية الإسلامية.

من بين الأسواق المالية المتداولة في السوق المالي الإسلامي ما يلي:

- الأسهم صكوك الإدارة، صكوك المشاركة، صكوك المضاربة، صكوك المرابحة، صكوك السلم، الاستضاع. (1)

المطلب الثاني: صنع التمويل الإسلامي:

يقوم التمويل الإسلامي على صيغ متنوعة أهمها: (2)

أولاً: أسلوب التمويل التشاركي: هو نوع من التمويل يشمل المضاربة والمشاركة:

أ- المضاربة: هي عقد من عقود الاستثمار يتم بموجبها المزج والتأليف بين عنصري الإنتاج "العمل ورأس المال" في عملية استثمارية تحقق فيها مصلحة الملاك والعمال المضاربين، وتتخذ المضاربة عدة أنواع هما: مضاربة مطلقة، مضاربة مقيدة، مضاربة مؤقتة، مضاربة مستمرة، مضاربة ثنائية.

ب- المشاركة: هي عقد من عقود الاستثمار يتم بموجبه الاشتراك في الأموال لاستثمارها ووتقليبها في النشاطات المختلفة، بحيث يسهم كل طرف بحصة في رأس المال، والمشاركة تقتضي وجود طرف يملك المال، وطرف يملك المال والجهد معاً، ومن ثم يتحمل جزءاً من الخسارة على قدر استثماره من ماله الخاص، وتتنوع المشاركة حسب التقسيم المستخدم: المشاركة الجارية، المشاركة الاستثمارية، المشاركة المستمرة، المشاركة المنتصية، المشاركة الثابتة، المشاركة المتناقصة، المشاركة في الاستيراد، المشاركة في التصدير...

ثانياً: أسلوب التمويل التجاري: هو نوع من التمويل يشمل بيع المرابحة وبيع السلم:

(1) نفس المرجع، ص ص 158-159.

(2) صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر، القاهرة، 2006، ص ص 402-408.

الفصل الثالث:

تمويل التنمية

توجهات دولية معاصرة في مجال

أ- بيع المرابحة: هي عقد من عقود الاستثمار التجارية، يتم بموجبها التمويل بالبيع، فهي بصورتها البسيطة عملية بيع بمثل الثمن الأول مع زيادة الربح، أي بيع السلعة بين التكلفة مع زيادة ربح متفق عليه بين البائع والمشتري.

ب- بيع السلم: هو عقد من عقود الاستثمار وصيغة من صيغ التمويل يتم بموجبها التمويل بالشراء المسبق، لتمكين البائع من الحصول على التمويل اللازم، فهو بيع من أجل بعاجل، فالأجل هو السلعة المباعة التي يتعهد البائع بتسليمها بعد أجل محدد، والعاجل هو الثمن الذي يدفعه المشتري.

ثالثا: أسلوب التمويل التقاولي والتأجيري: هو نوع من التمويل يشمل الاستضاع والتأجير:

أ- الاستصناع: هو عقد من عقود الاستثمار وصيغة من صيغ التمويل يتم بموجبها صنع السلع بأوصاف معلومة، ب مواد من عند الصانع، على أساس أنه يدفع المستصنع مبلغا معينا سواء عقد بداية العقد أو خلال فترتين متفاوتة أثناء أدناء الصانع للعمل المتفق عليه بينهما، حسب الإنفاق الموجود في العقد.

ب- التأجير: يرتكز التأجير على بيع المنفعة، فالممول يقوم بشراء الأصل والمعدات والأجهزة المطلوبة من المستأجر لمدة محددة مقابل إيدجار دوري، ويتخذ هذا الأسلوب عدة أنواع منها: الشراء من البائع والتأجير له، التأجير المباشر، الإيجار المنتهي بالتمليك.

رابعا: بأسلوب التمويل الزراعي: هو نوع من التمويل يشمل صيغ الاستثمار الزراعية ومنها:

أ- المزارعة: هي تقييم عنصر الأرض والبذر المحددة لمالك معين إلى عامل المزارع ليقوم بالعمل والانتاج، مقابل نصيب مما يخرج من الأرض (الإنتاج) وفق نسبة لكل منها.

ب- المسافات: هي تقدجيم الثروة النباتية (الزرع والأشجار المثمرة) المحددة لمالك مقيد إلى عامل ليقوم باستغلالها وتنميتها (الري أو السقي والرعاية) على أساس أن يوزع الناتج في الثمار بينهما بحصة نسبة متفق عليها

ت- المغارسة: هي تقديم الأرض المحددة لمالك معين إلى طرف كان ليقوم بغرسها بأشجار معينة حسب الإنفاق المبرم بينهما، ويكون الشجر والإنتاج بينهما.

خامسا: أسلوب التمويل التكافلي والتضامني: هو نوع من التمويل يشمل:

أ- التمويل التكافلي الرقمي: هو تمويل لجزء من المداخل والثروات الخاصة إلى موارد تكافلية دائمة تخصص منافعا من سلع وخدمات وعوائد لتلبية احتياجات الفئات المتعددة المستفيدة.

ب- التمويل التضامني الزكوي: هو التعبئة الإجبارية للموارد الزكوية التضامنية لتأمين السلع والخدمات الأساسية والرعاية الاجتماعية للفقراء ومحدودي الدخل وتنشيط الحركة الاستثمارية.

المطلب الثالث: دور التمويل الإسلامي في التنمية الاقتصادية:

تساهم أدوات التمويل الإسلامي مساهمة فعالة في تحقيق التنمية الاقتصادية لما لها من آثار ايجابية على تنمية الجانب الحقيقي من الاقتصاد، ويمكن إبراز دورها كالتالي:

أولاً: دور أسلوب التمويل التشاركي في التنمية الاقتصادية: ويتمثل في: (1)

أ- المضاربة: رغم أن الأصل في ممارسة المضاربة هو ارتباطها بممارسة النشاطات التجارية، إلا أنه لا يوجد مانع من استخدام المضاربة في القيام بالأنشطة الاقتصادية، حيث يتبع التمويل للحرفيين والفنيين وأصحاب الخبرات العملية بالشكل الذي يمكن من توسيع النشاطات الاقتصادية اعتماداً على قدراتهم وخبراتهم، وبالتالي المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية

ويمكن أن تسهم المضاربة في توفير درجة كفاءة أكبر في استخدام الموارد المتاحة سواء كانت رأس المال، أو عمل، من خلال توجيه هذه الموارد نحو المجالات توجيه هذه الموارد نحو المجالات التي يمكن أن تحقق أكبر عائد ممكن فيها نتيجة استخدام المال من قبل المضاربين، والذي يفترض توفر القدرة والخبرة لديهم بحيث يستطيعون اعتماداً على ذلك توجيه عملهم، والمال الذي يضاربون به إلى أفضل المجالات التي تحقق أعلى عائد، وهذا ما يساهم في تمويل التنمية الاقتصادية.

ب- المشاركة: تعتبر المشاركة أداة مهمة وأساسية يتم من خلالها تلاقي التعامل بالربا، والذي يتسع التعامل به في عمليات الإقراض بالاقتراض واسعة النطاق في استخدام الأموال واستثمارها من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية وبالذات من خلال المصارف التقليدية التي تتعامل بالفائدة وبصورة واسعة. (2)

إن صيغة المشاركة تناسب بصورة أكبر المشروعات التي تتطلب فترة زمنية طويلة والتي تكون ذات طبيعة انتاجية، وبالتالي فهي تساهم في توفير الموارد اللازمة للاستخدام في المجالات الاستثمارية المنتجة، بدلاً من اتجاهها للمجالات الهامشية غير المنتجة، والتي تتصل بالأجل القصير لاستخدامات الأموال في الغالب. (3)

(1) فليح حسين خلف، البنوك الإسلامية، عالم المكنب الحديث، الأردن، 2006، ص ص 219-232.

(2) فليح حسن خلف، النظم الاقتصادية، عالم المكنب الحديث، الأردن، 2007، ص 372.

(3) نفس المرجع، ص 373.

كما أمن المتشاركة لا تسهم في تجنب اكتناز الأموال الذي يمكن أن يجعل نتيجة الابتعاد عن التعامل بالفائدة، ويكمن بموجب هذه الصيغة تقرير موارد مالية المكتنزة، بإعادتها في الدورة الاقتصادية، وهو ما يجعلها أداة هامة أساسية في تحقيق التنمية والتطور، وما ينجم عن ذلك من تحقيق انتفاع أكبر للمجتمع وأفراده. (1)

ثانيا: دور أسلوب التمويل التجاري في التنمية الاقتصادية:

- أ- المربحة: تساهم هذه الصيغة في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال: (2)
- تشجيع الصادرات من السلع المنتجة محليا، وبالشكل الذي يشجع على التوسع في الإنتاج المحلي من السلع التصديرية بحكم التمويل الذي يتم توفيره لتصريف إنتاج السلع التصديرية.
- إن سهولة التعامل من خلال التمويل بالمربحة والبساطة وعدم التعقيد ذلك أنها لا تتطلب دراسات تفصيلية عن التمويل ولا عن التعامل وطكبيعية أو موضوع التعامل، وذلك لأن هذا التمويل مضمون بالنجاعة التي يتم تمويلها وبالتالي عدم وجود مخاطرة وتكاليف إضافية وهذا ما يحقق الرفاء والتنمية الاقتصادية.
- ب- بيع السلع: يسهم بيع الاسلع في تحقيق احتياجات أفراد المجتمع، حيث أنه يلبي حاجة المتعامل الذي يتعاقب بموجب هذا البيع على السلعة التي يحتاجها وفي الوقت الذي يحتاجها.

كما أن بيع السلع يلاؤدي دورا هاما في تنشيط الزراعة وتحقيق التطور فيها، وبما أن الزراعة تمثل النشاط الأساسي لجزء مهم في الاقتصاد وبالتالي يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ثالثا: دور التمويل التقاولي والتأجيري في التنمية الاقتصادية:

- أ- الاستصناع: إن حث الاستصناع يحقق مزايا كثيرة في مجال التنمية الاقتصادية وذلك من حيث: (3)
- عمليات الاستصناع تحرك عجلة الاقتصاد الوطني لأنها تنطوي على مشروعات حقيقية تولد الدخل وتزيد من الطلب الفعال.
- يوفر عقد الاستصناع للصانع ربحا يتحقق من بيع السلعة المتفق على صنعها يزيد من دخلها الحقيقي ويزيد تبعا لذلك رأسمالية فتزداد ثروته.
- مساهمته المباشرة في توليد الدخل، وفي التشغيل وفي الصادرات وقد اتسع الاستصناع بالذات في الوقت الحاضر ليطضمن نشاطات اقتصادية عديدة، وبما أن

(1) فؤاد عبد اللطيف السرطاوي، التمويل الغسلامي ودور القطاع الخاص، دار المسيرة، الأردن، 1999، ص 53.

(2) محمد سليمان الأشقر، بيع المربحة كما تجربها البنوك الإسلامية، دار القلم، الكويت، 1984، ص ص 54-55.

(3) سليمان ناصر، تطوير صيغ التمويل قصيرة الاجل للبنوك الإسلامية، جمعية التراث، الجزائر، 2002.

الصناعة امتدت لتشمل حتى قطاع الخدمات وهو ما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ب- الإجارة: تساهم الإجارة مساهمة فعالة، حيث يحتل أهمية اقتصادية واجتماعية مرتفعة وذلك من خلال ارتباط يعمل القطاعات الأساسية في الاقتصاد، وهي الزراعة والصناعة التمويلية، إضافة إلى كونها مصدر من مصادر التمويل الذي يساهم في بناء الاقتصاد، وخدمة المصلحة العامة بعيدا عن الربا المحرم، ويستطيع هذا النوع من المعاملات خدمة جميع القطاعات الصناعية التي تحتاج إلى.....جديده أو زيادة القدرة الإنتاجية كذلك تساهم الإجارة في القضاء على البطالة.(1)

رابعا: دور أسلوب التمويل الزراعي في تمويل التنمية الاقتصادية:

تعتبر المزارعة الأساس في اقتصاديات الدول النامية، من خلال مساهمتها المباشرة، حيث تكون الجزء المهم من الناتج والدخل القومي إضافة إلى مساهمتها الرئيسية في الصادرات وبالتالي في الحصول على الصلات الاجنبية.

كذلك تشكل المزارعة المصدر الأساسي للتمويل ارتباطا بأن معظم الدخول المتولدة في هذه الدول هي دخول ناجمة عن الزراعة ومرتبطة بها ومن ثم فإن الادخارات التي يمكن أنت تتحقق في معظمها ترتبط بالضرورة بهذه المنسبة المهمة من الدخول المتحققة في الاقتصاد.

كما أن المزارعة تساهم بشكل غير مباشر في تطوير عن طريق توفير مستلزمات الانتهاج اللازمة، لإحداث التطور في القطاع الصناعي وبالذات في الصناعات التي تعتمد في إنتاجها وتطورها على مستلزمات إنتاج ذات أصل زراعي، كما أن الدخل المتحقق فيها يؤثر على الطلب على المنتجات الصناعية.(2)

خامسا: دور أسلوب التمويل التكافلي والتضامني لتمويل التنمية الاقتصادية:

أ- الزكاة: تعتبر الزكاة مصدر لتمويل التنمية كأنها تعتبر من الوسائل الفعالة لتشجيع الاستثمار من خلال أنها تفرض وتحارب اكتناز الأموال وتعطيها مما يكسبها قدرة كبيرة على تحفيز الإنتاج والاستثمار الأمر الذي يخلق فرص عمل جديدة نتيجة لتزايد حصيلة الاستثمار كما أنها تؤدي دورا بارزا في تحقيق التوازن والاستقرار

(1) الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006، ص 27.

(2) فليح حسن خلف، البنوك الإسلامية، مرجع سبق ذكره، ص ص 374-376.

الاقتصادي من خلال ما تتمتع به من مرونة في تحصيلها، كما أنها تعمل على محاربة الفقر وإعادة توزيع الثروة والدخل. (1)

ب- الوقف: كان الوقف أثار بارزة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في مختلف أنحاء العالم الإسلامي، فقد أسهم في حفظ الأصول المسببة من التلاشي، وأعطى الأولوية في الصرف والمحافظة عليها وإنمائها قبل الصرف الموقوف عليهم، كما أنه أسهم في توزيع جانب من المال على طبقة اجتماعية معينة، فأعانهم على قضاء حوائجهم وأجب طلبا على السلع المشبعة بتلك الحاجات، الأمر الذي ساعد على تدوير رأس المال وإنعاش حركة التجارة، وقد خصصت بعض الأوقاف لمساعدة أصحاب المشروعات الصغيرة، وكانت هناك أوقاف في توفير البذور الزراعية وغيرها كبناء المدارس والمستشفيات كما يظهر دور الوقف على زيادة معدلات الإنتاج، وعلى توافر فرص عمل في الكثيرين. (2)

سادسا: دور الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية.

تساهم الصكوك الإسلامية في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال قدرتها على حشد الموارد المالية لتمويل المشروعات التنموية الكبرى، مثل المشروعات البنية التحتية كالنفط والغاز والطرق والموانئ والمطارات وغيرها، وكذلك لتمويل التوسعات الرأس مالية للشركات.

وسنحاول توضيح ذلك فيما يلي: (3)

أ- دور الصكوك الإسلامية في التجميع وحشد الموارد المالية: تمتاز الصكوك الإسلامية بالقدرة على تجميع وتعبئة المدخرات من مختلف الفئات، وذلك لتنوع أجالها ما بين قصير ومتوسط وطويل، وتنوع فئاتها من حيث قيمتها المالية، وتنوع أغراضها إضافة إلى عدم تعرضها لمخاطر سعر الفائدة لأنها لا تتعامل به أصلا.

ب- دور الصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع الاستثمارية: إن التركيز على المصادر الداخلية لتوفير الموارد المالية وربطها باستخدامات تنموية حقيقية، يعتبر خيارا أمثل خاصة للدول النامية وقد تكون الصكوك الإسلامية من الأدوات الفعالة في هذا المجال لأنها قادرة على تحقيق غرضين معا وهما: تعبئة الموارد وضمان توجيهها على مجالات استثمارية حقيقية، وتنوع الصكوك الإسلامية بشكل يجعلها تلائم القطاعات الاقتصادية المختلفة.

(1) نعمون وهاب، عنابي ساسية، دور الزكاة في تحقيق التنمية المستدامة، دراسة صندوق الزكاة الجزائري، الملتقى الدولي حول مقومات التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي، مرجع سبق ذكره، ص 219.

(2) صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر، القاهرة، 2006، ص 408.

(3) قيصر عبد الكريم الهيتي، أساليب الاستثمار الإسلامي وأثاره على الأسواق المالية، دار رسلان، سوريا، 2006، ص 251-258.

ج- دور الصكوك الإسلامية في تمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية: الصكوك الإسلامية أداة يمكن استغلالها لتمويل مشاريع البنية التحتية والمشاريع الضخمة التي تتطلب إقامة رؤوس أموال كبيرة وهي بذلك تحقق فوائد لكل من المصدر والمستثمر، فالصكوك الإسلامية تلبي احتياجات الدول في تمويل مشاريع البنية التحتية والمشاريع الحيوية بدلا من الاعتماد على سندات الخزينة والدين العام.

فعلى سبيل المثال يمكن للحكومات إصدار صكوك الإجارة لتمويل مشاريع ذات نفع عام التي ترغب الحكومة في إقامتها لتحقيق مصلحة عامة تراها بغرض الربح مثل تمويل بناء الجسور والمطارات وسائر مشروعات البنية التحتية كما يمكن أيضا استخدام صكوك إجارة المنافع في تمويل برامج الإسكان والتنمية العقارية.

ففي الآونة الأخيرة شهدت أسواق الصكوك العالمي عدة إصدارات حكومية في تمويل المشروعات الكبرى وتنشيط اقتصادياتها وجذب أموال المستثمرين الأجانب لتوظيفها في مشاريع متنوعة تساعد على استقرار الوضع الاقتصادي للدولة.

خلاصة:

لقد حدثت العديد من التطورات في مجال تمويل التنمية الاقتصادية في العالم وذلك كنتيجة للتطورات الحاصلة ميدان العلاقات الاقتصادية الدولية والتجارية في ظل العولمة بمختلف أشكالها، فلقد جاء مؤتمر مونتيري بجملة من الإجراءات والاقتراحات والتي تمثلت في تعبئة الموارد المحلية واجتذاب تدفقات رؤوس الأموال الدولية، تعزيز التجارة الدولية، زيادة التعاون المالي والتقني، تمويل الدين الخارجي، وتعزيز الانسجام والاتساق بين النظم النقدية والمالية والتجارية الدولية لأغراض التنمية.

وعلى الرغم من هذه التعهدات فإن التقدم المحرز في مجال التقيد بها وتنفيذها لم يكن كافيا إطلاقا منذ اعتماد التوافق عام 2002.

كما انه لم يتحقق بعد إلى حد كبير ما يعد به التمويل المبتكر للتنمية. فجوات التمويل لا تزال كبيرة وخاصة ما يتعلق بدعم التنمية بما في ذلك تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتوفير المنافع العامة العالمية فيما يتصل بالصحة وحماية البيئة والمناخ في إطار التنمية المستدامة. هذه التوجهات والمبادرات الدولية تعتبر محدودة ولا يمكنها الاستجابة لمتطلبات واحتياجات التمويل بالنسبة للدول النامية سواء ما تعلق بالسبل والطرق المعتمدة أو من حيث حجم الموارد الممكن توفيرها.

مقدمة الفصل الرابع

للخروج من الوضع المتدهور و المتأزم للاقتصاد الوطني انتهجت الجزائر سياسة اقتصادية مخططة و ممولة محليا تحت عنوان برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة(2001م-2004م) ثم إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو و من ثم تلاه المخطط الخماسي الذي يمتد طوال الفترة (2010م-2014م) وهذا من اجل تسريع و تعزيز مشاريع التنمية الاقتصادية. ولتحقيق هذه الأخيرة لابد من توفير التمويل اللازم حيث يعتبر من أهم العقبات التي تواجه الدول النامية و الجزائر كبقية الدول تعاني من ندرة رؤوس الأموال بسبب ضعف مواردها الداخلة إلى جانب سوء التسيير و الأشغال الغير عقلاني و خاصة أنها تعتمد بدرجة أولى على عوائد الصادرات من المحروقات في تمويل عمليات التنمية مما أدى بها إلى اللجوء والاعتماد على المصادر الخارجية لتمويل اقتصادها إذا لابد من دراسة المصادر المحلية المتاحة لتحويل التنمية الاقتصادية و في الجزائر للفترة (1999م-2010م) و إبراز أهميتها و مساهمتها في تحسين بعض المؤشرات الاقتصادية وكذلك المصادر الخارجية لنفس الفترة وما هي الإمكانيات و المتطلبات التي وجب على الدولة الجزائرية توفيرها و إتباعها لتحقيق تنمية اقتصادية فعالة.

الفصل الرابع: واقع تمويل البرامج التنموية في الجزائر (2000-2014)

المبحث الأول: البرامج التنموية في الجزائر للفترة(2001-2014)

على غرار الإصلاحات الاقتصادية التي تعاقبت على اقتصاد الجزائر قبل سنة 2000م، والتي تعمل على إزالة العقبات التي تعترض سياسة اقتصادية معينة بغض النظر عن الآثار التي قد ترتبت عليها.

لذا تبنت الحكومة مع بداية الألفية الثالثة إستراتيجية تنموية شاملة و مستدامة ،وذلك انطلاقا من "برنامج الإنعاش الاقتصادية" خلال الفترة (2001-2004) ، و الذي رصد له مبلغ 7 مليار دولار ، هدف إلى

تحسين مستويات المعيشة و تقليص معدلات البطالة، ومعالجة أزمة السكن ، و إعادة تأهيل المرافق الاجتماعية، وتطهير قطاع الزراعة. و"البرنامج التكميلي لعدم الإنعاش الاقتصادي" الذي امتد على طول الفترة (2005-2009) ،وقد رصد له مبلغ 55 مليار دولار، ويهدف أساسا إلى استكمال الإصلاحات السابقة، و تطهير الهياكل القاعدية وفي إطار مواصلة وتكثيف هذا المسار ثم وضع و مباشرة برنامج خماسي تكميلي لدعم النمو للفترة(2010-2014) .

المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

يعتبر هذا البرنامج الذي تم إقراره في افريل 2001 عبارة عن مخصصات مالية مفرغة على طول الفترة 2001-2004 بنسب متفاوتة ، وتبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دج أي ما يقارب 7 مليار دولار ، من إيرادات الدولة الناتجة من التقشف المفروض على الأسرة الجزائرية خلال سنوات الإصلاح ومن ارتفاع أسعار البترول التي وصلت إلى مستوى 28.5 دولار اي ارتفاع نسبة 59 بالمائة مقارنة بسنة 1999، و هذا أدى إلى ارتفاع احتياطي الصرف سنة 2000 إلى مستوى 11.9 مليار دولار أي حوالي 170 بالمائة مقارنة بالسنوات السابقة.⁽¹⁾

وقد جاء هذا المخطط في اطار السياسة المالية التي بدأت الجزائر في انتهاجها في شكل توسيع في الإنفاق العام مع بداية تحسن وضعيتها المالية قصد تنشيط الاقتصاد الوطني ، حيث أرادت الحكومة من خلال هذه العملية الوصول إلى مستويات من النمو الاقتصادي لا تقل عن 6 بالحمئة في السنة و يمكن أن نلخص أهم المحاور التي يدور حولها برنامج الإنعاش الاقتصادي في العناصر التالية:⁽²⁾

- التاثير الفعال على المدى المتوسط لعملية التمويل حتى تتمكن الدولة من التحديد الدقيق لقدرتها المالية سواء كان ذلك على المستوى الداخلي أو الخارجي .

-التحديد الدقيق لإمكانيات النمو المستقبلية و الإمكانيات المتاحة التي تستطيع توفير مناصب العمل.

-تطوير تنمية القطاع أفلاحي و العمل على إتاحة إمكانية التشغيل فيه وذلك للتقليل من النزوح الريفي من جهة و لخفض الفاتورة الغذائية من جهة أخرى.

-الدعم الشفاف لكل المؤسسات سواء كانت عامة او خاصة بما في ذلك التقيق من الأعباء الجبائية وشبه الجبائية ،وكذلك تسهيل عملية الحصول على القروض.

(1)

(2)

-توجيه التجهيز نحو الأشغال الكبرى الخاصة بتطوير البنية التحتية و التنمية الجهوية و المحلية من اجل بحث البرنامج على التحديد الدقيق في الأفق الممتدة إلى غاية 1004 أو أكثر لكل القدرات التي تعتمد على الموارد الوطنية (أدوات التجهيز، المخولات المختلفة، الدراسات، و الأعمال الهندسية ...) والتي تتيح فرص عمل جديدة.

الفرع الأول: مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي:

يتمحور برنامج الإنعاش الاقتصادي المتمدد على طول الفترة(2001-2004)بالأساس كل تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي و الصيد البحري، و البناء و الأشغال العمومية، ودعم الإصلاحات في مختلف القطاعات وكذا ما يخص التنمية المحلية و البشرية كما يوضحه الجدول التالي :

الجدول(04) : : مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2004)

السنوات	2001	2002	2003	2004	مجموع (المبالغ)	مجموع (النسب)
أشغال كبرى و هياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية بشرية و محلية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45.0	8.6
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	100

المصدر: بوفليج نبيل، أثار برنامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2005، ص107.

وبلغ عدد المشاريع المدرجة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي حوالي 15974 مشروعا وزعت على النحو التالي :

الجدول(05): التوزيع القطاعي لمشاريع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004

القطاعات	عدد المشاريع المدرجة
----------	----------------------

6312	الري، الفلاحة و الصيد البحري
4316	السكن، العمران و الأشغال العمومية
1369	تربية، تكوين مهني و تعليم عالي و بحث علمي
1296	هياكل قاعدية، شبانية و ثقافية
982	أشغال المنفعة العمومية و الهياكل الإدارية
623	اتصالات و صناعة
653	صحة، بيئة و نقل
223	حماية اجتماعية
200	طاقة و دراسات ميدانية

المصدر: نفس المرجع ص 106 .

ومن خلال الجدولين السابقين يتجلى لنا انه ،ومن ناحية القيمة فان قطاع الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية استحوذ النصيب الأكبر من مشاريع برنامج الإنعاش الاقتصادي بمبلغ 210.5 مليار دج أي ما نسبته 12.4 بالمائة ثم جانب دعم الإصلاحات بقيمة 45 مليار دج أي ما نسبته 8.6 بالمائة من القيمة الإجمالية.

وعلى مدار الفترة التي أقر تنفيذ البرنامج خلالها جاءت سنة 2001 كحاجة اكبر المخصصات بما يقارب 205.4 مليار دج ، ثم سنة 2002 بما يقارب 185.9 مليار دج ، ثم سنة 2003 بما يقارب 113.9 مليار دج و 20.5 مليار دج على التوالي (1)

وقد جاء مركز المخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي في السنتين الأولتين من فترة تنفيذه إلى رغبة الدولة في تسريع وتيرة الإنفاق خلال اقصر فترة ممكنة ومن ثم استغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر لتحقيق اكبر منفعة للاقتصاد المحلي سواء من ناحية معدلات النمو الاقتصادي ، مناصب العمل ، و تطوير البني التحتية. (2)

أولا : الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية :

(1)

(2)

إن حصول قطاع الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية على أكبر نسبة من مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي راجع إلى رغبة الدولة في العجز و التأخر الحاصل في هذا القطاع خلال السنوات السابقة و الذي يرجع إلى الوضعية الصعبة التي عانت منها الجزائر خلال فترة السبعينات، أي كانت في حالة عجز مالي أجبرت الدولة على الحد من إنفاقها العام بشكل كبير.

وقد قسمت مخصصات هذا القطاع على مدار اربع سنوات على ثلاثة جوانب رئيسية و هي : (1)

-تجهيزات الهياكل بقيمة :142.9 مليار دج

-تنمية المناطق الريفية بقيمة :32 مليار دج

-السكن و العمران بقيمة :35.6 مليار دج

و نصت الكبر قيمة من مخصصات قطاع الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية لتجهيزات الهياكل، و ذلك يرجع إلى أهميتها الكبيرة في تحسين النشاط الاقتصادي من خلال تدعيمها لنشاط القطاع الخاص، و من ثم توفير و تهيئة المناخ المناسب للاستثمار و الإنتاج، كما أنها تساهم في خلق مناصب عمل مباشرة و أخرى غير مباشرة بشكل كبير يتولد عنها دخول جديدة في صالح الاقتصاد من خلال مساهمتها في الطلب الكلي .

كما وجه جزء من المخصص إلى إعادة تنمية المناطق الريفية قصد إعادة النشاط لها، وكذا الحد من ظاهرة النزوح الريفي و أثرها السلبي على القطاع الفلاحي الذي يعتبر ركيزة أساسية في الاقتصاد الوطني، إذا إن إعادة تنشيط المناطق الريفية يساعد في زيادة تنشيط القطاع الفلاحي، و من ثم المحافظة على استقرار حجم العمالة فيه و زيادته، و ذال يساهم في الحد من البطالة.

كما أن قطاع السكن اخذ هو الآخر حيزا ضمن مخصصات قطاع الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية، و ذلك يدخل ضمن إطار تحسين ظروف معيشة السكان تزامنا مع محاولة تحسين مستوى النشاط الاقتصادي.

ويهدف برنامج الأشغال الكبرى و الهياكل القاعدية إلى توفير حوالي 148800 منصب شغل، منها 146000 منصب عمل مؤقت و 102800 منصب عمل دائم، ذلك من إجمالي 850000 منصب عمل بصدف برنامج الإنعاش الاقتصادي إلى تحقيقها خلال الفترة 2001-2004 .

ثانيا: التنمية المحلية و البشرية:

ان ترابط الجانب الاقتصادي و الاجتماعي للجميع دفع الدولة إلى إرفاق التدابير و الإجراءات الخاصة بتحسين وتيرة النشاط الاقتصادي بالإجراءات أخرى كفيلة بخلق ديناميكية تنموية على المستوى المحلي ، تشمل مختلف النقاط الأساسية للجانب الاجتماعي لأفراد المجتمع ، و على هذا الأساس جاء برنامج التنمية المحلية و البشرية مشكلا ما نسبته 38.8 بالمائة من إجمالي قيمة البرنامج بمبلغ 204.2 مليار دج ، وزعت على ثلاث فروع رئيسية و هي:

أ-برنامج التنمية المحلية :

يهدف هذا البرنامج الذي خصص له ما يقارب 97 مليار دج إلى تشجيع التنمية على المستوى المحلي و بالتالي المحافظة على التوازنات الجهوية ، التي من شأنها دعم الاستقرار على المستوى الكلي و ذلك بحكم تنوع و اختلاف ظروف و خصائص كل منطقة من مناطق الوطن ، و الهدف من ذلك هو العمل على تحسين الإطار المعيشي للأفراد ، و ذلك يتجلى في إنشاء مخططات بلدية لتشجيع التنمية و إنشاء مشاريع تهيئة المحيط و تحسين هياكل الخدمة العمومية⁽¹⁾، و الجدول التالي يوضح مجالات برنامج التنمية المحلية:

الجدول 06: القطاعات المستفيدة من برنامج التنمية المحلية (الوحدة مليار دج)

السنوات	2001	2002	2003	2004	مجموع
المخططات البلدية للتنمية	4	13.0	16.5	/	33.5
الري	4.7	7.4	1.5	/	13.6
البيئة	1.5	2.0	2.0	/	5.5
البريد و المواصلات	/	8.5	6.0	/	14.5
اشغال عمومية	13.0	/	/	/	13.0
منشآت دارية	5.7	6.0	5.2	/	16.9
المجموع	28.9	36.9	31.2	0	97.0

المصدر : بوفليج نبيل ، مرجع سبق ذكره ، ص112.

(1)

و يتوقع من هذا البرنامج استحداث حوالي 50750 منصب عمل منها 9900 منصب عمل دائم و 40850 منصب عمل مؤقت خلال الفترة 2001-2004.

ب-برنامج التشغيل و الحماية الاجتماعية:

يهدف هذا البرنامج الى دعم الجهود الرامية إلى الخدمة ارتفاع معدلات البطالة و ارتفاع معدلات الفقر، حيث نصص له مبلغ 17 مليار دج موجه بالأساس إلى تمويل المشاريع ذات المنفعة العمومية و ذات الكثافة العمالية، وكذا تاطير سوق العمل عن طريق دعم و تطوير الوكالة الوطنية للتشغيل قصد زيادة حجم العمالة من جهة، ومن جهة أخرى للتكفل بفئة المعوقين و العجزة والمحرومين بمنحهم منح وتحويلات اجتماعية قصد الحد من التفاوت في الدخول بين فئات المجتمع⁽¹⁾، ويتوقع من خلال هذا البرنامج استحداث 70000 منصب عمل دائم خلال فترة تنفيذية، و يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول.

الجدول 07: مجالات برنامج التشغيل و الحماية الاجتماعية (الوحدة: مليار دج).

منصب العمل	2001	2002	2003	2004	المجموع :
التشغيل و القرض	1.15	2.65	3.5	2.0	9.3
الحماية الاجتماعية	2.35	3.35	1.0	1.0	7.7
المجموع :	3.5	6.0	4.5	3.0	17.0

المصدر : بوفليج نبيل ، مرجع سبق ذكره ،ص113.

ج-برنامج تنمية الموارد البشرية:

(1)

يهدف هذا البرنامج الذي خصص له حوالي 90.2 مليار دج الى تحسين مؤشرات التنمية البشرية و التي تنعكس مباشرة على المستوى المعيشي للسكان ، وذلك بتطوير المستوى التعليمي و الصحي مع الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة و ترقية عنصر المعرفة لدى افراد المجتمع ،وذلك بالعمل على زيادة المؤسسات التعليمية،الجامعات و الهياكل الرياضية و الثقافية⁽¹⁾، و هو ما يوضحه الشكل التالي:

الجدول 08: القطاعات المستفيدة من برنامج تنمية الموارد البشرية (الوحدة: مليار دج).

المجموع :	2004	2003	2002	2001	السنوات القطاعات
26.95	/	7.45	9.5	10	التربية الوطنية
9.5	/	2.1	3.1	4.4	التكوين المهني
33.9	/	6.5	9.4	18	التعليم العالي و البحث العلمي
7.8	/	0.3	4.6	2.8	الصحة و السكن
3.67	/	/	2.2	1.4	الشباب و الرياضة
8	3.5	/	/	4.5	الاتصال و الثقافة
11.5	/	/	1.0	0.15	الشؤون الدينية
90.2	3.5	17.34	29.9	39.4	المجموع :

المصدر: نفس المرجع ص 114.

ثالثا: الفلاحة و الصيد البحري:

يتدرج البرنامج الخاص بالفلاحة و الصيد البحري ضمن رغبة الدولة في رفع الطلب الداخلية وزيادة صادراتها من المنتجات الزراعية، وفي نفس الوقت المحافظة على العمالة التي تشتغل في الأراضي

(1)

الفلاحية و الحد من النزوح الريفي، كما يهدف هذا البرنامج الى تدعيم قطاع الصيد البحري و استغلال الثروة السمكية بتهيئة موانئ الصيد و توفير المخازن و المعدات الضرورية بحكم الامتداد الكبير للشريط الساحلي للجزائر على طول 1200 كلم ، و رصد هذا البرنامج ماقيمته 65.4 مليار دج وزعت على برنامجين وزعيين:

أ-البرنامج الخاص بالقطاع ألفلاحي:

خصص له مبلغ 55.9 مليار دج و هو برنامج مكمل للبرنامج الوطني للتنمية الفلاحية، الذي شرع في تنفيذه ابتداء من أواخر سنة 2000 ، و يهدف هذا البرنامج الى:⁽¹⁾

- 1-حماية السهول و الأراضي المعرضة للانجراف .
- 2-حماية الأراضي السهلية من التصحر.
- 3-دعم إنتاج الحبوب و الحليب.
- 4-دعم إنتاج المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القطاع ألفلاحي.

وزعت موارد هذا البرنامج على 3 صناديق فلاحية هي:

- 1-الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية 53.4 مليار دج.
- 2- الصندوق الوطني لحماية الصحة الحيوانية و النباتية 0.28 مليار دج.
- 3-صندوق ضمان المخاطر الفلاحية 2.28 مليار دج.

كما يتوقع من خلال هذا البرنامج استحداث حوالي 330000 منصب عمل منها 230000 منصب عمل ضمن عمليات التوسع ألفلاحي ، و 100000 منصب عمل خاصة بعمليات حماية السهول و الاحواض المائية⁽¹⁾

ب-البرنامج الخاص بقطاع الصيد البحري :

خصص له مقيمته 9.5 مليار دج و الهدف منه هو ترقية قطاع الصيد البحري و تربية المائيات وأوكلت مهمة ذلك إلى الصندوق الوطني لدعم الصيد التقليدي و تربية المائيات.

(1)

رابعاً: إذ ما أقرته الدولة من مشاريع و برنامج الإنعاش الاقتصادي كان تقييـض بحكم التطورات الاقتصادية العالمية و مصاحبها من دخول الجزائر في مرحلة اقتصاد السوق، إرفاقها بجملة من الإصلاحات العديدة قصد تهيئة الظروف المناسبة و المشجعة على الاستثمار و الإنتاج و المنافسة، و بالتالي ضمان القدرة على التكيف مع المتطلبات الدولية، و من ثم أضاء الفعالية على البرنامج و المشاريع المنفذة، و قد شملت هذه الإصلاحات الإدارية الضريبية و المالية، و وضع نماذج تنبؤات طويل المدى و تهيئة المناطق الصناعية، و قد قدرت مخصصات هذا البرنامج حوالي 45 مليار دج. (1)

-إن تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي، قد يتطلب تجنيد موارد هامة، و من أجل انجازه و بأقل تكلفة و الحصول على نتائج مرضية، و يجب تطبيق مجموعة من التعديلات المؤسسية و الهيكلية التي سوف تسمح بإنشاء محيط يسهل تطبيق قوى السوق بصفة فعالة.

و في هذا الإطار تم اتخاذ مجموعة من التدابير الجبائية و الأحكام المالية و التي يمكن تلخيصها في الجدول التالي:

الجدول 09: السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

المجموع:	2004	2003	2002	2001	القطاعات
20	9.8	7.5	2.5	0.2	عصرنة ادارة الضرائب
22.5	5	5	7	5.5	صندوق المساهمة و الشراكة
2	0.4	0.5	0.8	0.3	تهيئة المناطق الصناعية
2	/	0.7	1	0.3	صندوق ترقية المنافسة الصناعية
0.08	/	/	0.05	0.03	نموذج التنبأ على المدى المتوسط و الطويل
46.58	15.2	13.7	11.35	6.33	المجموع:

المصدر: زرنوخ ياسمينة، اشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، دراسة تقنية، مذكرة ماجستير جامعة الجزائر 2006، ص184.

يثبت لنا لامن خلال الجدول أنه من أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة في البرنامج ثمة عدة تغييرات و يجب التطرق إليها لجعل المحيط الاقتصادي يتلاءم مع الاقتصاد العالمي من أجل ذلك قامت الحكومة

(1)

بتبني مجموعة من السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي أي تخصيص موارد مالية التي ترمي إلى تشجيع الاستثمار وتحسين عمل المؤسسة والإسراع في الإجراءات الشراكة وفتح رأس المال بالإضافة إلى التحضير للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الإتحاد الأوروبي⁽¹⁾

الفرع الثاني: نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004:

تميزت السنوات 2001-2004 بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية رافق استعادة الأمن عبر ربوع الوطن – وتحسين هذا الإنعاش من خلال نتائج عديدة هامة نذكر منها على الخصوص ما يأتي:⁽²⁾

- انتشار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار أي 3700 مليار دينار منها حوالي 30 مليار دولار أي 2350 مليار دينار من الإنفاق العمومي.
- نمو مستمر يساوي في المتوسط 3.8% طوال السنوات الخمس بنسبة 6.8% في سنة 2003.
- تراجع البطالة أكثر من 29% إلى 24%.
- إنجاز الآلاف من المنشآت القاعدية وكذلك بناء وتسليم الآلاف من المساكن الجاهزة.

لقد خرجت الجزائر بسلام من هذه التجربة إذ أن التوازنات الاقتصادية الكلية قد استرجعت وحقت الجزائر رفي سنة 2003 نسبة نمو قدرة 6.8% واحتياطات صرف قدرها 32.9 مليار دولار في زيادة مستمرة، وبالمقابل فإن ديون الجزائر الخارجية قد انخفضت من 28.3 مليار دولار إلى 22 مليار دولار، كما تقلصت الديون العمومية الداخلية للدولة من 1059 مليار دج في سنة 1999 إلى 911 مليار دج في سنة 2003.⁽³⁾

لم يقال أن هذه البرامج سيحل كل المشاكل العالقة- الخفية والجلية- المسجلة في مختلف المجالات ولكن من الطبيعي جدا أنه من شأن هذا البرامج أن تحقق من الانعكاسات الفاسدة لازمة عميقة، ويختلف الظروف الملائمة لإستراتيجية حقيقية للتنمية المستدامة .

المطلب الثاني: البرامج التكميلية لدعم الانتعاش الاقتصادي 2005-2009:

(1) حبارك سمير، تطور الديون الخارجية للدول النامية وتسييرها مع دراسة حالة الجزائر (2000-1990)، مذكورة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002، ص 185.

(2) حمزة بن حافظ، دور الإصلاحات الاقتصادية في تفصل الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر 1998/1998، مذكورة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011، ص

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وثيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للجزائر بعد الارتفاع الذي سجله سعر النفط الجزائري، والذي بلغ سنة 2004 حدود 38.5 دولار مما تبع تراكم احتياطي الصرف إلى ما يقارب 43.1 مليار دج في السنة ذاتها ومع تزايد التفاؤل بخصوص المداخيل المتوقعة تحصلها والوضعية المالية المستقبلية أقرت الدولة هذا البرنامج من شأنها تحريك عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية...بازدهار الاقتصاد الجزائري.(1)

الفرع الأول: أهداف البرنامج التكميلي لدعم الانتعاش الاقتصادي:

جاء البرنامج التكميلي لدعم الانتعاش الاقتصادي لتحقيق جملة من الأهداف منها: (2)

أولاً: تحديث وتوسيع الخدمات العامة:

حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الاقتصادية أثر سلبي على نوع وحجم الخدمات العامة، بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قد تحسّن الإطار الإطار المعيشي من جهة ومن جهة كتكملة للنشاط الطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني.

ثانياً: تحسين مستوى معيشة الأفراد:

تحسين الجوانب المؤثرة هلى نمط معيشة الافراد، سوتاءا كان الجانب الصحي الأمني أو التعليمي.

ثالثاً: تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية:

وذلك راجع للدور الذي يلعبه كل من الموارد البشرية والبنى التحتية في تطوير النشاط الاقتصادي، إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الاقتصادية في الوقت الحالي، إذ أن تطويرها المتواصل يجنب مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أن لبنى التحتية لها دور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المتواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.

عملية المتواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج

(1)

(2)

رابعاً: رفع معدلات النمو الاقتصادي:

يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السائدة الذكر حيث أنه نتيجة لعدد من العوامل بالظروف والتي من بينها تحديث الخدمات العامة، تحسين المستوى المعيشي وتطوير الموارد البشرية والبنى التحتية

الفرع الثاني: مضمون البرنامج التكميلي لدعم الانتعاش لدعم الإنعاش الاقتصادي:

يعتبر البرنامج التكميلي لدعم برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث قيمته، والتي في شكله الأصلي 4503 مليار دج أي لاما يقارب 55 مليار دج حيث أضيف له بعد إقراره برنامجين خاصين أحدهما بمناطق الجنوب بقيمة 432 مليار دج وآخر بمناطق الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج زيادة على المعيار المتبقية من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والمقدرة بـ: 1011 مليار دج، والصناديق الإضافية المقدرة بـ 1191 مليار دج والتحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج⁽¹⁾

وجاء هذا البرنامج الضخم في إطار محاولة إستغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر بداية من الألفية الثالثة حيث يشمل في مضمونه خمسة محاور رئيسية كما يبرزه الجدول التالي:

الجدول 10: مضمون البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي 2009/2005

النسب %	المبالغ	القطاعات
45.5 %	1908.5	تحسين ظروف معيشة السكان
40.5 %	1703.1	تطوير المنشأة الأساسية
8 %	337.2	دعم التنمية الاقتصادية
4.8 %	203.9	تطوير الخدمات العمومية
1.1 %	50	تطوير تكنولوجيات الاتصال
100 %	4202.7	المجموع

(الوحدة : مليار دينار جزائري)

(1) حمزة بن حافظ : مرجع سبق ذكره ، ص 142.

الصدر : البرنامج التكميلي لدعم النموالوزير الاول، ص 2
www.majiselouma.dz

ويعتبر البرنامج التكميلي لدعم النمو من ناحية المشاريع المدرجة في إطاره ثورة تحسب رغبة الدولة في خلق ديناميكية في فعاليات النشاط الاقتصادي وذلك في شكل المحاور التي يشملها كما يلي:

أولا تحسين ظروف معيشة السكان:

يحتل محور تحسين ظروف معيشة السكان النسبة الأكبر من قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو بـ 45.5% وهو يعتبر تكملة لما جاء به المخطط الإنعاشي الاقتصادي في برنامج التنمية المحلية والبشرية، ويعتبر تحسين ظروف معيشة السكان عاملا مع في تطوير الأداء الاقتصادي من انعكاساته على أداء عنصر العمل: ومن ثم على حركة النشاط الاقتصادي، ووزع هذا البرنامج على قطاعات كان النصب الأكبر فيها لقطاع السكن، حيث قرر إنشاء حوالي 1010000 مسكن، ويليه قطاع التربية الوطنية في شكل إنشاء مزيد من الأقسام والمطاعم الدراسية قصد تحسين ظروف التمدرس إضافة إلى مشاريع التنمية المحلية فيما يخص التطهير والتزويد بمياه الشرب وتأهيل المرافق التربوية والمنشآت الرياضية والثقافية، ثم يأتي قطاع التعليم العالي بإنشاء 231000 مقعد بيداغوجيا (1).

ثانيا: تطوير المنشأة الأساسية:

يحتل هذا الجانب حوالي 40.5% من إجمالي قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو وهو يعكس مدى الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنى التحتية والمنشأة الأساسية، وذلك لدوره الهام في دعم الاستثمار وعمليات الإنتاج، حيث وزعت قيمة هذا البرنامج على أربعة قطاعات فرعية كما يلي:

الجدول رقم (11): القطاعات المستفيدة من برنامج تطوير المنشأة الأساسية.

(الوحدة: مليار دج)

المبالغ	القطاعات
700.0	النقل
600.0	الأشغال العمومية
393.0	الماء (السدود والتحويلات)
10.15	تهيئة الإقليم

(1) بو دخدخ كريم، مرجع سبق ذكره، ص 204.

1703.1	المجموع:
--------	----------

المصدر: نفس المرجع، ص 205.

ويأتي قطاع النقل في صدر اهتمامات برنامج تطوير المنشأة الأساسية، حيث يتضمن تحديث خطوط السكك الحديدية بإنشاء خطوط جديدة، وإنشاء مترو الجزائر ولا يقل قطاع الأشغال العمومية أهمية عن قطاع النقل في هذا البرنامج حيث يتضمن إنشاء وإعادة تأهيل 600 كلم من الطرق الوطنية والولائية وكذا صيانة 7000 كلم من الطرق، أما قطاع الماء فيتضمن إنجاز سدود وإعادة تأهيل وإنجاز 31 محطة تصفية. (1)

ثالثا دعم التنمية الاقتصادية:

يتضمن هذا البرنامج دعم التنمية الاقتصادية في خمسة قطاعات رئيسة وهي: (2)

1- الفلاحة والتنمية الريفية: حيث خصص له ما قيمة 300 مليار دج وهو بذلك وهو بذلك يعكس قيمة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني، حيث يعتبر أكثر القطاعات مساهمة في الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات بعد قطاع الخدمات، ويهدف هذا البرنامج إلى:

- تطوير المستثمرات الفلاحية.
- تطوير النشاطات الاقتصادية الريفية.
- حماية الأراضي المنحدرة وتوسيع التراث الغابي.
- محاربة التصحر وحماية عمليات تربية المواشي وتطويره.
- حماية السهوب وتنميتها.

2- الصناعة: حيث خصص لهذا القطاع 13.5 مليار دج وذلك قصد تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية، وكذا تطوير الملكية الصناعية.

3- ترقية الاستثمار: حيث خصص ما يقارب 4.5 مليار دج قصد توفير أوفر السبل وتهيئة المناخ لجلب للاستثمارات سواء كانت محلية أو أجنبية.

4- الصيد البحري: خصص له ما قيمة 12 مليار دج بصدد القيام بعمليات دعم الصيد البحري سواء ما تعلق بورشات الصيانة أو تربية المائيات.

5- السياحة: حيث خصص له قيمة 3.2 مليار دج بصدد إنشاء 42 منطقة توسع سياحي.

6- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية: إذ أنه ونظرا للدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ازدهار النشاط الاقتصادي من حلول الخلق المباشر للقيمة المضاعفة ومناصب العمل.

(1) البرنامج التكميلي لدعم نمو، بوابة الوزير الأول، ص 36.

(2) بوددخ كريم، مرجع سبق ذكره، ص 205 - 207.

رابعاً: تطوير الخدمة العمومية وتحديثها:

فالهدف من ذلك هو تحسين الخدمة العمومية وجعلها في مستوى التطلعات والتطورات الاقتصادية والاجتماعية الجارية قصد تدارك التأخر المسجل في هذا الإطار نتيجة الظروف الخاصة التي مرت بها الجزائر في فترة التسعينات.

المطلب الثالث: برنامج التنمية الخماسي 2010 / 2014.

جاء هذا البرنامج بعد البرنامجين السابقين الذكر "برنامج الإنعاش الاقتصادي" و "البرنامج التكميلي لدعم النمو"، ويشرح هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت أول ما انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج الانتعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة آنذاك وتواصلت الديناميكية هذه ببرنامج دعم النمو للفترة 2005 – 2009 الذي تدعم هذا الأخير بالبرامج الخاصة.

ويستلم هذا البرنامج من النفقات 21.214 مليار دينار إلى ما يعادل 286 مليار دولار، وهو يشتمل شقين اثنين: (1)

- 1- استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار.
- 2- انطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار.

يخصص البرنامج 2010 – 2014 أكثر من 40 % من موارد التحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من حلول: (2)

- ما يقارب 5000 منشأة للتربية الوطنية (منها 1000 إكمالية و 850 ثانوية) و 600.000 جامعي و 400.000 مكان إيواء للطالبات وأكثر من 300 مؤسسة التكوين والتعليم المهنيين.
- أكثر من 1500 منشأة قاعدية صحية 172 مستشفى و 45 مركبا صحيا متخصصا وبالإضافة إلى أكثر من 70 مؤسسة متخصصة لفائدة المعوقين.
- مليوني وحدة سكنية منها 1.2 مليون وحدة سيتم تسليمها حلول الفترة الخماسية على أن يتم الشروع في أشغال الجزء المتبقي قبل نهاية سنة 2014.
- أكثر من 5000 منشأة قاعدية موجهة للشبيبة والرياضة منها 80 ملعبا و 160 قاعدة متعددة الرياضات.

(1) برنامج التنمية الخماسي 2010 – 2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء، 24 ماي 2010، الجزائر.
(2) برنامج التنمية الخماسي 2010 – 2014، المرجع نفسه.

وهذا يخصص البرنامج ما يقارب 40 % من موارده للمواصلات وتطوير المنشأة القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية وذلك على الخصوص: (1)

- أكثر من 2800 مليار دج مخصصة لقطاع النقل من أجل تحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضري.
- ما يقارب 500 مليار دج لتهيئة الإقليم فالبيئة.

أولاً: تخصيص قرابة 1000 مليار دينار للتنمية البشرية:

تم تخصيص غلاف مالي يقارب 10000 مليار دينار للتنمية البشرية في إطار برنامج الاستثمارات العمومية للفترة الممتدة ما بين سنة 2010 و 2014 .

في مجال التنمية البشرية فقد تم تخصيص مبلغ 9386 مليار دينار منها:

- 852 مليار دينار للتربية الوطنية موجهة خصوصا لانجاز أزيد من 3000 مدرسة ابتدائية وأكثر من 1000 أكاديمية وحوالي 850 ثانوية وكذلك أزيد من 2000 وحدة بين داخلات ومطاعم ونصف داخلات.
- 868 مليار دينار للتعليم العالي لاسيما من أجل توفير 600.000 مقعدا بيداغوجيا و 400.000 سرير و 44 مطعما جامعيًا.
- حوالي 178 مليار دينار للتكوين والتعليم المهنيين موجهة خصوصا لانجاز 220 معهدا و 82 مركزا للتكوين 58 داخلية.
- 619 مليار دينار لقطاع الصحة موجه لانجاز 172 مستشفى و 45 مركب صحيا متخصصا و 377 عيادة متعددة الاختصاصات.
- أزيد من 3700 مليار دج لقطاع السكن منت أجل إعادة تأهيل النسيج الحضري وانجاز مليوني مسكن.
- أزيد من 350 مليار دينار لقطاع الطاقة لاسيما من أجل ربط حوالي مليون (100.000) بشبكة الغاز الطبيعي.
- أكثر من 2000 مليار دج لقطاع المياه قصد إنجاز 35 سدا و 25 عملية تحويل للمياه و 34 محطة للتصفية.
- أزيد من 106 مليار دينار لقطاع الاتصال من أجل تحسين التجهيزات الإذاعية والتلفزيونية وتجويد شبكات منها.
- أزيد من 1130 مليار دينار لقطاع الشباب والرياضة من أجل إنجاز 80 ملعب الكرة القدم و 750 مركبا للرياضة الجوارية و 160 قاعدة متعددة الرياضات.

(1) المرجع نفسه.

ثانيا:تخصيص أزيد من 3100 مليار دينار خاص بقطاع الأشغال العمومية:

يتضمن هذا البرنامج توجيه أزيد من 3100 مليار دينار منها للاشغال العمومية من أجل إتمام شبكة الطريق السيار شرق – غرب فاستكمال ربطها ب 830 كلم من الطريق وازدواجية الطرق الوطنية.

وقد سجلت حصيلة برنامج المنشأة الأساسية للأشغال العمومية في الفترة 2005 – 2009 الذي دعم بغلاف مالي قدره 2.550 مليار دينار والذي يغطي أكثر من 1800 عملية وإنجاز تقدم جد ملموس.

وقد سمح البرنامج الخماسي 2005 – 2009 بصيانة وتنظيم وتطوير أكثر من 67.369 كلم من شبكة الطرقات وبناء 1.250 منشأة فنية.

ثالثا: تخصيص أكثر من 895 مليار دينار للجمعيات المحلية والأمن والحماية المدنية:

خصصت الدولة غلاف ماليا فاق 895 مليار دينار لتنمية قطاع الجمعيات المحلية والأمن الوطني والحماية المدنية، وذلك في إطار البرنامج العمومي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الممتد على مدى الفترة 2010 – 2014.

وفي مجال التنمية المحلية تم منح الجماعات المحلية غلafa ماليا بقيمة 4705 مليار دج لإجراء نحو 27000 عملية في إطار البرنامج الإكاملية البلدية وأكثر من 22000 عملية في إطار البرنامج الإكاملية الفرعية.

رابعا: البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال: خصصت الدولة في إطار البرنامج العمومي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2010 – 2014 غلafa ماليا بقيمة 250 مليار دج لتنمية البحث العلمي و التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال فاستكمال مكتسبات المخططات السابقة

المبحث الثاني: مصادر تمويل التنمية في الجزائر

تعتبر مشكلة التمويل من أهم العقبات التي تواجه الدول النامية والجزائر كغيرها من الدول عانت من ندرة وقلة رؤوس الأموال بسبب ضعف مواردها المحلية، لذا لا بد من دراسة المصادر المحلية المتاحة لتمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (1999-2009).

المطلب الأول: مصادر التمويل الداخلية للفترة (1999-2009).

أولاً: مصادر التمويل الداخلية للفترة (1999-2004)

لقد شهدت هذه المرحلة تنوع في مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر والتي يمكن عرضها كما يلي:

(أ) الادخار الحكومي للفترة (1999-2004):

الادخار الحكومي هو الفائض الذي يحققه القطاع الحكومي ويعتبر أحد مصادر تمويل المشاريع الاستثمارية وخطط التنمية.

وفيما يلي جدول يوضح الادخار الحكومي للجزائر خلال الفترة (1999-2004)

الجدول رقم (12): تطور الادخار الحكومي في الجزائر (1999-2004) الوحدة: مليار

البيان	السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2001
الادخار الحكومي مليار دينار جزائري		195.8	269.0	365.68	505.5	767.6	1002.4
معدل التضخم %		2.7	0.6	4.2	1.4	2.6	4.6

المصدر: هارون العشي: ملتقى دولي سياسات التمويل وآثارها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، مداخلة تحت عنوان مصادر تمويل المشروعات الاستثمارية ودورها في بلورة التحولات الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر خلال فترة 1990-2004، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2005، ص 6.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الادخار الحكومي عرف تغيرات عديدة حيث نجده يرتفع من سنة لأخرى وهذا بفضل الإيرادات الحكومية وخاصة الجباية البترولية واستمر هذا الادخار في الارتفاع حتى وصل سنة 2004 إلى 1002.4 مليار دينار جزائري وذلك راجع إلى تحسن الأسعار العالمية للنفط.

(ب) التمويل التضخمي للفترة 1999-2004:

نتيجة عجز الموارد المحلية من المدخرات الاختيارية الفردية والعائلية منها والخاصة في الدول النامية لتحقيق أهداف التنمية، وتعتبر الجزائر من الدول النامية التي عانت من تدني

المدخرات المحلية الاختيارية مما أدى بها للبحث عن مصادر داخلية أخرى تمثلت في التمويل التضخمي.

وستنطلق إلى دراسة التمويل التضخمي في الجزائر من خلال تطور الكتلة النقدية وكذلك قياس الفجوة التضخمية.

1) تطور الكتلة النقدية:

تتمثل الكتلة النقدية أساسا في النقود وشبه النقود، حيث تعتبر النقود، و التي يرمز لها بالرمز M1 الجانب الأول من الكتلة النقدية، أما الجانب الثاني فيطلق عليه شبه النقود أو شبه العملة، والتوسع في الكتلة النقدية الكلية الذي يرمز له بالرمز M2 قد يكون إما بسبب زيادة أشباه النقود.⁽¹⁾

وعن طريق الجدول التالي سنحاول تحليل الكتلة النقدية في الجزائر وتحديد أهمية كل نوع من العناصر المكونة لها:

جدول رقم (13): تطور الكتلة النقدية: الوحدة: دينار جزائري.

البيانات	1999	2000	2001	2002	2003	2004
النقود+ شبه النقود	1468.4	1559.2	2071.8	2901.5	3901.9	3756.2
النقود	889.8	941.3	1235.6	141652	1681.6	2171.8
شبه النقود	578.6	617.9	836.2	1484.98	17210.3	1584.4

المصدر: عمار زينوني، المصادر الداخلية لتمويل التنمية، دراسة حالة الجزائر (1970-2004)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الحاج لخضر، باتنة، 2007، ص 293.

من خلال الجدول نلاحظ أن منذ سنة 2001 هناك توسع كبير في الكتلة النقدية حيث ارتقت من 1559.4 مليار دينار سنة 2000 ليصل إلى 2071.8 مليار دج ويعود سبب ذلك إلى ارتفاع في مكوناتها خاصة النقود، وهذا ما يعكس وضعية الجزائر خارجيا من خلال زيادة احتياطات الصرف التي انتقلت من 774.3 مليار دج سنة 2000 إلى 1102 مليار دج في سنة 2001 مقارنة بسنة 1999 التي قدرت 172.6 مليار دج.

كما أن هناك تطور ملحوظا للكتلة النقدية سنة 2002 إلى 2901.5 مليار دج مما ينتج زيادة المساهمة في تحسين الوضعية الخارجية ومن ثم تساهم بصفة فعالة في الاستقرار النقدي.

أما في سنة 2003 فشهدت هي الأخرى ارتفاع الأرصدة النقدية الصافية إلى 2325.9 مليار دج واستمرت في الارتفاع لتصل في سنة 2004 إلى 3109 مليار دج ذلك ما أثر على

(1) بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

الوضعية النقدية حيث أصبحت الأرصدة الخارجية الصافية المصدر الرئيسي في نشوء النقود.

(2) قياس الفجوة التضخمية:

يوجد عدة طرق لقياس الفجوة التضخمية حيث تختلف هذه الطرق حسب المعايير المستخدمة ومن بين المعايير نذكر: المعيار النقي، معيار الأرقام القياسية للأسعار والدخول، ومعيار فائض الطلب الكلي.

وسنقوم بقياس الضغط التضخمي في الاقتصاد الجزائري عن طريق مقارنة حجم السيولة مع إجمالي الناتج الوطني الخام من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(14): تطور الكتلة النقدية والناتج الخام: الوحدة: %

السنوات	1998	2000	2003	2004
معدل تطور الكتلة النقدية	14	6.2	17.3	10.4
معدل الناتج الداخلي الخام	-3.5	2.4	6.8	5.2

المصدر: عمار زيتوني، المصادر الداخلية لتمويل التنمية، دراسة حالة الجزائر (1970-2004)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الحاج لخضر، باتنة، 2007، ص 297.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن شبه نمو الكتلة النقدية في جميع السنوات يفوق معدل تطور الناتج الوطني الخام وأكثر من ذلك نجد أن معدل الناتج الداخلي الخام في سنة 1998 قدر بـ 2424003.9 مليون دج أي بانخفاض يقدر بـ 3.5%، هذا يعني زيادة الكتلة النقدية المتداولة تفوق احتياجات الاقتصاد الوطني مما دفع بنك الجزائر بالتدخل ووضع سياسات لاسترجاع السيولة النقدية والعمل على إصلاح المنظومة المصرفية والمالية التي تعتبر السبب الرئيسي في ذلك.

ومن بين الآثار الناتجة عن زيادة الكتلة النقدية هو ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي زيادة معدل التضخم خاصة في سنة 2004 كما هو موضح في الجدول السابق.

(ج) ادخار قطاع الأعمال للفترة 1999-2004:

إن العالم في الفترة الحالية يشهد تسارع تكنولوجي متزايد أدى إلى زيادة دور وأهمية المشاريع سواء كان ذلك في القطاع الخاص أو العالم فنجاح الوحدات الاقتصادية وتحقيق الفوائض يمكن توفير موارد مالية للاقتصاد الوطني ككل هذا يعني أن المشاريع الاستثمارية بصفة عامة لها قدر كبير من الأهمية خاصة لدى الدول النامية ويتجلى دور المؤسسات الاقتصادية عن طريق النتائج الاقتصادية المحققة.

وينقسم قطاع الأعمال بدوره إلى قسمين: قطاع الأعمال العام وقطاع الأعمال الخاص وفائضها يتمثل فيما يلي: (1)

1. ادخار قطاع الأعمال العام:

من خلال الجدول الموالي سنوضح الإحصائيات الخاصة بنتيجة استغلال القطاع العام كما يلي:

الجدول رقم(15): نتيجة الاستغلال للقطاع العام الوحدة: مليار دينار جزائري.

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003
القيمة المضافة	12660739	2000638.1	1862867.1	1874009.7	2278398.5
صافي القيمة المضافة	1078872.2	1810174.5	1650225.4	1661518.8	2033991.6
نتيجة الاستغلال	604019.9	1180551.5	103975.8	1037617.1	1302605.9
القطاع الفلاحي	- 481.7	451.5	113.2	315.2	310.3
قطاع المحروقات	522693.7	1073354.7	933822.2	912781.2	1160325.9
قطاع النسيج	- 3983.3	- 3507.4	- 4000.3	- 3238.9	- 2864.9
قطاع الجلود	- 377.2	- 309.9	- 595.0	- 186.7	- 180.9

المصدر: عمار زيتوني: المصادر الداخلية لتمويل التنمية، دراسة حالة الجزائر (1970-2004)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الحاج لخضر، باتنة، 2007، ص 281.

تحليل نتائج الجدول توضح أن:

المرحلة الممتدة بين 2000 إلى غاية 2002 قد تميزت بتراجع كبير نتيجة الاستغلال حيث شهدت السنوات انخفاض متواصل.

ففي سنة 2000 حقق القطاع العام نتيجة استغلال تقدر بـ 1180551.5 مليون دينار جزائري لتتخفف في سنة 2002 إلى 1037617.1 مليون دينار جزائري ويرجع ذلك إلى تراجع مساهمة المحروقات خلال هذه السنوات أما سنة 2003 فتبقى الحالة استثنائية حيث حققت زيادة بمقدار 264988.8 مليون دينار جزائري ويرجع ذلك دائما إلى مساهمة المحروقات في تحقيق هذه النتيجة، فإن أهم الملاحظات المستنتجة هي:

- يعتبر قطاع المحروقات أهم قطاع محقق للفرائض المالية في كل سنوات.

(1) عمار زيتوني: مرجع سبق ذكره، ص ص 279 - 285.

- ضعف كبير في مساهمة القطاع الفلاحي حيث سجل هذا القطاع نتائج إيجابية سلبية إلى غاية سنة 2000 أما بعد هذه السنة فقد سجل هذا القطاع نتائج ايجابية ويعود ذلك إلى الظروف المناخية إلى جانب المجهودات التي بذلت في إطار التنمية الزراعية.

- تميز القطاع الصناعي في الجزائر بمستوى ضعيف حيث يتضح من الجدول السابق أن نتائج هاتين الصناعتين قطاع النسيج وقطاع الجلود حققت نتائج سلبية في كل السنوات.

2. ادخار قطاع الأعمال الخاص:

إن تشجيع القطاع الخاص وزيادة دوره يعتبر جزء أساسي من سياسات الإصلاح والتصحيح الاقتصادي قامت بها الجزائر، حيث تم التخلي عن الاعتقادات السابقة والذي كان يرى فيها بأن القطاع العمومي يعتبر المحرك الوحيد والأساسي في رفع معدلات النمو وتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي، حيث أثبت هذا الاعتقاد فشله وذلك بعد بروز بوادر ضعف القطاع العمومي إلى جانب الضغوطات الدولية الخارجية التي استدعت في تطبيق سياسة إصلاحات تمهيدا للدخول إلى اقتصاد السوق، مما أعطى مكانة بارزة للقطاع الخاص وجعله حقيقة لا يمكن تجاهلها ولقد ساهم القطاع الخاص الجزائري في تحقيق فوائض مالية مهمة حيث فاقت النصف من إجمالي نتيجة الاستغلال لقطاع الأعمال بصفة عامة أي ، ذلك رغم كون القطاع العام الجزائري يستحوذ على قطاع المحروقات الذي يمكن من تحقيق فوائض مالية مهمة . والجدول التالي يعطي لنا صورة عن أهمية القطاع الخاص في الجزائر:

جدول رقم (16): نتيجة الاستغلال للقطاع الخاص. الوحدة: مليون دج.

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003
القطاع الفلاحي	310765.8	293648.7	317243.8	321435.6	1708.4
القطاع الصناعي	162433.9	220477.7	242742.9	304534	50573.6
القطاع الخدمي	497543	529622.6	602022.6	6499152	9284.6
نتيجة الإستغلال للقطاع الخاص	970742.7	529622.6	602022.6	649915.2	9284.6
نتيجة الاستغلال للقطاع الخاص+العام	1574762.6	2224300.5	2201771.4	231354.9	54172.5
نسبة مساهمة القطاع الخاص من نسبة الاستغلال	%61.6	%46.9	%52.8	%55.1	%52.9

المصدر: عمار زيتوني: المصادر الداخلية لتمويل التنمية، دراسة حالة الجزائر (1970-2004)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الحاج لخضر، باتنة، 2007، ص 384.

تحليلنا للجدول يؤكد أن القطاع الجزائري يساهم بنسبة تفوق أغلبية السنوات المدرجة في الجدول 50% ماعدا سنة 2000 وذلك نتيجة التطور الكبير الذي شهدته المحروقات في هذه السنة، حيث ارتقت من 222693.7 مليون دج في سنة 1999 لتصل إلى 1073354.4 مليون دج في سنة 2000 أي بنسبة 90.9% من نتيجة الاستغلال المحققة في السنة.

القطاع الزراعي الخاص حقق في جميع السنوات فائضا وهذا الفائض مثل نسب مهمة في إجمالي النتيجة المحققة للقطاع الخاص أما القطاع الصناعي أوضح الزيادة المستمرة في مساهمة في التنمية الإجمالية والقطاع الخاص، حيث مثلت نسبة مساهمة من نتيجة الاستغلال للفترة 1999-2000، 21% بينما ارتقت هذه النسبة بعد سنة 2000 لتقترب من 24% في كل من سنة 2002 و2003.

- قطاع الخدمات يبقى القطاع الرائد ضمن القطاعات التي تساهم في تحقيق الفوائض المالية بسبب أهمية قطاع النقل والمواصلات وإلى جانب خدمات الفنادق والمطاعم التي شهدت تطورا ملحوظا في القطاع الخاص الجزائري.

د) حصيلة الصادرات خلال الفترة (1999-2004):

للتجارة الخارجية دورا بالغ الأهمية في عملية التنمية الاقتصادية، حيث تشكل حصيلتها مصدرا مهما في تمويل الواردات الضرورية، ومن السلع والخدمات أي تلعب دورا كبيرا في تحديد قدرة البلد على الاستيراد، حيث سنقوم بدراسة هذه الحصيلة في تمويل احتياجات التنمية من خلال ما يلي:

1- تطور الميزان التجاري الجزائري: ويمكن إبراز ذلك من خلال: (1)

لقد تطور الميزان التجاري الجزائري كثيرا من حيث حجم وقيمة كل من الصادرات والواردات واختلفت نسبة كل من الصادرات اختلافا ملحوظا والجدول التالي يوضح تطور كل من الصادرات والواردات الجزائرية:

جدول رقم (17): الميزان التجاري للفترة (1999-2004): الوحدة: مليار دولار.

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004
رصيد التجاري	3.089	12.543	9.476	6.710	11.138	14.271

(1) حكيمة حليمي، الاقتصاد الجزائري بين تقلبات الأسعار والعوائد النفطية خلال الفترة (1975-2004)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2006، ص 203.

المصدر: حكيمة حلّيمي ، الاقتصاد الجزائري بين تقلبات الأسعار والعوائد النفطية خلال الفترة (1975- 2004)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2007، ص 203.

باعتبار أن رصيد الميزان التجاري يظهر من خلال الفرق بين الصادرات والواردات نلاحظ أن الصادرات شهدت ارتفاعا كبيرا مقارنة بسنة 1999 حيث بلغت أكثر من 4.178 مليار دولار سنة 2004 وقد ساهم الارتفاع والتطور المستمر في الأسعار لوصول قيمة الصادرات إلى هذا المستوى حيث عرفت الأسعار منذ 2001 بأحداث خارجية وتحسن ملحوظ انتقلت من 24.8 مليار دولار للبرميل أي 38.66 دولار للبرميل سنة 2004.

أما بالنسبة للواردات فإن مداخل الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة 200- 2004 زادت وبلغت 19.907 مليار دولار سنة 2004.

خلال الفترة 2000- 2004 عرفت تغطية العجز الذي حصل في رصيد الميزان الذي يعتمد بالدرجة الأولى على قدرة الصادرات المرتبطة أصلا بأسعار البترول ونجد في سنة 2004 وصل الفائض إلى 14.271 مليار دولار.

2- الهيكل السلعي للتجارة الخارجية:

يجب أن تسعى التنمية إلى تحقيق التنوع السلعي في هيكل الصادرات ويقصد بتنوع الصادرات ليس فقط العمل على تنفيذ الهيكل في البناء الاقتصادي فحسب هذا الهدف ليس مقصودا لذاته بل السعي للخروج من تقسيم العمل الدولي وتجنب الآثار الناجمة عن التبعية للخارج.

❖ تحليل بنية الصادرات:

إن هيكل الصادرات الجزائرية يعتمد كليا على المحروقات وإلى جانب ذلك نجد بعض المنتجات المكونة للصادرات الجزائرية من بعض السلع التجهيزية والنصف مصنعة إلى جانب سلع استهلاكية لكنها تبقى ضعيفة نتيجة الصعوبات التي تعاني منها المؤسسات الجزائرية هذا ما جعل الاقتصاد الجزائري يعاني من أحادية التصدير. والجدول التالي يوضح بنية الصادرات:

جدول رقم (18): هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1999- 2004) الوحدة: مليار دولار أمريكي.

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003
---------	------	------	------	------	------

0.023	0.035	0.034	0.032	0.026	منتجات غذائية
23.97	18.09	18.52	21.10	12.04	مواد طاقة
0.061	0.051	0.037	0.044	0.044	مواد خام
0.002	0.55	0.50	0.46	0.34	مواد نصف مصنعة
0.002	0.02	0.022	0.011	0.027	تجهيزات فلاحية
0.023	0.05	0.045	0.047	0.042	تجهيزات صناعية
0.035	0.027	0.012	0.014	0.018	سلع استهلاكية

المصدر: راييس فضيل ، التوازنات الخارجية والوضعية النقدية في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود مالية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2006، ص 99.

من خلال الجدول نلاحظ أن الوزن الكبير الذي تمثله صادرات المحروقات بالنسبة لإجمالي الصادرات، فالصادرات المحروقات تمثل ما يقارب 19.97% من إجمالي الصادرات الوطنية والجدول التالي يوضح أهمية المحروقات في تكوين الفائض في الميزان التجاري: الجدول رقم (19): أهمية المحروقات في فائض الميزان التجاري، الوحدة: مليار دولار.

2004	2003	2002	2001	2000	البيان / السنوات
31.50	23.72	18.091	19.36	24.41	صادرات المحروقات
13.514	10.828	6.815	10.28	12.858	فائض الميزان التجاري

المصدر: عمار زيتوني: المصادر الداخلية لتمويل التنمية، دراسة حالة الجزائر (1970-2004)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، الحاج لخضر، باتنة، 2007، ص 253.

تؤكد إحصائيات الجدول أن هناك علاقة طردية بين صادرات المحروقات وفائض الميزان التجاري، فنجد في سنة 2001 أن صادرات المحروقات قد انخفضت عن سنة 2000 بقيمة 20.5 مليار دولار، مما أدى إلى انخفاض في فائض الميزان التجاري من 12.858 مليار دولار، أي بقيمة 2.578 مليار دولار انخفض الفائض في سنة 2002 إلى 6.85 مليار دولار ليصل في سنة 2003 إلى 2.19% بينما بلغت سنة 2004 بنسبة 228.6% يعني أن صادرات المحروقات كانت أعلى بكثير من فائض ميزان المحروقات ذلك ما جعل الاقتصاد الجزائري مرتبط بأسعار المحروقات.

❖ بنية الإيرادات:

تتمثل الإيرادات الجزائرية حسب مجموعات المنتجات من السلع الأساسية التالية المبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (20): هيكل الواردات للجزائر خلال الفترة (1999-2003)، الوحدة: مليار دولار أمريكي.

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003
منتجات غذائية	2.30	2.41	2.39	2.74	2.59
مواد طاقوية	0.154	0.129	0.14	0.145	0.112
مواد خام	0.469	0.428	0.48	0.562	0.665
مواد نصف مصنعة	1.54	1.65	1.87	2.33	2.77
تجهيزات فلاحية	0.072	0.085	0.155	0.148	0.124
تجهيزات صناعية	3.21	3.06	3.43	4.42	4.69
سلع استهلاكية	1.96	1.85	1.94	1.65	2.03
الواردات/ PIB	18.39	17.18	17.29	21.48	20.00

المصدر: راييس فضيل ، التوازنات الخارجية والوضعية النقدية في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نفود مالية، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2006، ص 101.

من خلال الجدول يتبين لنا مدى التركيز في الواردات على المنتجات الغذائية في إجمالي الواردات وكذا السلع الاستهلاكية على غرار المواد الطاقوية والمواد الخام وكذا التجهيزات التي يمكن أن تستخدم في زيادة وتحسين الإنتاج المحلي فالمنتجات الغذائية والسلع الاستهلاكية يمكن التقليل من استيرادها عن طريق تشجيع الصناعات الاستهلاكية في الداخل.

ثانيا: مصادر التمويل المحلية للفترة (2004-2009)

عرفت الموارد المحلية خلال الفترة 2004-2009 تحسنا ملحوظا مقارنة بالفترة السابقة ويعود السبب في ذلك إلى الانتعاش الذي عرفته الأسعار العالمية للنفط من جهة إضافة إلى السياسات الاقتصادية التي اتبعتها الجزائر في تلك الفترة.

(أ) الادخار الحكومي للفترة 2004-2009:

شهدت هذه الفترة ارتفاع النفقات العامة عن الإيرادات العامة نتيجة انتعاش الجزائر سياسة توسعية للإنفاق الحكومي وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (21): وضعية الموازنة العامة خلال الفترة 2004-2009.

السنوات	مجموع الإيرادات العامة	مجموع النفقات العامة	الرصيد
2004	1618400	1775300	156900 -
2005	1635830000	1950000000	314170000 -
2006	1667920000	263134977	963514977-
2007	1802616000	3623758361	1821142361-
2008	1924000000	4322861696	239881696-
2009	2786600000	5191458485	2404858485 -

المصدر: الجريدة الرسمية 2005، العدد 85، 30 ديسمبر 2004.

الجريدة الرسمية 2005، العدد 85، 31 ديسمبر 2005.

الجريدة الرسمية 2005، العدد 82، 31 ديسمبر 2006.

الجريدة الرسمية 2005، العدد 82، 31 ديسمبر 2007.

الجريدة الرسمية 2005، العدد 74، 31 ديسمبر 2008.

من خلال الجدول يتضح لنا أنه من خلال الفترة 2004-2009 استمر تسجيل عجز في رصيد الموازنة العامة، حيث انتقل من 156900 ألف دج سنتي 2007 و2009 على التوالي وذلك بالرغم من التحسن الكبير في إيرادات الجباية البترولية نتيجة ارتفاع النفط في الأسواق الدولية، حيث يرجع هذا العجز المستمر والمتفاقم إلى الارتفاع الكبير المسجل في النفقات العامة نتيجة إتباع الحكومة سياسة مالية توسعية.

ب) ادخار قطاع الأعمال الخاص للفترة 2004-2009 :

في إطار المشاكل التي عاشتها الجزائر، خاصة بعد انهيار أسعار البترول 1986، قررت السوق عقد اتفاقية تحت مراقبة صندوق النقد الدولي من خلال اتفاقيات مع البنك الدولي.

اتفاقية 2004 بإنشاء صندوق ضمان الاستثمارات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذلك خلال سنة 2005 إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال السنوات الأخيرة والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (22): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة (2004-2009).

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009
عدد المؤسسات	312959	342788	376767	410959	519526	625069

المصدر: ناجي بن حسين ، آفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة اقتصاد والمجتمع، العدد الثاني، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004، ص 94.

من خلال معطيات الجدول شهدت هذه المؤسسات قفزة نوعية وارتفاعا كبيرا وصل خلال سنة 2009 إلى 625069 مؤسسة وتلعب هذه المؤسسات دورا هاما في الاقتصاد الوطني.

1- مساهمتها في التشغيل:

جدول رقم (23): تطور مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 2004-2005.

2009	2008	2007	2006	2005	2004	نوعية المؤسسات		
						المؤسسات الخاصة	الأجزاء	العدد
908046	841060	771037	708136	642987	592758	المؤسسات الخاصة	العدد	المؤسسات الخاصة
455398	392013	293946	269806	245842	-	المؤسسات الخاصة	العدد	المؤسسات الخاصة
51635	52786	57146	61661	76283	71826	المؤسسات العامة	العدد	المؤسسات العامة
341885	254350	233270	213044	192744	173920	الصناعة التقليدية	العدد	الصناعة التقليدية
1756964	1540209	1355399	1252707	1157856	838504	المجموع	العدد	المجموع

المصدر: جمال الدين سلامة، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض من حدة البطالة بالجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 41، الجزائر 2009، ص 10.

نلاحظ من خلال الجدول زيادة في عدد العمال من عام لآخر، حيث وصل مجموع هذه المؤسسات عام 2009 إلى 17569 عامل مقارنة بـ 2008 يعود هذا بالدرجة الأولى إلى الجهود المبذولة التي تقوم بها الدولة والجهات المسؤولة.

2- مساهمتها في الناتج الداخلي العام:

يشمل هذا الناتج ما تم إنتاجه داخل الحدود للدولة من المنتجات الاقتصادية النهائية خلال فترة معينة، باستخدام عناصر الإنتاج المملوكة للمواطنين أو الأجانب والجدول الموالي يوضح ذلك:

جدول رقم (24): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي لعام (2004-2008).

المجموع	القطاع الخاص		القطاع العام		السنوات
	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	

2745.4	78.2	2146.75	21.8	598.65	2004
3015.5	78.41	2364.5	21.59	651.00	2005
3444.11	79.56	2740.06	20.44	704.05	2006
3903.63	80.80	3153.77	19.20	947.86	2007
4237.92	83.80	3551.33	16.20	686.59	2008

المصدر: سهام بوففل ، دور الإبداع والابتكار في خلق ميزة تنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص قطاعي، جامعة 08 ماي 1945 قالمة، 2009 ، ص 219.

من معطيات الجدول يتضح لنا أن القطاع الخاص يمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو المساهم بنسبة عالية في هذا الناتج ففي سنة 2005 ساهم بنسبة 78.41% ليصل في سنة 2008 حوالي 83.80% يعني أن القطاع الخاص في الجزائر أصبح له أهمية جعلته أحد القواعد الهامة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

(ج) حصيلة الصادرات خلال الفترة: 2004-2009 :

نجد أن الميزان التجاري خلال هذه الفترة عرف تحسن ملحوظ فسجل فائض وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (25): الميزان التجاري خلال الفترة (2004-2009)، الوحدة: مليار دولار.

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009
رصيد الميزان التجاري	14.271	26.47	34.060	34.240	13.23	13.72

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على:

-علي جدوى الشرفات ، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، واقع العراق، سبل النهوض، دار مجلس الزمان، الأردن، 2010، ص 151.

-رشيد حراوبية ، حسب مركز الإعلام الآلي الخيار لأصدرت الجزائر 13.72 دولار خلال 4 أشهر 2009، مجلة أبحاث الاقتصادية، العدد 12، جوان 2009، ص 90.

من خلال الجدول نلاحظ أن رصيد ميزان التجاري سجل فائض يقدر بـ 14.271 مليار دولار من المحروقات، هذا في حين استقرت الواردات عند 19.86 مليار دولار، سمحت هذه الوضعية بتكوين احتياطي يكفي لتغطية 27 شهر من استيراد السلع والخدمات وإعادة

جدولة الديون التي انخفضت إلى 17.191 مليار دولار سنة 2004 واستمر تحسن أسعار البترول حيث بلغ سنة 2006، 65.85 دولار للبرميل مما رفع حجم الصادرات وبقيت الواردات عند مستوى 20.68 مليار دولار ، الذي سمح بتسديد الديون مسبقا التي انخفضت إلى مليار دولار ، كما بلغت الصادرات الجزائرية 13.72 مليار دولار خلال 4 أشهر من سنة 2009 أي انخفاض بنسبة 46.62% مقارنة مع نفس الفترة من السنة الماضية، أما فيما يخص الواردات فقد سجلت ارتفاعا بنسبة 5.90% لتبلغ 13.20 مليار دولار مقارنة بنفس الفترة من سنة 2008.

وقد سجل الميزان التجاري فائض خلال 4 أشهر ثم سنة 2009 بلغ 512 مليون دولار مقابل 13.23 مليار دولار لنفس السنة الفترة من سنة 2008 ونسبة 104% وفيما يخص تغطية الصادرات للواردات.

وقد شكلت صادرات المحروقات أهم مبيعات الجزائر للخارج بنسبة 97.50% من نسبة الإجمالية أي بانخفاض بنسبة 46.48% من القيمة الإجمالية بسلع يفوق 13.97 مليار دولار مقابل 24.99 مليار دولار لمقارنة مع نفس الفترة من سنة 2008 ويفسر هذا الانخفاض بتراجع أسعار البترول إلى حوالي 52 دولار للبرميل سنة 2008 وأن صادرات خارج المحروقات لا تزال هامشية ولا تمثل إلا 2.50% من القيمة الإجمالية للصادرات ما يعادل 350 مليون دولار.

وتتمثل أهم المنتجات المصدرة خارج المحروقات في المنتجات نصف مصنعة ب 1.55% من إجمالي الصادرات بقيمة 55 مليون دولار ثم مجموعة المواد الغذائية ب 47 مليون دولار ثم التجهيزات الصناعية ومجموعة المنتجات الاستهلاكية غير غذائية بقيمة 14 مليون دولار لكل منهما.

أما فيما يخص الواردات تقسم إلى المنتجات الموجهة لتجهيزات الصناعية ب 39% من مجموع الواردات، كما سجلت منتجات العتاد الفلاحي ارتفاع ب 64.71% ومنتجات نصف مصنعة 28.81% لتبلغ مجموع 3.41 مليار دولار، كما شهدت منتجات أخرى انخفاض بالمقارنة لسنة 2008 تتمثل في منتجات الطاقة، الزيوت، 33.44% والمنتجات الخاصة ب 19.78% والمنتجات الغذائية ب 17.10% وسجلت التجارة الخارجية الجزائرية في 2009 فائض تجاري ب 336 مليون دولار مقابل 3.9 مليار دولار في نفس الشهر في سنة 2008.

وبلغت الصادرات 3.41 مليار دولار، كما عرفت الواردات انخفاض ب 14.78% لتحصل مجموع 3.08 مليار دولار.

وفي جانفي استوردت الجزائر سيارات 95362 سيارة مقابل 103945 من نفس الفترة لسنة 2008 بتسجيل انخفاض بـ 8.26% ومن جهة أخرى استورد الخواص 6621 سيارة خلال 4 أشهر لسنة 2009 مقابل 7568 سيارة من سنة 2008. (1)

المطلب الثاني: مصادر التمويل الخارجية للتنمية في الجزائر للفترة (1999-2009).

تعتبر المصادر الذاتية لأي دولة أهم المصادر التي يجب الاعتماد عليها أولاً لتحقيق مستويات جيدة من التنمية، لكن الاعتماد عليها لا يكون مطلقاً، حيث نجد أن أغلب المشروعات الاستثمارية في دول العالم الثالث، خاصة في السنوات الأخيرة تعاني من مشاكل من بينها افتقارها إلى الموارد المالية، مما أدى بهذه الدول، لاسيما الجزائر التي لجأت إلى المصادر الخارجية لتمويل اقتصادياتها بدأ بالقروض الخارجية ثم إلى الاستثمارات الأجنبية، وأيضاً إلى الشراكة الأورو متوسطية، من أجل النهوض بتنمية اقتصادية فعالة.

أولاً: مصادر التمويل الخارجية للفترة (1999-2004)

خلال فترة التسعينات لجأت الجزائر إلى الاقتراض لتوفير السيولة النقدية اللازمة لتغطية عجزها المتنامي، هذا وقد ساهم ذلك في تراكم أعباء ديونها وخضوعها لشروط الدول الدائنة، ولجوءها أيضاً إلى الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمساعدات في إطار الشراكة الأورو متوسطية من أجل تمويل مشاريعها التنموية.

إن تقرير صندوق النقد الدولي الذي صيغ اعتماداً على المادة الرابعة من القانون الدولي والتي تحدد علاقة أية دولة به، لاسيما التي تطلب برامج التصحيح الهيكلية، وقد تضمن القسم الرئيسي للتقرير أهم الملاحظات المتعلقة بتطوير الاقتصاد على المستوى الكلي والجزئي، حيث كانت الملاحظة التي سجلت من قبل التقرير أن الجزائر ومع التحولات الهيكلية التي عرفتها ولاسيما مرحلة 1999 إلى سنة 2000 توقع نسبة نمو تتراجع ما بين 4% إلى 5% كنسبة حقيقية. (2)

ويمكن إلى جانب هذا التقرير إعطاء صورة أوضح عن الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة مروراً بالعناصر التالية التي سنتطرق إليها.

أ- الاقتراض للفترة (1999-2004).

(1) رشيد حراوية ، حسب مركز الإعلام الآلي والإحصاء والجمارك، الجزائر صدرت 13 مليار دولار خلال 4 أشهر، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 12، جوان، ص 90.

(2) كمال زريق ، الشراكة الجزائرية الأوروبية بين واقع الاقتصاد الجزائري والطموحات التوسعية لاقتصاد الاتحاد الأوروبي، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، أيام 21-22 ماي 2002، ص 04.

يمثل الدين بصفة عامة كافة التزامات الدولة لحساب جهة معينة، ويمكن أن يكون الدين داخليا، ويتمثل أساسا في الأذونات الحكومية، كما قد يكون الدين خارجا فيتمثل بذلك جميع الالتزامات القائمة بالعملة الأجنبية لحساب دول أخرى أو لحساب مؤسسات دولية وصناديق تنموية، وعادة ماتوجه الدولة الموارد المالية التي تحصل عليها لعمليات استثمارية، أو لإنفاقها على إقامة أو تأهيل مشروعات البنى التحتية للمساعدة على تحقيق تنمية داخل الدولة.

ولقد عانى الاقتصاد الجزائري خلال التسعينات من القرن الماضي من تفاقم كبير للمديونية الخارجية، وهذا ما أدى إلى تراجع أداء الاقتصاد الوطني بشكل كبير.

كان للإصلاحات والتعديلات على الجانب الاقتصادي والاجتماعي خلال الألفية الثالثة أثر على المديونية الخارجية، حيث سجل تراجع في المديونية الخارجية للجزائر خلال هذه الفترة، فالملاحظ أنه في سنة 1999 كان إجمالي كلا من الديون قصيرة والطويلة الأجل 28.315 مليار دولار، وفي سنة 2000 سجلت تراجعا محسوسا على خلفية الارتفاع القياسي في أسعار المحروقات، حيث شهدت الجزائر فسحة مالية، ومع استمرار الارتفاع في أسعار النفط بـ 38.35 مليار دولار للبرميل لسنة 2004، واصلت المديونية الخارجية نحو الانخفاض.⁽¹⁾

والجدول الموالي يوضح الاتجاه المتناقص للمديونية الخارجية.

الجدول (26): المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1999-2004)، الوحدة: مليار دولار.

الدين	السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004
ديون طويلة متوسطة الأجل		28.140	25.088	22.311	22.540	23.203	21.411
ديون قصيرة الأجل		0.175	0.173	0.26	0.102	0.150	0.410
المجموع		28.315	25.261	22.571	22.642	23.353	21.811

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على:

- توفيق بن الشيخ، التمويل الخارجي في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، (1980-2004)، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة قالم، 2006، ص 142.
- أحلام سوداني، التسيير الفعال للمديونية الخارجية في إطار الشراكة الأورو متوسطية، حالة الجزائر، مذكرة تخرج ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة قالم، 2006، ص 32.

(1) درواسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1999-2004)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 385.

من خلال الجدول نلاحظ انخفاض حجم المديونية الخارجية بـ 1.792 مليار دولار بالنسبة لسنة 2004 مقارنة مع سنة 2003 بالنسبة للقروض طويلة و متوسطة الأجل، كما أن هذا الانخفاض يرجع إلى عدة عوامل منها، توقيع إلى الجزائر شراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2002 والتوجه إلى تحويل الديون إلى استثمارات بعد الانتهاء من برنامج الإنفاق تقلص الديون الخارجية إلى 22.571 مليار دولار لسنة 2001 مسجلة راجعا قياسيا بقيمة 5.829 مليار دولار عن سنة 1999، أين قدرت الديون الخارجية 28.140 مليار دولار، ويرجع ذلك إلى الفسحة المالية نتيجة تحسن أسعار المحروقات في السوق العالمية.⁽¹⁾ وفي سنة 2004 عوض أن تسدد 821.8 مليون دولار سددت 633.8 مليون دولار، وجاء الربح من الاقتصاد الذي تحقق في نسبة الفوائد والجدول التالي يوضح ذلك:

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الأصل	3.397	2.822	2.993	2.922	3.240	3.474
الفوائد	1.719	1.678	1.471	1.228	1.118	0.966
المجموع	5.116	4.500	4.464	4.150	4.358	4.440

المصدر: لعفيفي الدراجي، أثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (1980-2004)، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة قلمة، 2006، ص 172. لتفسير تطور خدمات المديونية للفترة (1999-2004) يمكن الوقوف عند النقاط التالية: عرفت خدمة المديونية مستوى رفيع سنة 1999 بنسبة 5.116 مليار دولار، أما سنة 2000 فإن المديونية انخفضت إلى 4.5 مليار دولار وبقيت دون هذا المستوى طيلة 4 سنوات التالية.

أما معدل خدمة المديونية فقد سجل نسبة 12.6% سنة 2004 حيث حافظ على انخفاض مقارنة بسنة 2003 أين سجل 17.7%.

ب) الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر للفترة (1999-2004).

أولت الدولة الجزائرية في السنوات الأخيرة اهتماما كبيرا للنهوض بالمؤسسات الاقتصادية الوطنية وتأهيلها بصفة خاصة و الاقتصاد بصفة عامة للدخول إلى المنافسة الوطنية الأجنبية، واختراق الأسواق الخارجية، وهذا انطلاقا من تشريعات الاقتصادية تماشيا مع المستجدات الدولية والوطنية كقانون الاستثمار والخصوصية والذي يتمحور حول توفير المناخ الملائم والآليات الأكثر فعالية لجلب الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر.⁽²⁾ عرفت الألفية الثالثة إطلاقا لإصدار قوانين تطوير الاستثمار في الجزائر كالأمر الرئاسي رقم 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار، حيث أصبح بموجبه تدخل الدولة لا يتم إلا بهدف تقديم الامتيازات التي يطلبها المستثمر، وذلك عن طريق الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، من خلال الشباك الوحيد الذي أنشأته لهذا الغرض، كما أكد هذا القانون على ضمان تحويل رؤوس الأموال بالأرباح، وإمكانية اللجوء إلى التحكيم الدولي في

(1) توفيق بن الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 142.

(2) كمال رزيق، مرجع سبق ذكره، ص 05.

حالة نشوب خلاف بين الأطراف المتعاقدة، هذا بالإضافة إلى إنشاء المجلس الوطني للاستثمار.

وتحاول الحكومة بمجهوداتها أن تقدم للمستثمر الأجنبي حرية أكثر، ولهذا قامت في 22 أبريل 2002 بإمضاء اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي الذي يقتضي تقسيم مزايا التبادل. وجاء ليعوض الاتفاق الذي كان يربط الجزائر مع أوروبا منذ 1976 ميلادي، ويهدف هذا الاتفاق إلى إعطاء بعد جديد للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتجه للجزائر.⁽¹⁾ وبعد سلسلة من الإصلاحات التي قامت بها الجزائر منذ الاستقلال تحسن المناخ الاستثماري فيها بشكل كبير وشهدت تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر تطورا في الحجم وتوسعا في جميع القطاعات والأنشطة حيث تميزت هذه المرحلة بانتعاش نسبي في دخولها إلى الجزائر ونتيجة لتدهور وضعية الاقتصاد الوطني، لاسيما بعد انهيار أسعار البترول العالمية بالإضافة إلى اعتماد جملة من القوانين التحفيزية والتشريعية الأجنبية المباشرة في الجزائر خارج قطاع المحروقات سنة 2004 بقيمة 882 مليون دولار أما حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر فقد بلغ 23 مليون دولار لنفس السنة والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (28): حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1999-2004) الوحدة: مليون دولار

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	507	438	1196	1065	634	882
الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر	47	18	09	100	14	258
المجموع	554	456	1205	1165	648	1140

المصدر: محمد ساحلي: استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية، دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008، نقلا عن الموقع:

www.dzayer.net.

نلاحظ من خلال الجدول أن الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد شهد تطورا ملحوظا، إذ وصل سنة 1999 إلى 507 مليون دولار، أما سنة 2000 فقد حققت 435 مليون دولار بالرغم أن برنامج والخصوصية قد واجه عدة عراقيل، كالأزمة الأمنية، البطالة ونجد أعلى نسبة محققة له كانت في سنة 2001 حيث قدرت بـ: 1196 مليون دولار، بينما قيمة التدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر يظل في مستويات دنيا حيث حقق سنة 2002 أحسن وضع له بنحو 100 مليون دولار، ويليه التقدم المحرز في سنة 2004 حيث قدر الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الجزائر بنحو 258 مليون دولار كحد أقصى.

1- أهم الدول المستثمرة في الجزائر:

(1) توفيق بن الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص 143.

ثمة العديد من الدول العربية والأجنبية التي تملك استثمارات متنوعة في الجزائر، ويصنف نشاط بعضها ضمن مشروعات الشراكة، غير أن الصفة المشتركة لتلك الدول هو أن استثماراتها تتركز أساسا في قطاع المحروقات.

الجدول (29): أهم عشر دول مستثمرة في الجزائر خلال الفترة (1999-2004).

الترتيب	السنوات	1999	2000	2001	المجموع
01	الولايات المتحدة الأمريكية	89882	205664	354369	906806
02	مصر	03	100	362992	363141
03	فرنسا	137460	49472	8043	344001
04	إسبانيا	16373	35596	152867	221045
05	إيطاليا	11800	9262	34383	148265
06	ألمانيا	7836	66509	37791	132198
07	هولندا	623	1301	71944	76687
08	إنجلترا	2001	14206	23254	75476
09	اليابان	2787	21092	8818	49345
10	بلجيكا	571	4484	12384	32041

المصدر: حفيظ فطيمة ، الشراكة الأورو متوسطية وإشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2004، ص 108.

من خلال الجدول يمكن استنتاج الملاحظات التالية:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستثمر في الجزائر بقيمة إجمالية تزيد عن 906 مليون دولار، وسيظل قطاع المحروقات الواجهة المفضلة لدى المستثمرين الأمريكيين. تأتي مصر في المرتبة الثانية بمبلغ 564 مليون دولار بعد دخول مجمع أوراس كوم بقيمة فعلية فاقت 5 مليار دولار. (1)

أما فرنسا فتحتل المرتبة الثالثة بقيمة 344 مليون دولار ثم تليها إيطاليا وإسبانيا. أما ألمانيا فتحتل المرتبة السادسة، إذ قامت الجزائر بإبرام عقدين لإنشاء مؤسستين مشتركتين وذلك سنة 2001 الأولى مع شركة "هنكل" الصناعية للمنتجات البلاستيكية، والثانية شركة "ENDA" لمنتجات الصيانة. (2)

2- التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر:

لقد شهدت الجزائر سنة 2004 قفزة نوعية في إنجاز المشاريع الاستثمارية، فعلى سبيل المثال، إذا ما قورنت مع الفترة الممتدة من 1999 إلى 2003 نجدها تمثل ما نسبته

(1) نقلا عن الموقع الإلكتروني: www.abriyad.com. Coutants. 20- 20- 2303/economy le : 02/07/2007

(2) سفيان بوعباد ، إقناع المؤسسات الألمانية بالاستثمار في الجزائر أصبح صعبا، جريدة الخير اليومية، العدد 6139، 2010، ص 07.

39.13% ، وتتوزع الاستثمارات المنجزة لسنة 2004 حسب القطاعات خارج نفقات الدولة، كما يوضحها الجدول التالي:

الجدول (30): توزيع الاستثمارات المنجزة خارج نفقات الدولة حسب القطاعات لسنة 2004 (الوحدة: مليار دولار).

المجموع	المتعاملون الأجانب	المتعاملون الوطنيون	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب	القطاعات
5.357	3.142	2.215	-	الصناعات الكيماوية
14.372	2.379	11.993	-	الصناعات الغذائية الزراعية
53.823	5.064	47.610	1.159	صناعات أخرى
19.503	16.101	3.402	-	مواد البناء
9.134	2.497	6.637	-	البناء والإشغال العمومية
1.375	1.200	0.175	-	المناجم
139.787	111.000	28.787	-	الطاقة
16.704	16.536	-	-	الترقية العقارية
22.840	88.511	0.005	-	الاتصال
2.469	16.704	-	-	الماء
6.839	-	21.665	1.175	التجارة
2.469	0.180	1.093	1.196	النقل
6.839	-	6.839	-	السياحة
43.407	3.437	34.430	5500	خدمات أخرى
2.115	-	-	2.155	الصناعة التقليدية
57.242	-	54.686	2.556	الزراعة
23.008	-	22.892	0.116	الصيد البحري
523.072	266.771	242.424	13.857	المجموع

المصدر: عبد الرحمان تومي ، العولمة الاقتصادية وأثرها على الوطن العربي بالاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة دراسات اقتصادية، دار الخلدونية، الجزائر، العدد 06، 2004، ص 40-41.

نلاحظ من خلال الجدول أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تركز على قطاع الطاقة، حيث تحتل الصدارة بـ 111 مليار دينار جزائري، متبوع بقطاع خدمات الاتصال ثم المياه والترقية العقارية ومواد البناء.

إن مجموع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المنجزة لنفس السنة بلغت 266.771 مليار دينار جزائري، وبالتالي فهو مؤشر يعزز تقدم الإصلاحات التي باشرتها الدولة ويزيد من ثقة المسار التنموي.⁽¹⁾

(1) توفيق بن الشيخ ، مرجع سبق ذكره، ص 145.

إلا أنه على الرغم من ذلك نجد أن بعض القطاعات للمستثمرين الأجانب قد ضعفت نظرا لضعف مرد وديتها، ولعل أبرز تلك القطاعات التجارة والصناعة والصيد البحري، كما أن نسبة استحواد المستثمرين الأجانب على قطاع النقل ضعيفة هي الأخرى.

(ج) المساعدات في إطار الشراكة الأورو متوسطية:

من المعروف أن الجزائر لها علاقات وطيدة مع الاقتصاد الأوروبي، حيث تعتبر هذه الأخيرة المورد الرئيسي للسوق الجزائرية، وتندرج هذه الاتفاقية بينهما ضمن إعلان برشلونة 1995 والذي يتركز على إقامة منطقة للتبادل الحرفي أفق 2010، وكذا على التعامل المالي بين الطرفين ودعم وتطوير القطاع الخاص، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والشركات الصغيرة والمتوسطة.

إن التعاون المالي يمثل محور العلاقات الثنائية المبرمة بين الإتحاد الأوروبي والجزائر في إطار الشراكة الاقتصادية، ويعتبر هذا الإنفاق في الشراكة المسار الناجح، لذلك فقد عمدت دول المجموعة الأوروبية إلى مساعدة الجزائر من خلال تمويل المشاريع، ويعتبر برنامج "ميديا" الأداة الاقتصادية المالية للإتحاد الأوروبي لتطبيق التزامات الشراكة الأوروبية مع الجزائر والذي اعتمد في جويلية 1996، ويهدف هذا البرنامج إلى تقوية وتطوير التعاون الاقتصادي والاجتماعي.

إن اللجنة الأوروبية تحدد أغلفة مالية بناء على معايير، الناتج الوطني الإجمالي لكل فرد وعدد السكان، وكذلك تقدير الحاجيات خلال الانتقال نحو منطقة التبادل الحر.⁽¹⁾ في إطار برنامج "ميديا" قدرت حجم المساعدات المالية في الفترة 2000-2006 بـ: 140.2 مليون أورو، ومن الفترة 2002-2006 قدرت حجم المساعدات المالية بـ: 208.6، وفيما يلي التوزيع السنوي للمبالغ المالية وفق برنامج "ميديا" حسب الجدول التالي:

الجدول (31): التوزيع السنوي للمبالغ المالية في إطار برنامج ميديا لصالح الجزائر (الوحدة: مليون أورو).

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
المبلغ المحدد	28	30.2	60	50	41.6	51.0	55
المبلغ المسدد	0.20	0.40	5.4	0.11	6.4	8.2	14.3
نسبة التسديد	0.7	1.3	9.0	22	15.38	16.07	26

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على:

- أمزليين سليم ، الشراكة الأورو متوسطية وآثارها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نفود ومالية، جامعة قالم، 2006، 2007، ص 73.

من خلال الجدول نلاحظ أن مبالغ التسديد المتحصلة والفعالية خلال الفترة 1999-2005 بـ: 45.90 مليون أورو، بحيث تم تسديد مبلغ 60.9 في إطار برنامج ميديا، وبالرغم من النسبة الضئيلة لامتناس المبالغ المالية بالنسبة للجزائر بسبب حداثة توقيع اتفاقية الشراكة (أفريل

(1) بلحسن فيصل، اليورو كوحدة فوترة التعاملات الخارجية وآثارها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص مالية نفود، جامعة الجزائر، 2001، ص ص 121-122.

(2002) إلا أن هذه المساعدات المالية تعتبر المحرك الأساسي لإتمام عملية الإصلاح الهيكلي للاقتصاد وتأهيل المؤسسات الصناعية وتقوية البنية التحتية، وتطوير القطاع الخاص. ولقد سعت الجزائر إلى الرفع من نسبة تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال إبرامها لاتفاقيات التعاون مع الإتحاد الأوروبي والاندماج معه، في سياسة الإنتاج الاقتصادي العالمي من خلال فتح أسواقها أمام المنتجات الأجنبية، لكن الواقع العلمي غير ذلك.

ثانياً: مصادر التمويل الخارجية للفترة (2004-2009)

في هذه الفترة تحسنت الوضعية الاقتصادية للجزائر بسبب انتعاش أسعار النفط الدولية مما أدى بها إلى التسديد المسبق لديونها وتشجيع استقطاب أكثر للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

أ) الافتراض للفترة 2004-2009:

بحلول الألفية الثالثة تحسنت الوضعية الاقتصادية بسبب التحسن الذي عرفه أسعار البترول والذي سمح بخلق مناخ غير مسبوق لتعزيز التوازنات المالية من خلال تكوين احتياطي من الصرف الأجنبي بلغ قيمته 143 مليار أورو سنة، كما فتح هذا المجال القيام بالتسديد المسبق لديونها بعدما أخذ قرار التوقف عن الافتراض سنة 2004، حيث أصبحت الديون تعرف اتجاهها تنازلياً، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول (32): تطور حجم الديون الخارجي للاقتصاد الجزائري للفترة (2004-2008) (الوحدة: مليار دولار)

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008
حجم الدين	21.82	17.17	5.70	5.6	42

المصدر: خير الدين معطي الله، محاولة تقييم أداء التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2008)، مجلة محكمة عن جامعة 08 ماي 1945، قالمة، العدد 06، جوان 2011، ص 236.

إن الديون الخارجية الجزائرية تراجعت إلى 21.4 مليار دولار في نهاية عام 2004 وذلك حسب مصادر البنك المركزي الجزائري وكانت خدمة الديون باستثناء التسديدات المبكرة، ارتفعت إلى 4.44 مليار دولار في نهاية 2004، وهو ما يعادل 12.6% من قيمة الصادرات. (1)

تم تخفيض المديونية في نوفمبر 2006 إلى أقل من 5 مليار دولار، من خلال الاتفاقيات التي أبرمتها الجزائر مع الهيئات المالية الجهوية وعدد من الدول، وقبل المباشرة فيها أعلن وزير المالية أن سياسة التسيير الفعال للمديونية الخارجية التي اعتمدها الجزائر في السابق أعطت نتائج إيجابية ووردت 2 مليار دولار كخدمات ديون.

لكن الجزائر واجهت العديد من الصعوبات لإقناع الدول العضوية في التسديد المسبق لديونها وأشار الوزير إلى أن ملف التسديد المسبق أنه ما تبقى من مخزون الديون سيتم فتحه مع الدائنين نهاية السنة الجارية ليتم استكمال سنة 2007.

كما أن الحكومة الجزائرية تسعى لتحقيق المديونية إلى 10 مليار دولار في نهاية سنة 2009، كما أنها تتوقع أن يصل إجمالي الاستثمارات إلى 100 مليار دولار بحلول نفس العام.

(1) تقرير البنك الدولي لسنة 2007.

إن السياسة التي انتهجتها الجزائر لتسديد ديونها تعتبر إشارة قوية من شأنها أن تساهم في تحسين التنقيط للجزائر على مستوى الهيئات المالية وجلب استثمارات مباشرة جديدة إليها، وترتكز على التمويل الذاتي دون اللجوء مجددا للاستدانة.⁽¹⁾

(ب) الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة (2004-2009):

سجلت استنادا إلى الأرقام المتوفرة لدى بنك الجزائر خلال سنة 2008 ارتفاعا في قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصافية، والتي قدرت بـ 31.2 مليار دولار مقابل 37.1 مليار دولار في 2007، وأشار هذا البنك أن القيمة الإجمالية لهذه الاستثمارات التي تم فعلا التقيد بها في الجزائر منها 590 مليون دولار تمت مباشرتها خلال الفصل الأول 480 مليون دولار خلال الفصل الثاني و240 مليون دولار خلال الفصل الثالث، بينما بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية التي انطلق في تجسيدها خلال الفصل الرابع من نفس السنة إلى 1 مليار دولار، ليسجل عام 2008 ارتفاع بنحو 940 مليون دولار مقارنة بسنة 2007 التي استقر فيها حجم الاستثمارات المباشرة الصافية في حدود 1.37 مليار دولار⁽²⁾، والجدول التالي يوضح تطور هذا الاستثمار:

الجدول (33): تطور تدفقات الاستثمارات الوارد والصادر للجزائر للفترة (2004-2009) الوحدة: مليون دولار.

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد	882	1082	1795	1662	2646	2847.6
الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر	258	57	35	29	318	340

المصدر: بوعيد ميلود ، الخصصة وإشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007، ص 171.

نلاحظ أن الاستثمار الأجنبي الوارد إلى الخزينة سنة 2005 قدر بـ 1081 مليون دولار، ولقد استمر في التحسن حيث سجل سنة 2006 قيمة 1795 مليون دولار، لكنه انخفض عام 2007، إلا أنه سرعان ما تحسن وعرف ارتفاعا سنة 2008 بـ 266 مليون دولار، وهذا نتيجة تزايد وتيرة الخصصة واستمر هذا الارتفاع إلى غاية 2009. أما قيمة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الصادرة من الجزائر كانت محدودة، إذ لم يتجاوز في أحسن الأحوال 340 مليون دولار، وهذا ما يؤدي إلى احتدام المنافسة بين الدول لجلب هذا النوع من الاستثمارات.

(1) أهم الدول المستثمرة في الجزائر لعام 2005:

يوجد العديد من الدول سواء عربية أو أجنبية التي تملك استثمارات متنوعة في الجزائر، والجدول التالي يوضح أهم هذه الدول لسنة 2005:

(1) مراد مدلسي ، الجزائر تستكمل التسديد المسبق لديونها المعاد جدولتها، مجلة الأبحاث الاقتصادية، مجلة شهرية اقتصادية شاملة، العدد 05 ص ص 14-17.

(2) حسن فواز ، الجزائر تأمل في استقطاب 50 مليار دولار من الاستثمارات العربية عام 2008، المنتدى الاقتصادي الثالث ليومي 20 و21 جانفي 2008، القمة الثالثة للأوبك، الرياض، تضامن وتنمية مستدامة، المجلة السورية لقطاع الطاقة والمناجم، العدد 08، جانفي 2006، ص 99.

الجدول (34): أهم الدول المستثمرة في الجزائر لعام 2005، (الوحدة: مليون دولار).

الترتيب	الدولة	المبلغ	النسبة %
01	الكويت	805	23
02	إسبانيا	606	17
03	مصر	603	17
04	الولايات المتحدة الأمريكية	455	13
05	فرنسا	259	7
06	المملكة العربية السعودية	214	6
07	الصين	147	4

المصدر: جريدة الخبر اليومية الصادرة يوم 8 أكتوبر 2006. يتضح من خلال الجدول أن الإطار العام للاستثمار الأجنبي المباشر في سنة 2005 قد تغير في الجزائر، حيث تصدر الكويت قائمة الدول المستثمرة. تليها إسبانيا، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى، أي إنتاج مصنع لإنتاج الأمونياك بأرزيو من طرف المجمع الإسباني، إذ مل ينبغي التنويه في سنة 2005 فتمثل استثمارات جديدة.

المبحث الثالث: تحديات تمويل التنمية الاقتصادية في الجزائر:

هناك جملة من الشروط الأساسية التي على الجزائر أن تراعيها إذا كانت تريد فعلا تحقيقها، خاصة من خلال المخطط الخماسي التنموي 2010، 2014، الذي يؤدي إلى استكمال النقائص في جميع الميادين وهذا من أجل تحقيق تنمية اقتصادية فعالة.

المطلب الأول: إمكانيات الجزائر من التخفيف من الموارد النفطية

من خواص الاقتصاد النفطي الواضحة المتمثلة في أن تحسن أسعار النفط وتوفر السيولة النقدية، يقابلها ضعف نمو الناتج المحلي والتراكم المالي خارج قطاع المحروقات. ومن خلال التجربة السابقة في التنمية، يلاحظ أن بقدر ما كانت المداخل معتبرة بقدر ما كانت مقيدة مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة في الدول التي كانت تعتمد اعتمادا كليا على قطاع المحروقات كمصدر وحيد لتمويل التنمية وذلك بسبب مجموعة من العوامل الداخلية أهمها: (1)

- سوء التخطيط وسوء اختيار النماذج والاستراتيجيات التنموية.

(1) بلقاسم زباني، دور المحروقات في تمويل التنمية، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ومعالم التسير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، ص 108.

- سوء التسيير وقلة الكوادر الفنية زيادة على التخلف التكنولوجي.
- عدم القدرة على التحكم في النفقات العامة.

أولاً: تنشيط القطاع الصناعي:

لغرض إنهاء اعتماد الاقتصاد الوطني على النفط كمصدر وحيد في التراكم وتمويل التنمية، يحتم على الجزائر إعادة تحفيز كافة القطاعات الاقتصادية لتوفير الشروط اللازمة رغم أهمية القطاعين الآخرين للأسباب التالية: (1)

- القطاع السياحي في ظل الظروف الأمنية المالية، رغم تحسنها النسبي لا يمكن أن يؤدي دوره الكامل سواء على المدى القصير أو المتوسط مهما كانت الاستثمارات والتحفيزات المقدمة لهذا القطاع، بسبب الصورة المشوهة عن الجزائر حالياً في ذهن السائح الأجنبي، بالإضافة إلى استثمار دول الجوار بالصناعة السياحية واكتسابها الخبرة الواسعة، مكنتها من استقطاب الراغبين في التعرف على طبيعة وثقافة دول شمال إفريقيا.

بالنسبة للقطاع الزراعي، فقد نال قسطاً مهماً من الاستثمارات والقروض للفلاحين من جهة كما أن المنتجات الزراعية المحلية وهي النقطة الأهم تجد إقبالاً من المستهلك، ولا تعاني من منافسة المنتجات الخارجية بالحد التي تعاني منها المنتجات الصناعية المستوردة، لأن هذه الأخيرة حاملة للمعارف والتكنولوجيا المتطورة.

- ضعف الاستثمارات الأجنبية المباشرة واستثمارات القطاع الوطني الخاص في المجال الصناعي يحتم على الدولة في التدخل لتصحيح الاختلال وإسعاف الصناعة أمر ضرورياً لأن آلية السوق لم تعد قادرة لوحدها على تحريات الصناعة الجزائرية.

ثانياً: تأهيل القطاع الصناعي القائم:

بعد الاتفاق على إعادة جدولة الديون مع صندوق النقد الدولي وتنفيذ برامج تعديل هيكلية للاقتصاد وكل هذه الإجراءات مصحوبة بتقهقر مستمر، مما أصبح من الضروري على الدولة السعي للمحافظة على النسيج الصناعي القائم وإعادة تنشيطه، وهذا لا يعني العودة إلى هيمنة القطاع العام للاقتصاد، فتدخلها فقط يكون من خلال الاعتماد على ما يلي: (2)

- تحسين تجهيزات الإنتاج للمؤسسات القائمة من أجل منتج قادر على منافسة المنتجات المستوردة، خاصة وأن الاقتصاد الجزائري يمكن له الاستفادة من مستوى الأجور المنخفضة مما يقلل تكاليف الإنتاج.

- تشجيع الخوصصة في الصناعات التحويلية العمومية، مع الحفاظ على أقصى قدر ممكن من الوظائف في النسيج الصناعي، وتشجيع الاستثمارات والشراكة مع المستثمرين الأجانب.

- إعادة تأهيل القوة العاملة في الصناعة و تحويل تراكم الخبرات إلى قدرات إبداعية و رفع إنتاجية الفرد باكتسابه المعارف الذاتية التي تمكنه من الإبداع والانجاز العملي.

- إن القطاع الصناعي العمومي الجزائري له قيمته وقدرته التقنية ويشتمل على قدر كبير من طاقات النمو التي تحتاج إلى الإنعاش لكي يؤدي دوره في الاقتصاد الوطني ولذلك وبصرف

(1) عيسى مقلبد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، ص ص 176-177.

(2) محمود بودهان، الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر، دار الملكية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص ص 7-8.

النظر عن الأوضاع الظرفية، فإن خصائص السوق الجزائرية، والموقع الجغرافي وهي عوامل من شأنها أن تمكن هذا القطاع من أن يحدد لدى الشركاء الأجانب اهتماما تمكنه من التكيف التكنولوجي وتحقيق قدراته وإيجاد منافذ في السوق الدولية.

ثالثا: دعم صناعة البتر وكيمياويات:

يفرض على أي دولة نفطية أن تعمل على إقامة صناعة بترولية على الأقل، هذا من أجل ترقية الصادرات المصنعة (التكرير) بدلا من صادرات المحروقات في شكلها الخام. إن دعم الصناعات البتر وكيمياويات تعمل على تقليل من تصدير البترول الخام والغاز وتزيد من القيمة المضافة بتصدير المشتقات ومنتجات التكرير هذا من جهة، وتلبي الاحتياجات المحلية المتزايدة ومن المشتقات تطلبها قطاعات الصناعة والزراعة من جهة ثانية، من أجل توفير البدائل لتعويض النقص في بعض المواد أو المنتجات التي قد لا تتوفر محليا بشكل كافي، مثل الأخشاب والمعادن وغيرها. إن الصناعات البتر وكيمياوية لها منافع ومزايا هامة، لكن في المقابل لها جملة من الانتقادات ومن عيوبها ما يلي:

- التقنية العالمية المتطورة اللازمة لمواكبة التطور في طرق التصنيع المعقدة وسبب قلة العمالة المؤهلة المطلوبة التي تتمتع بمستوى علمي وتكنولوجي عالي، يستدعي الاعتماد على العنصر الأجنبي بشكل كبير أو في إطار عقود مشاركة.

- كثافة رأس المال المستمر في هذه الصناعة أي أنها مستهلكة لرؤوس الأموال، قد لا تتوفر لدى الدولة إلا بوجود فائض مالي ناجم عن الأسعار المرتفعة للمحروقات.

- تحتاج إلى احتياطات عالمية من الموارد النفطية لضمان استمرارها وتعتبر حالة الجزائر على غرار الدول النفطية مواتية للصناعة البتر وكيمياوية لما تملكه من إمكانيات وفيرة خاصة من الغاز.

- تتسم الصناعات البتر وكيمياوية من جهة على أنها ملوثة للمحيط، وهي أخطر ما يمكن أن يوجه لدى انتقاد.

لكن مزايا هذه الصناعات أعلى بكثير من مضارها لأن التوجه نحو صناعة البتر وكيمياوية هو ضرورة لاستعادة القدر الأكبر من القيمة المضافة من البترول والغاز.

إذ أن برميل البترول الخام عن سعر بين 15-17 دولار ترتفع قيمته على حوالي 20 دولار بتحويله إلى بنزين، ثم إلى 55 دولار بتحويله إلى بتر وكيمياويات أساسية مثل الإيثلين والبر وبلين ثم إلى 150 دولار بإنتاج البتر وكيمياويات النهائية وأخيرا ترتفع قيمته من 2700 إلى 3000 دولار بعد مرحلة الصناعات التكميلية، مما يوضح أهمية التصنيع البتر وكيمياوي بالنسبة للدول النفطية.

وإن كانت صناعة البتر وكيمياويات في بعض مراحلها تعتمد على تكنولوجيا كثيفة رأس المال وعمالة محدودة، فإن الأنشطة الاقتصادية أو الصناعية التكميلية التي تدخل منها البتر وكاويات كمدخلات، تتصف باستخدام حجم عمالة أكبر من القطاع الصناعي، الذي تحتاج بعض فروعها إلى المنتجات البلاستيكية، والنشاط الزراعي الذي يستخدم المخصبات الكيماوية وغيرها. (1)

(1) فريد البحار وآخرون، إدارة الشركات البترولية وبدائل الطاقة، قراءة إستراتيجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص ص 120-123.

رابعاً: توسيع النفاذ إلى الأسواق العالمية:

لقد أصبح السوق العالمية أكثر تنافسية وتعقيدا بين الدول فيما يتعلق بدخول الأسواق العالمية، أو بحث عن الأسواق الجديدة، وهذا يحتم على المؤسسات تحليل مصادر الطلب والعرض ودراسة مجموعات المستهلكين والمنافسين من كافة الجوانب والإستراتيجية المنشودة تتطلب ليس فقط حماية المؤسسات الوطنية (العامة والخاصة) من المنافسة الخارجية ولكن دفع هذه المؤسسات للتوجه نحو نمو الاستثمار خارج الوطن وضرورة غزو الأسواق العالمية وإثبات قدراتها في الخارج، لما لهذه الإستراتيجية من أهمية حيوية تتمثل في: (1)

- المشاركة في الإنتاج العالمي: من الضروري الخروج من النمط القديم وذلك بتوسيع الاستثمارات خارج المجال المحلي باعتبار أن طرق زيادة الثروة داخل حدود الدولة الإقليمية فقط ولكن من خلال المشاركة في جزء من الناتج العالمي، ولذلك على الشركات الجزائرية ومنها سونا طراك على الأخص أن تنتهج سياسة استثمارات خارجية للبحث عن نصيب لها من هذا الناتج العالمي.

- المنافسة الخارجية ضرورية للحفاظ على السوق الداخلية: في السوق المفتوحة ثبت أن احتفاظ أي مؤسسة على مكانتها في السوق الداخلية يمكن في قدرتها على المنافسة الخارجية، لأن ذلك يهيئها للمنافسة أمام الشركات الأجنبية القوية وأفضل من يقوم بهذا الدور من المؤسسات الجزائرية بالتوجه نحو الاستثمار بالخارج في الوقت الراهن هي شركة سونا طراك مما تملكه من خبرات ومركز اقتصادي عالمي.

خامساً: تنمية مصادر الطاقة المتجددة:

إن التحديات المستقبلية تجبر الجزائر على تبني سياسة طاقوية ولو بعيدة المدى، تهدف إلى تغطية احتياجاتها بمصادر الطاقة المتعددة كبديل الطاقة من المحروقات التقليدية المستعملة حتى الآن ولذلك فإن من الخيارات المتنوعة من المصادر المتعددة بالنسبة للجزائر يأتي خيار الطاقة الشمسية التي يرجى أن تكون طاقة للمستقبل لضوء الشمس مما يزيد عن 3000 ساعة شمس سنويا والذي تمكن التكنولوجيا الحديثة من تحويله إلى طاقة شمسية حرارية أو شمسية كهربائية ضوئية.

رغم أن الجزائر قد أنشأت أول معهد للطاقة الشمسية، وكانت تحت وصاية جامعة الجزائر 1972، إلا أنها تعرف تطورا في هذا الميدان وأول قرية تسير بالطاقة الشمسية في الجنوب الجزائري سنة 1998 بطاقة إنتاج كهربائية تقدر بـ 30.7 كيلو واط، ثم تطورت ووصل إنتاجها الكهربائي سنة 2002 إلى 725.5 ألف كيلو واط توفر طاقة لحوالي 1000 مسكن في عشرين قرية صغيرة من الجنوب الجزائري.

وإلى جانب إمكانيات خيار الطاقة الشمسية تملك الجزائر أيضا إمكانيات لتنمية خيار الطاقة الضوئية وهناك إمكانيات أخرى لم تتل بعد الرعاية الكاملة في مجال إنتاج الطاقة، منها توليد الطاقة من حركة الرياح التي تحتاج إلى البحث والتطوير التكنولوجي، ومصادر الطاقة من الحرارة الجوفية، حيث تمتلك الجزائر ما يقارب 200 نبع من مناطق مختلفة من البلاد.

(1) عيسى مقلبد ، مرجع سبق ذكره، ص ص 179- 181.

- إن آفاق 2020 يمكن أن تكون موعدا مهما في تطور الطاقات المتعددة (الشمس خاصة) بسبب وصول التطور التكنولوجي، من دون أدنى شك إلى مستويات من التقدم والفعالية، تضمن الاستعمال الدائم للطاقة المتجددة واستثمارها.

المطلب الثاني: ترقية دور القطاع الخاص المحلي في الجزائر

يمثل القطاع الخاص اليوم في الجزائر محور عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية نظرا لما يتمتع به هذا القطاع من مزايا وإمكانيات كبيرة تؤهله للقيام بدوره ريادي في شتى المجالات الاقتصادية والاجتماعية.

أولا: التحديات التي تواجه نمو القطاع الخاص المحلي في الجزائر:

على الرغم من الجهود التي تقوم بها الهيئات المكلفة بدعم وترقية الاستثمار في الجزائر من أجل تحسين بيئة الاستثمار وذلك من خلال سن القوانين والتنظيمات واللوائح التي تهدف إلى تنمية الاستثمارات المحلية، إلى أن الواقع العملي وضع الجزائر في المؤشرات الدولية لقياس جاذبية الاستثمار، يكشف عن وجود الكثير من العراقيل والمعوقات التي تحول دون نمو الاستثمارات الخاصة المحلية، ويمكن تصنيف تلك المعوقات فيما يلي:

أ- **البنية التحتية:** تفتقر الجزائر إلى المنطلق الصناعية المتكاملة التي تشمل على جميع المرافق وتتكامل فيها كافة الخدمات، بما فيه توفر منطقة جمركية حرة يتم فيها تخليص السلع المستوردة أو المصدرة وترتبط بشبكة الطرق البرية والسكك الحديدية، فالوضعية الحالية للمناطق الصناعية التي يتجاوز عددها 7 مناطق صناعية بمساحة تقدر بـ 12.5000 هكتار تمتاز بتدهور هياكلها القاعدية والتأخير الكبير الذي تعرفه فيما يخص التجهيزات إجراءات الحماية والأمن.

ب- **مناخ الاستثمار:** لم ينجح قانون الاستثمار في اجتذاب الاستثمار الوطني إلى الحدود التي كانت موجودة فيه وضالة حصة المشاريع الإنتاجية أو الخدمية التي تساهم في زيادة القيمة المضافة، وبالتالي فإن الاستثمارات تتحسن تدريجيا مع تصاعد الطمأنينة والثقة بالمستقبل. (1)

ج- **المعوقات الإدارية والتنظيمية:** يواجه الاستثمار الخاص في الجزائر عدة مشاكل إدارية وتنظيمية أهمها: (2)

- تعقد وطول الإجراءات والوثائق المطلوبة لإنشاء المشروع، حيث أن عملية تأسيس مؤسسة تتطلب المرور بـ 14 إجراء، يستغرق 24 يوما وتكلف 21.5% من دخل الفرد.
- ضعف البنية التحتية وعدم توفر الخدمات الأساسية للمستثمرين في مواقع الاستثمار.
- ثقل النظام الضريبي من حيث تعقد الإجراءات الجبائية وعدم الوضوح في التطبيق، وهو ما يترك المجال للتلاعبات والتفسيرات الشخصية التي تؤثر على بيئة الاستثمار.
- د- **مشكل العقار الصناعي:** يمثل العقار الصناعي أحد أهم العوائق التي يواجهها المستثمر في الجزائر، وقد توقف العديد من المشاريع الاستثمارية المهمة بسبب هذا المشكل، فصعوبة الحصول على قطعة أرض مهيأة لمزاولة نشاط استثماري بالإضافة إلى الارتفاع الفاحش في

(1) عماري جمعي، إستراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، تخصص تسير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012، ص ص 119-121.

(2) ساعد بوراوي، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر- تونس- المغرب)، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة باتنة، 2008، ص 163.

أسعار العقارات القابلة للاستغلال بسبب المضاربة وتعقد وتعدد الإجراءات الإدارية والقضائية كلها تعيق نمو القطاع الخاص في الجزائر. (1)

هـ- **مشكل الفساد:** يعتبر الفساد ظاهرة عالمية تحد وتقلص من فعالية الاستثمار الخاص، ويظهر تأثير الفساد على الاستثمار المحلي باعتباره تكليف إضافية يدفعها المستثمر وبالتالي امتصاص جزء من أرباحه، وقد صنفت الجزائر في المرتبة 99 عالميا ضمن مؤشر مدر كرات الفساد لسنة 2007.

و- **مشكل القطاع الموازي:** في الجزائر حددت وزارة التجارة 566 سوق موازية بمساحة إجمالية قدرها 2.7 مليون متر مربع، فيها أكثر من 100 ألف متدخلا أي 10% من مجموع التجار المسجلين في السجل التجاري، وأكدت الإحصائيات الرسمية أن القطاع الموازي في الجزائر يسيطر لوحده على 40% من الكتلة النقدية المتداولة في السوق الوطنية.

ثانيا: متطلبات ترقية القطاع الخاص المحلي في الجزائر:

لقد تعد متطلبات القطاع الخاص في الظروف الجديدة، ومجالات أنشطته، خاصة وأمام نظام جديد يلعب فيه هذا القطاع الدور الرائد في هيكل الاقتصاد وتنميته وينمو ويتطور تبعا للخطوات التي تتبعها كل دولة في عملية التمويل، وهي كالتالي: (2)

أ- **الميل نحو الادخار والمؤسسات الادخارية:** لكي ينجح هذا القطاع ويصبح ذو فعالية اقتصادية تنموية يجب توفر الميل نحو الادخار والمؤسسات الادخارية وتوظيف المدخرات في استثمارات مختلفة، ويكون هذا في إدراك الأفراد والمجتمع لأهمية هذه المدخرات والراغبين بتحويلها إلى استثمارات حقيقية في مختلف الأنشطة الإنتاجية والخدمية، بالإضافة إلى استحداث وسائل وآليات كفيلة بتحويلها كأسواق الأوراق المالية والبنوك التجارية ومؤسسات متنوعة مثل شركات التضامن وشركات المساهمة وشركات الخاصة.

أ- **وجود رجال الأعمال:** لرجال الأعمال القدرة على الأداء التنافسي وفهم السوق، ولديهم القدرة على التنبؤ والتوقع والإبداع في التنظيم في الإنتاج وفي التسويق والقدرة على مسايرة العصر والتعامل معه بدرجة عالية من الفهم والإدراك والفتنة للعملية الاستثمارية والإنتاجية، والإلمام بعلم الاقتصاد من العلوم الأخرى وزيادة ثروة رجال الأعمال التي تؤدي إلى زيادة ثروة المجتمع وزيادة الإنتاج المحلي الإجمالي، وبالتالي زيادة الدخل وزيادة نصيب الفرد منه، ويؤدي بالمقابل إلى تحسين استمرار الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما يعني نجاح القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية.

ج- **خلق مناخ مناسب لإنعاش اقتصاديات السوق:** لكي يؤدي القطاع الخاص دوره بصورة جيدة في النشاط الاقتصادي لا بد من تهيئة البيئة الاقتصادية وخلق مناخ مناسب يقدر أن يلعب دوره فيه، إن معظم الدول اتجهت نحو تشجيع هذا القطاع وإعطائه الدور الريادي في الاقتصاد والتنمية، أصبح من الواجب تهيئة البيئة المناسبة لعمله، وذلك بإزالة كل العراقيل والقيود التنظيمية والتشريعية وإيجاد المناخ المناسب.

و- **توفر البنية التحتية:** إن وجود بنية تحتية تغير من المتطلبات الأساسية للقطاع الخاص، حتى يقوم بدوره في الاقتصاد والتنمية الاقتصادية، ويقوم على استثمار أمواله في أنشطة

(1) مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب ، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، عدد 07، 2009-2010، ص 147.

(2) محمد كريم قروف ، دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2009، ص ص 35-36.

مختلفة مكونة للاقتصاد الوطني، وتجسيد البنية التحتية المتعلقة في (الطرق، الموانئ، المطارات، الكهرباء والغاز، مياه الصرف الصحي... الخ) للتشجيع وتحفيز الاستثمار في المناطق المختلفة داخل البلد الواحد بما لها من فوائد عديدة في خدمة الحركة داخل المجتمع وتغذية المشاريع وإعدادها بالمواد الأولية المادية والبشرية، وسهولة تصريف المنتجات إلى مستهلكيها في الداخل والخارج في أقل وقت ممكن وبأسعار منخفضة، تساعد هذه البنية المستثمرين على متابعة كل جديد والقدرة على إجراء التعديلات على منتجاتهم بما يتناسب مع التطورات الجارية في مجال التكنولوجيا والتقنيات الحديثة.

المطلب الثالث: ترقية دور القطاع الأجنبي في الجزائر

رغم الجهود المبذولة منذ بداية التسعينات لتحسين مناخ الاستثمار في الجزائر والتي أدت إلى تحقيق نتائج إيجابية على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية، إلا أنه لا زال غير مؤهل تأهيلا كافيا ليس فقط لاستقطاب المستثمرين الأجانب، بل حتى لإشراك القطاع الخاص المحلي في تحقيق التنمية المنشودة.

أولاً: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

إذا كان ضعف استقطاب الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال فترة التسعينات مرده إلى عدم الاستقرار السياسي، والانفلات الأمني الذي عاشته البلاد آنذاك، ويمكن أن نلخص المعوقات في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية، والتي حالت دون تعزيز الجزائر لمكانتها في استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتي تتضح في النقاط التالية:

أ- محدودية الأداء الاقتصادي والاجتماعي للإصلاحات:

بالرغم من نجاح الإصلاحات الاقتصادية في ضبط التوازنات المالية والنقدية، إلا أنها لم تؤدي إلى تحسين القدرة التنافسية للاقتصاد الوطني، وزيادة قدرته على التكيف بفعل استمرار جمود بنية النمو الاقتصادية، مما يستوجب صياغة بدائل وإعداد استراتيجيات فعالة من شأنها تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج الإيجابي في الاقتصاد لعالمي، وفقا للتحديات التي فرضتها العولمة بمختلف مظاهرها. (1)

1- الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي: إن الاعتماد المفرط لسياسات التنمية على موارد النفط في ظل فترة الاقتصاد المخطط أدت بالاقتصاد الجزائري إلى حالة الانهيار بدءاً من عام 1986، وبالرغم من تبني الإصلاحات إلا أن الصفة لا زالت ملازمة للاقتصاد الجزائري، ومن بين المؤشرات التي توضح ذلك نجد: (2)

• **جمود بنية النمو الاقتصادي:** على الرغم من تحسن مستويات النمو الاقتصادي إلا أن بنيتها لا زالت تنير انشغالات حادة، فسعر برميل النفط يتحكم في نسبة كبيرة من النمو ويجعله غير مؤكد وتابع لعوامل خارجية.

• **جمود هيكل الصادرات:** بالرغم من تبني الجزائر للشروط التي تشدد عليها مؤسسات التمويل الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي)، والتي تقضي بضرورة رفع الرقابة المفروضة على التجارة الخارجية، لزيادة الإنتاجية واستيراد التكنولوجيا والتخصيص الأمثل للموارد، إلا أن هيكل الجزائر بقي يتكون في أغلبه من صادرات

(1) منصور الزين، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني، ماي 2005، ص 142.

(2) حمزة بن حافظ، مرجع سبق ذكره، ص 168.

المحروقات والزيادة التي شهدتها الصادرات خصوصا مع بداية الألفية الثالثة مردها إلى ارتفاع أسعار النفط وزيادة الكميات المصدرة من هذه المادة.

• **استمرارية تهديد القاعدة المالية للدولة:** مازالت الموازنة العامة تمول أساسا من الجباية البترولية والتي تعززت أكثر في السنوات الأخيرة بالرغم من تبني الإصلاحات الضريبية، وإن كان ذلك يفسر في جزء منه بإغلاق العديد من المؤسسات العامة، وكثرة الإعفاءات الرامية إلى تشجيع الاستثمار والتصدير.

2- ضعف أداء القطاع العام:

بالرغم من أن سياسات الإصلاح الاقتصادي أولت أهمية كبيرة لتحسين أداء القطاع العام، إلا أنها لم تؤدي إلى تفعيل أدائه، بل أدت إلى غلق العديد من مؤسساته، وتسريح العديد من العمال (نصف مليون عامل).⁽¹⁾

3- القطاع الخاص وتطور القطاع الموازي:

نتيجة لانسحاب الدولة من الحياة الاقتصادية، فقد بدأ القطاع الخاص يشغل مكانة هامة في بعض القطاعات خصوصا الزراعة، والبناء والأشغال العمومية والتجارة والخدمات، فقد ارتبط توسع هذا القطاع أساسا بزيادة الاستيراد وبالتالي تهديد المنتجات المحلية وتوسيع الأنشطة الغير رسمية، وما لذلك من انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني ومنظومة الحماية الاجتماعية.⁽²⁾

4- **القطاع المالي:** تقوم الأنظمة المالية الحديثة بعدة وظائف لتعزيز فعالية الوساطة المالية من خلال تخفيض تكاليف المعلومات والمعاملات، وتشجيع الاستثمار بتمويلها لفرص الاستثمار المربحة، مما ينعكس إيجابا لتعزيز النمو الاقتصادي وتحسين مناخ الاستثمار. وقد بقي النظام المصرفي الجزائري بمثابة مؤشر سلبي للمستثمرين الأجانب، فبالرغم من تدعيم البيئة المصرفية بمصارف خاصة محلية وأجنبية، إلا أنها لم تساهم فعليا بالتكفل بتمويل الاستثمارات وخلق جو المنافسة الذي كان منتظرا لترقية الفعالية والأداء، وذلك بسبب غموض ظروف العمل التي عززت درجة المخاطر.⁽³⁾

5- **الأداء الاجتماعي للإصلاحات الاقتصادية:** ترافق سياسات الإصلاح للمؤسسات المالية والنقدية الدولية وإجراءات تكون وخيمة على الجانب الاجتماعي، نتيجة تدهور القدرة الشرائية والتوزيع الغير عادل للدخل، وسلبات عملية الخصخصة مما ينعكس سلبا في ارتفاع معدلات البطالة وتفشي الأمراض والجهل.

ب- عراقيل البيئة السياسية:

بالرغم من تجاوز الجزائر لحالة العنف والانفلات الأمني التي عاشتها خلال عشرية التسعينات، والتي كانت سببا مباشرا في ضعف تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد خلال تلك الفترة؟، ورغم الجهود المبذولة من طرف الدولة من أجل تحسين صورة الجزائر إلى أنه لمك يمنع بقاء التردد قائما في نفوس العديد من المستثمرين الأجانب، لأن إشكالية

(1) المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "عناصر مطروحة للنقاش"، الدورة العادية العامة السادسة والعشرون، جويلية 2008، ص 38.

(2) نفس المرجع، ص 39.

(3) صالح صالح، "الآثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في تأهيل الاقتصاد"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، العدد الأول، 2002، ص 52.

الاستقرار السياسي تشتمل إلى جانب الخلو من حالات العنف، ومختلف التوترات، إعادة النظر في مهامها وهيكلها، واحترام حقوق الإنسان ومحاربة الفساد والبيروقراطية، هذا ما يعرف بالحكم الراشد.

ج- المعوقات الإدارية:

بالرغم من إصدار القوانين الخاصة بتشجيع الاستثمار وحمايته، والسعي لتعديلها فيما يتلاءم مع رغبات المستثمرين الأجانب، وتقديم المزايا والتسهيلات، وإنشاء الإطار المؤسسي، إلا أن ذلك لم يواكب تحسين أداء الإدارة الجزائرية، وما ينقص حاليا هو تجسيد هذه القوانين لكي تساهم فعليا في تحسين مناخ الاستثمار. (1)

د- البنية التحتية:

تلعب البنية التحتية دورا لا يقل أهمية عن المتغيرات السياسية والاقتصادية والقانونية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، ولتقييمها في الجزائر نتطرق إلى: (2)

1- الاتصالات والمعلومات: يتوقف تقدم الدول في الوقت الحالي "عصر المعلومات على مدى تواصلها وارتباطها من خلال أنظمة الاتصالات الحديثة وشبكة المعلومات، وتعاني الجزائر نقصا في هذا المجال ومستوى انتشار الانترنت وذلك يرجع لاحتكار الجزائر للاتصالات.

2- النقل والمواصلات: أولت مخططات التنمية في الجزائر أهمية بالغة لتطوير شبكة المواصلات، مما أدى إلى تحقيق انجازات مهمة، خاصة في برنامج الانتعاش الاقتصادي ودعم النمو الاقتصادي إلا أنه لازالت شبكة المواصلات والنقل تعاني عجزا في تلبية طلبات المستثمرين لاسيما في مجال السكك الحديدية، والمنافذ البحرية حيث أن ثقل الإجراءات في مجال الاستيراد وتصدير شحنات وكذا ضعف نوعية الخدمات المقدمة، وارتفاع تكلفتها، يقف عائقا أمام الوصول والنفاد إلى مختلف الأسواق العالمية، وبالتالي استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وتعزيز نمو الاقتصاد.

ثانيا: الشروط وتدابير الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

أ- الاستقرار السياسي والاقتصادي: إن البيئة الأساسية التي تتميز باستقرار النظام السياسي وبدولة القانون والطمأنينة كلها عوامل ايجابية تنسم بالأهمية بالنسبة للشركات الأجنبية وتنفيذ الأبحاث التجريبية إذ أن هناك ارتباط سلبي بين عدم الاستقرار السياسي وتدفقات الاستثمار الأجنبي .

حيث إن الأولى تلعب دورا هاما في عدم إثارة مخاوف الشركات الأجنبية خاصة الشركات المتعددة الجنسيات ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل يجب أيضا أن يتجسد واقعا سيادة القانون من خلال القضاء ونزهته والسيطرة على الفساد، كما أنه في الجانب الاقتصادي والمالي فإن السياسة الاقتصادية تلعب دورا هاما في تحديد النمو من ثم السرعة في التكامل العلمي ومن أجل سياسة فعالة تخص الاقتصاد الكلي يجب العمل على: (3)

- وضع سياسة نقدية سليمة وذلك لأجل ضبط أسعار الفائدة وعدم المغالات في أسعار الصرف وجعلها أكثر مرونة.

(1) عمار عماري، معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر وسبل تفعيله في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي الثاني، 14 نوفمبر 2005، ص 23.

(2) حمزة بن حافظ، مرجع سبق ذكره، ص 187-188.

(3) عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، قطر، 2002، ص 53.

- لإقامة عملية الخوصصة وتشكل هذه الأخيرة سمة الانفتاح الاقتصادي وهي ذاتها أداة من أدوات جذب الاستثمار من أجل تدعيمها.

- تحرير التجارة الخارجية واتخاذ خطوات حقيقية من أجل الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

ب- التشريعات والحوافز: يستوجب اتخاذ تدابير أخرى من شأنها دعم المناخ الاستثماري وجعله أكثر ملائمة وهي:

1- الإطار القانوني: يجب على الجزائر أن تحسن من سياستها أكثر لجذب الاستثمار من خلال:

- أن تتسم النصوص القانونية بالوضوح من حيث الدعوة الصريحة للشركات الأجنبية بالاستثمار، الضمانات، كيفية تسوية النزاعات.

- أن تكون أداة تحقيقه في ترجمة سياسيات المتبعة إلى إجراءات حقيقية تحقيق الأهداف المسطرة، حيث نجد أن الجزائر منذ بداية الإصلاحات صاغت ثلاثة قوانين للاستثمار غير أن المشكلة في بلادنا ليست في القوانين ولا كن في تطبيقها حيث أشار تقرير الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ألتنكادا أن الجزائر تحتل المرتبة السادسة بنسبة 21 ٪ من الآراء التي ترشحها كإحدى الجهات الرئيسية للاستثمار في الفترة 2006/2005م والسبب راجع إلى غياب إستراتيجية واضحة المعالم في مجال الاستثمار لطمأنت أصحاب رؤوس الأموال.⁽¹⁾

2- الإطار التحفيزي: تجدر الإشارة إلى تحديد الحوافز وشروط منحها تختلف من دولة إلى أخرى هذا راجع إلى اختلاف الأهداف وشروط منحها، التي تعكس في حقيقة الأمر أولويات الدول في الجانب الاقتصادي.

أما بخصوص الأنواع التي تتخذها تلك الحوافز فيمكن توضيحها فيما يلي:⁽²⁾
1-2- الحوافز المالية: وتتلخص فيما يلي:

- إمكانية الحصول على القروض بمعدلات فائدة منخفضة.
- إمكانية تحويل جزء من رأس المال وكذلك تحويل الأجور والمرتبات للعمال الأجانب.

- ضرورة توفير العملة الصعبة وإزالة القيود على سعر الصرف.

2-2- الحوافز الضريبية: تتمثل هذه الحوافز فيما يلي:

- الإعفاءات من ضرائب نقل الملكية عند اقتناء عقارات تدخل في إطار المشاريع التي يراد إنجازها.

- الإعفاءات للسلع المستوردة التي تدخل ضمن متطلبات إنجاز المشاريع الاستثمارية.

ج- توفير بنية تحتية قوية خاصة في مجال الاتصال:

فمن أهم الشروط الأساسية فيعصر العولمة والاقتصاد الجديد هذا العمل على إستراتيجية التنمية تعتمد أساسا على تكنولوجيا الإعلام والاتصال وذلك بتوفير بنية تحتية معلوماتية قوية.

الجزائر أما تحديات ضرورية لتحويلها من حالة المستورد الصناعي الصافي إلى حالة المصدر والمصنع، حيث إن وجود أقطاب تكنولوجية توجه وتحول المعرفة والتكنولوجيا

(1) جريدة الخبر، 27 ديسمبر 2005، ص 6.

(2) فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة الشباب الجامعية، مصر، 2000، ص 79.

نحو الجامعات، مؤسسات البحث والتطوير والأسواق هذا ما يؤدي إلى خلق الذكاء الاقتصادي الذي لا غنا عنه للمتعاملين الاقتصاديين.
ثالثا: الشروط والتدابير المكملة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر مع توفر الشروط الأساسية يجب كذلك ضمان الشروط الإضافية وتمثل هذه الشروط فيما يلي: (1)

أ- حجم السوق ومعدل نموه

إنما يدفع الشركات الأجنبية للاستثمار في حد ذاته تطور ونمو السوق في المستقبل فالمستثمرون الأجانب يجذبهم أكثر المناطق التي تشهد ديناميكية كبيرة التي توفر فرص جديدة للاستثمار، ففي أول تقدير قام به مكتب الاستثمارات العربية للاستثمارات وصحيفة الشرق الأوسط في جوان 2000 والذي يتعلق في وضع السوق الجزائرية، حيث يؤكد التقرير أن السوق الجزائرية تمتلك قدرات كبيرة وتتيح فرص عديدة وهي سوق عرفت تحولات هامة حيث أن قيمة الصادرات خارج المحروقات لا تتعدى 600 مليون دولار سنة 2001 وأشارت الهيئة الفرنسية "سيان" وهي جمعية تضم أهم المتعاملين والمستثمرين الفرنسيين أن الجزائر تصنف من قبل المتعاملين والمستثمرين عن 2005 كأهم منطقة تسجل فيها أعلى نسب الربح والفائدة، حيث يقر الفرنسيون أن السوق الجزائرية تتضمن العديد من نقاط القوة

ب- توفر الموارد البشرية المؤهلة :

تستعمل الشركات العالمية تقنيات إنتاج عالمية ومتطورة ذات قيمة مضافة عالية وبالتالي توفر عرض عمل منخفض التكلفة وبتأهيل ضعيف لا يعتبر عنصرا جاذبا للاستثمار الأجنبي وعليه يستوجب على الجزائر أن تتيح أكثر الأساليب فعالية لجعل موقعها أكثر جاذبية عبر اتخاذ تدابير في هذا الجانب من خلال:

- التنسيق بين مراكز التكوين المهني والقطاعات الاقتصادية من خلال تكييف عمل هذه المراكز مع الاحتياجات المحددة من قبل تلك القطاعات.
- تنسيق أيضا بين الجامعات والمعاهد من جهة والقطاعات الاقتصادية من جهة أخرى.

- الاستعانة بالخبرة الأجنبية.

- إعادة الأدمغة التي اغتربت في الخارج.

- تخفيض القيود المفروضة على استخدام المستخدمين الأجانب.

ج- توفر نسيج من المؤسسات المحلية الناجحة:

إن توفر شبكة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر أحد الشروط المهمة لجذب المستثمرين، حيث أن توفر هذه الشبكة من المؤسسات المحلية يفتح الفرصة أمام الشركات العالمية للقيام بعمليات الاندماج والتملك التي تبلغ حوالي نصف حجم الاستثمار الأجنبي المباشر سنويا.

رابعا: الآفاق المستقبلية للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

(1) حجلة سعيد حازم، دور الاستثمار المباشر في مؤسسة اقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل قطاعي، جامعة قلمة، دفعة 2010 / 2011، ص 120

تسعى الجزائر من خلال المخطط الخماسي التنموي 2010 / 2014 إلى استكمال
النقائص من خلال فتح جميع القطاعات للاستثمار الأجنبي المباشر ومن أجل تحقيق
تنميتها الاقتصادية في برامجها التنموية تتمثل فيما يلي: (1)
أ- في مجال الصناعة :

تعرف السوق الجزائرية ديناميكية كبيرة في مختلف منتجات الصناعة ولا يغطي الإنتاج
الوطني سوى جزء صغير من حاجة السوق وتقدر بأكثر من 5 مليار دولار بالنسبة للموارد
الصناعية، وما يلاحظ هو تراجع القطاع العمومي تدريجيا حيث أصبح نصيبه يقل عن
2005 في قطاعات التحويلية وصناعة الورق وأصبح القطاع الخاص يمثل النسبة الأكبر.
وقد أعلنت وزارة المساهمات وترقية الاستثمار أن هناك 7 قطاعات صناعية في
الإستراتيجية الحية وتتمثل هذه القطاعات في صناعة مواد البناء، الصناعة الكهربائية
والإلكترونية

صناعة الأدوية والصناعات الغذائية وأكدت الوزارة علي ضرورة فتح السوق الجزائرية
أمام الاستثمار الأجنبي المباشر و التركيز علي الخوصصة من اجل تطوير حمل الاستثمار
لإعطاء دفعة قوية للصناعة ودعم الاقتصادي في الجزائر.

ب- في مجال الزراعة :

في هذا القطاع هناك تبعية قوية متزايدة لموردات في مجالات الجنوب القمح الصلب القمح
اللين، الحليب و السكر وتسعي الجزائر في مجال الزراعة لجذب هذا النوع من الاستثمارات
ليكون منتجا، وهذا يشكل عامل ايجابي في تطوير هذا القطاع وترقية المنتجات الزراعية.

ج- التأمينات :

يعرف قطاع التأمينات في الجزائر تحولات هيكلية مهمة حيث توجد إلي اليوم 17 شركة
تأمين عمومية الو خاصة علي مستوي السوق الجزائرية هذه الشركات منظمة في شكل أسهم
او شركات تضامن :

هناك شركة تأمين مباشر معتمدة لممارسة عمليات التأمين المتعلقة بكل القطاعات بما فيها
إعادة التأمين .

-ثلاثة شركات عمومية للتأمينات المتخصصة.

- شركة "سي" "اس" "اش" شركة هامة تمثل أهم مؤمن لقطاع المحروقات .

- تعاديتن للتأمينات المتخصصة ، الصندوق الوطني لتأمين الفلاحي بنسبة للتأمينات
الفلاحية وتعاضدية عمال التربية الوطنية و الثقافية .

- شبكة توزيع منتجات التأمين.

و للوصول إلي إستراتيجية مثلي لعمليات التأمين مستقبلا يجب :

(1) صرية زرقين، دور الاقتصاد الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية للدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة
الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، 2008، ص ص 156-157.

- التحكم في التكاليف وتخفيف وفيات الحجم.
- تطوير حصص جديدة في السوق
- التسيير الحسن للموارد.
- تحسين نوعية الخدمات بإدخال تقنيات تسيير و تعميم المعلومات في كل مستويات النشاط
- ترقية الشبكة التجارية من خلال إدخال وسطاء التأمين.
- زيادة تدعيم رأس مال المؤسسة التأمينية من أجل مواكبة كل التطورات الاقتصادية.
- د- في المجال السياحي:
- أعطت الجزائر اهتماما كبيرا للقطاع السياحي في الفترة الأخيرة مضررة للأهمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء وهذا بغية الارتقاء بالسياحة الجزائرية وجعلها مقصدا دوليا يهدف إلى جعل مداخنها بديلا لمداخل المحروقات ولتحقيق ذلك قامت الجزائر بعدة إجراءات منها:
- فتح هذا القطاع على الاستثمار الأجنبي المباشر.
- سن تشريعات وقوانين لتشجيع هذا الاستثمار وأهمها قانون 2003/01 الذي جاء من أجل إنعاش هذا القطاع في إطار إستراتيجية لتنمية مستدامة لقطاع السياحة في أفق 2015 منها:
- خلق محيط ملائم وضروري لترقية الاستثمار وتطوير الشراكة في مجال السياحة وإدخال الجزائر كمنظمة سياحية في السوق الدولية عن طريق تطوير الصور السياحية.
- إعادة تأهيل المؤسسات الفندقية والسياحية.
- تأسيس الوكالة الوطنية لتنمية السياحة من أجل فحصها وترقية الاستثمارات السياحية.
- إعادة برنامج للخصوصية في شكل عروض لبيع الفنادق التابعة لشركة تسيير مساهمات الدولة السياحية والفندقية.
- وفي هذا الإطار تم تحديد 174 منطقة توسع سياحي على المستوى الوطني وإدراج كمية الاستثمار في هذا القطاع ضمن المكلفات القطاعية الكبرى مثل ما يخص مشاريع الهضاب العليا والجنوب ويرتكز العمل على توفير مؤهلات طبيعية ومادية وتاريخية وهي مؤهلات مشجعة للتدفق السياحي ومدعمة لهذا النوع من الاقتصاد.

خلاصة

من خلال ما سبق تم التوصل إلى أن الجزائر كغيرها من الدول النامية تعاني من مشاكل جمة من بينها نقص مواردها المحلية، مما أدى بها اللجوء إلى المصادر الخارجية لاسيما تلك التي من شأنها أن تساعد على دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة وأن الجزائر تعتمد على استخدام النفط كمحرك

للتنمية وتنفيذ البرامج والانجازات الهيكلية الاقتصادية اللازمة لذا يجب أن تضع سياسة اقتصادية فعالة ذلك من خلال تنشيط والاعتماد على القطاعات الأخرى وعدم الاعتماد فقط على الموارد النفطية إلى جانب ترقية الاستثمار المحلي الخاص والعمل على توفير كل الشروط والتدابير اللازمة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

الخاتمة:

تسعى كافة الدول النامية إلى ربح رهان التنمية الاقتصادية، وتضع من أجل ذلك البرامج والسياسات المختلفة إلا أن الاتفاق الحاصل بين جميع الاقتصاديين يكمن في استحالة تحقيق تنمية اقتصادية دون توفير التمويل اللازم الذي يعد مشكل وعائق أمام تحقيق هذه الأخيرة.

ولتحقيق ذلك ارتأينا دراسة مصادر التمويل بصفة عامة الداخلية منها و الخارجية، وذلك بغرض تحديد الأهمية النسبية لكلا المصدرين وكانت الدراسة تتضمن تحديد المصادر والدور الذي تلعبه في تمويل التنمية الاقتصادية هذه الأخيرة على مختلف مصادر التمويل الداخلية والخارجية وما هي أهم المصادر المبتكرة والبدائل التمويلية المستحدثة على المستوى المحلي والدولي.

وبناء على ما تناولناه في هذه الدراسة نخلص إلى النتائج التالية:

- التنمية الاقتصادية ليست عملية سهلة فهي تتطلب مجموعة من المصادر لتمويلها، والتي من بينها التمويل المحلي، الذي يعتبر أهم عنصر تتطلبه التنمية الاقتصادية، ونظرا لعجز هذا المورد عن توفير رأس المال الكافي لتمويل الاستثمارات المطلوبة لضمان تحقيق معدل مناسب للتنمية، كان لا بد من اللجوء للمصادر الخارجية لاسيما تلك التي من شأنها أن تساعد في دفع عجلة التنمية.
- في ظل التطورات العالمية المعاصرة، التي يمر بها الاقتصاد العالمي حاليا، والمتمثلة في العولمة، قام المجتمع الدولي بتقديم إجراءات وتدابير لمواجهة تحديات التمويل لأغراض التنمية في العالم بأسره، و لاسيما الدول النامية، وذلك من خلال مؤتمر "مونتيري"، والذي جاء بمجموعة من الإجراءات تمثلت في:
 - تعبئة الموارد المالية المحلية، واجتذاب تدفقات رؤوس الأموال الدولية، من خلال تهيئة البيئة الداخلية المواتية، والحد من هروب رؤوس الأموال، وتشجيع القطاع الخاص واجتذاب الاستثمارات والمساعدات الدولية واستخدامها استخداما فعالا، وإقامة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مكافحة الفساد تنمية الموارد البشرية، تعزيز القطاع المالي المحلي وتطويره.
 - تعبئة الموارد الدولية وذلك من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر وغيره من التدفقات الخاصة.
 - تعزيز التجارة الدولية بوصفها قاطرة للتنمية من خلال تحرير التجارة في الصناعات التي تحتاج إلى كثافة في الأيدي العاملة والاتجار في الخدمات، والحدود القصوى للتعريفات الجمركية، تعزيز دور الاتفاقيات الإقليمية ودون الإقليمية ومناطق التجارة الحرة، على نحو يتفق ونظام التجارة المتعددة الأطراف في بناء نظام أفضل للتجارة العالمية.

- زيارة التعاون المالي والتقني الدولي لأغراض التنمية وذلك من خلال حث الدول المتقدمة على تخصيص 0.7% من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية للدول النامية، التسليم بتقصي موارد تمويل ابتكارية بشرط ألا تفرض تلك الموارد عبئاً مرهقاً على الدول النامية.
- تخفيف عبء الدين الخارجي وذلك من خلال إستراتيجيات شاملة معدة لرصد وإدارة الديون الخارجية بما في ذلك سياسات الاقتصاد الكلي السليمة وإدارة الموارد العامة، كذلك التأكيد على ضرورة قيام صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بمراعاة التغيرات الأساسية في قدرة الدول النامية على تحمل الديون من جراء الكوارث الطبيعية والصدمات الحادة التي تتعرض لها معدلات التبادل التجاري أو بسبب الصراع.
- تعزيز الانسجام والاتساق فيما بين النظم النقدية والمالية والتجارة الدولية لأغراض التنمية، وذلك من خلال مواصلة تحسين الإدارة الاقتصادية العالمية، وتعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة في تشجيع التنمية وثقافة المشاركة الفعالة والعادلة للدول النامية في صياغة المعايير والقوانين المالية، تعزيز التعاون الدولي في مجال الضريبة، من خلال تحسين الحوار بين السلطات الوطنية وزيادة تنسيق أعمال الهيئات المتعددة والمنظمات الإقليمية المعنية .
- وبالرغم من قيام البلدان الإفريقية ببذل بعض الجهود لتعبئة الموارد المحلية، فإن معدلات الادخار لا تزال غير كافية بالنظر لمتطلبات الاستثمار كما تساهم المؤسسات المالية المختلفة (المصارف والأسواق المالية) في عرقلة تعبئة موارد الادخار مما يرفع تكاليف أقساط المخاطر القطرية، ويضعف الجهود الرامية لتعبئة الموارد الخارجية، وبالتالي ينبغي تحسين هياكل المصارف وإدارتها والاستفادة من إمكانيات الأسواق الرأسمالية، ومؤسسات التمويل المتناهي الصغر من أجل تعبئة الموارد.
- ارتفاع كمية الاستثمار الأجنبي المباشر لكنها لا تزال غير كافية للمساعدة في التعجيل بتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية.
- كما أنه لا يزال تحول الدول الإفريقية من دول منتجة لسلع أساسية إلى بلدان مصدرة لمنتجات دينامية والذي يمثل تحدي رئيسي يقف في وجه تحقيق الهدف النهائي لتوافق أداء مونتيري وهو الحد من وطأة الفقر.
- إن الصحة هي المجال الذي خصص له معظم ما جرى جمعه حتى الآن من أموال في إطار التمويل المبتكر للتنمية غير أنه يتوقع أن تتاح في المستقبل القريب مبالغ كبيرة من التمويل الإضافي للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه. وتنتزع الآليات القائمة إجمالاً إلى إعطاء الأولوية لتمويل المنافع العامة العالمية بدلاً من دعم عمليات إنمائية أوسع نطاقاً على الصعيد الوطني.

- لصيغ التمويل الإسلامي تأثيرا مباشرا على إناج التنمية الاقتصادية والعمل على تحقيق العدالة في توزيع الدخول والأرباح والخسائر بين المستثمرين، والمساهمة الفعالة في القضاء على مشكلة تعطيل الأموال وتعميم العدالة على أسس سليمة.
- أما فيما يخص الجزائر:

1. أمام الجزائر تحديات كثيرة لا بد من تجسيدها، وذلك من خلال مواصلة البرامج التنموية التي استهلتها مع بداية الألفية.
2. لقد ارتبطت معظم المصادر المالية للمخططات التنموية بمداخل قطاع المحروقات، مما جعل هذا الأخير خاضع للتقلبات الاقتصادية العالمية، كما تميزت العشرية الأخيرة بانعدام سياسة واضحة في تعبئة المدخرات المحلية خاصة مدخرات القطاع الخاص.
3. يعتبر القطاع الزراعي الخاص من بين أهم القطاعات المحققة للفوائض المالية بعد قطاع المحروقات.
4. يعاني الاقتصاد الجزائري من وجود فجوة كبيرة بين الإمكانيات التي يكتسبها لاسيما على المستوى الجغرافي والبشري والنتائج المحققة للاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات.
5. إن المشكل الذي يعاني منه الاقتصاد الجزائري لا يكمن في نقص الإمكانيات، وإنما يتمثل المشكل الحقيقي في عدم استغلال الموارد المتاحة استغلالا أمثل وعقلاني، وبالشكل الذي يضمن تقدما أكثر للاقتصاد الوطني.
6. بعد برهنة الاستثمار الأجنبي المباشر على فعاليته على مستوى الدول النامية أصبحت الجزائر مطالبة بالاهتمام بهذا المورد وذلك من خلال خلق مناخ اقتصادي وسياسي ناجح وقادر على استقطاب أكثر للاستثمارات الأجنبية.

بعض المقترحات:

يمكن إعطاء بعض المقترحات في مجال تمويل التنمية في الجزائر والتي تتمثل في:

- تنويع الصادرات وعدم الاعتماد على المحروقات، وبالتالي تقليل المخاطر من التقلبات في أسعار البترول وذلك من خلال تطوير القطاع الصناعي وإعداد تصور واضح عن إعادة الهيكلة الصناعية، ووضع حد لتدهور الجهاز الإنتاجي لجعله قطاع بديل للمحروقات.

-
- الاهتمام والتركيز على القطاع الخاص مع تنظيمه وذلك في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وجعل القطاع العام يختص بمجال القطاعات الإستراتيجية الكبرى.
 - تطوير القطاع الزراعي ودعمه بهدف تقليص الواردات الغذائية إلى جانب تشجيع الزراعة التصديرية مثل التمور.
 - إعطاء الأولوية لتشجيع الاستثمار الوطني، باعتباره السبيل الأساسي لتحقيق تنمية مستقرة، بعيدا عن المخاطر المصاحبة لرؤوس الأموال الأجنبية.
 - فتح المجال للمؤسسات المالية الإسلامية.
 - تشجيع التعاون بين الوحدات البحثية للجامعات الجزائرية والوحدات البحثية التابعة للشركات الأجنبية من أجل الارتقاء بالطاقات البشرية المبدعة للحاق بالثورة العلمية والتكنولوجية والمحافظة على عدم هجرة الأدمغة الجزائرية للخارج، وذلك بتوفير المناخ الملائم للبحث العلمي، الذي يكون في خدمة التنمية الاقتصادية.

قائمة المراجع:

1- الكتب:

- مطانيوس حبيب، التنمية الاقتصادية، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1986.
- مدحت القرشي، التنمية الاقتصادية، نظريات وسياسات وموضوعات، دار وائل، عمان، 2007.
- محمد الفرجاني حصن، إفريقيا وتحديات العولمة، الدار المصرية، مصر، 2003.
- محمود حسن حسني، محمود حامد محمود، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، القاهرة، 2009.
- علي لطف، التنمية الاقتصادية، جامعة عين الشمس، القاهرة، 1978.
- محمود حسين الوادي، كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي، تحليل نظري وتطبيقي، دار الميسرة، عمان، 2007.
- محمد ناجي حسن خليفة، النمو الاقتصادي، النظرية و التطبيق و المفهوم ، دار القاهرة ، مصر ، 2007.
- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
- صلاح عباس، التنمية المستدامة في الوطن العربي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2010.
- محمد عبد العزيز عجمية ، عبد الرحمان يسري أحمد، التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومشكلاتها، الدار الجامعية، مصر، 1999.
- كامل البكري، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، بيروت، 1988.
- إيمان عطية ناصف، محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية، دراسة نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، مصر، 2003.
- محمد صالح تركي القرشي، علم اقتصاد التنمية، إثراء للنشر، الأردن، 2010.
- محمد العمارة، التنمية الاقتصادية والتخطيط، مطبعة الحياة، دمشق، 1996.
- عمرو محي الدين، التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، بيروت، 1997.
- حربي موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد، دار وائل، عمان، 2006.
- خالد محمد السيواعي، التجارة والتنمية، دار المناهج، عمان، 2006.
- إسماعيل عبد الرحمان، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل، عمان، 2004.
- محمد إبراهيم منصور، اقتصاديات التنمية، دار المريخ، الرياض، 1995.
- إيمان ناصف وآخرون، التنمية الاقتصادية، بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

- هشام محمود الإقداامي، معالم الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009.
- نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2007.
- إبراهيم حسن العسل، التنمية الاقتصادية في الفكر الإسلامي، المؤسسة الجامعية للدراسات، لبنان، 2006.
- إسماعيل شعباني، مقدمة في اقتصاد التنمية، دار هومة، الجزائر، 2001.
- هويشار معروف، تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء، عمان، 2005.
- محمد ألبنا، التنمية والتخطيط الاقتصادي، مكتبة زهراء، القاهرة، 1996.
- إسماعيل حسن عبد الباري، أبعاد التنمية، دار المعارف، القاهرة، 1982، ط2.
- فليح حسن خلف، الاقتصاد الكلي، عالم الكتاب الحديث، عمان، 2007.
- فريد بشير طاهر، التخطيط الاقتصادي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1988.
- مالكوم جليز وآخرون، اقتصاديات التنمية، دار المريخ، السعودية، 1995.
- عادل مختار الهوارى، التنمية الاقتصادية، دار المعرفة الجامعية، مصر، 1995.
- شاكِر القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ط2.
- هيثم محمد الزغبى، الإدارة المالية والتحليل المالي، دار الفكر، الأردن، 2001.
- محمد عثمان إسماعيل، التمويل والإدارة المالية في منظمات الأعمال، دار النهضة العربية، القاهرة، 1995.
- عبد المطلب عبد الحميد، التمويل المحلي و التنمية المحلية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2001.
- محمد توفيق ماضي، تمويل المشروعات، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998.
- فريدالنجار، البورصات والهندسة المالية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.
- أحمد بوراس، تمويل المنشآت الاقتصادية، دار العلوم، الجزائر، 2008.
- دريد كامل آل شبيب، مبادئ الإدارة المالية، دار المناهج، الأردن، 2004.
- حسين صغير، دروس في المالية والمحاسبة العمومية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1999.
- محمد لبيب شقير، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1961،
- فؤاد محمد شبل، السياسات الاقتصادية الدولية، مطبعة لجنة التأليف و الترجمة والنشر، القاهرة، 1995.

- محمد عبد العزيز عجمية ، و آخرون، مقدمة في التنمية و التخطيط دار النهضة العربية بيروت،1983.
- عرفان تقي الحسيني، التمويل الدولي، دار مجدلاوي، عمان، 2002.
- عمرو محي الدين ، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية، لبنان، دون سنة النشر.
- محمد فوزي أبو السعود ، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، مصر، 2004.
- محمد يونس، رمضان نعمة الله ، مقدمة في علم الاقتصاد، المكتب العربي الحديث، مصر، دون سنة النشر.
- صبحي تادريس قريصة ، مذكرات في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، دون سنة النشر.
- محمود يونس ، اقتصاديات التنمية، دار النهضة العربية، 1999.
- السيد محمد أحمد السريتي، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، القاهرة، 2009.
- حمدي عبد العظيم، اقتصاديات التجارة الدولية، مكتبة زهراء الشرق، مصر، دون سنة نشر.
- موسى مطر وآخرون، التجارة الخارجية، دار الصفاء، عمان، 2001.
- حسام علي داود، اقتصاديات التجارة الخارجية، دار المسيرة، الأردن، 2002.
- يونس أحمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، دون سنة نشر، ط2.
- عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2000.
- هيثم صاحب عجام، علي محمد سعود، فخ المديونية الخارجية للدول النامية، دار الكنيدي، عمان، 2006.
- سمير محمد عبد العزيز، تمويل التنمية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1988.
- سمير محمد عبد العزيز، التمويل الدولي، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، 2006، ط2.
- علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي، نظريات وسياسات، دار الميسرة، عمان، 2007.
- مارسيل كاسار ودافيد لكرش، لا ندو، "الديون السيادية: إدارة المخاطر"، مجلة التمويل والتنمية، العدد 4، ديسمبر 1997.
- بادما بالامبالي وكارل ب. سوفانت، "الاستثمار الأجنبي في البلدان النامية"، مجلة التمويل والتنمية، العدد 1، مارس 1999.
- عبد السلام أبو قحف، اقتصاديات الإدارة والاستثمار، الدار الجامعية، مصر، 1993.
- إسماعيل رياض، تقنيات البنك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.

- أحمد فريد مصطفى، الموارد الاقتصادية ، مؤسسة شباب الجامعة، مصر ، 2002 .
- عبد الغفار حنفي، أسواق المال وتمويل المشروعات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
- رابع خوني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها، إثراء للنشر، عمان، 2008.
- قاسم عبد الرضا الدجيلي، ترجمة: علي عبد العاطي، النمو والتنمية، إدارة المطبوعات للنشر، 1998.
- عطية صلاح سلطان، مدخل مقترح لتعظيم قيمة الاستثمار الأجنبي بالعالم العربي، مؤتمر بعنوان الإدارة المالية العامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ،سبتمبر 2006.
- محمد فوزي أبو السعود ، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
- عبد السلام أبو قحف، الأشكال والسياسات المختلفة للاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.
- صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر، القاهرة، 2006.
- فليح حسين خلف، البنوك الإسلامية، عالم المكتب الحديث، الأردن، 2006.
- فليح حسن خلف، النظم الاقتصادية، عالم المكتب الحديث، الأردن، 2007.
- فؤاد عبد اللطيف السرطاوي، التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص، دار المسيرة، الأردن، 1999.
- محمد سليمان الأشقر، بيع المرابحة كما تجربها البنوك الإسلامية، دار القلم، الكويت، 1984.
- سليمان ناصر، تطوير صيغ التمويل قصيرة الاجل للبنوك الإسلامية، جمعية التراث، الجزائر، 2002.
- صالح صالح، المنهج التنموي البديل في الاقتصاد الإسلامي، دار الفجر، القاهرة، 2006.
- قيصر عبد الكريم الهيبي، أساليب الاستثمار الإسلامي وأثاره على الأسواق المالية، دار رسلان، سوريا، 2006.
- بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
- سفيان بوعبيد ، إقناع المؤسسات الألمانية بالاستثمار في الجزائر أصبح صعباً، جريدة الخبر اليومية، العدد 6139، 2010.

- محمود بودهان ، الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر، دار الملكية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.
- فريد البحار وآخرون ، إدارة الشركات البترولية وبدائل الطاقة، قراءة إستراتيجية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006.
- ساعد بوراوي ، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي (الجزائر- تونس- المغرب)، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة باتنة، 2008.
- مولاي لخضر عبد الرزاق، بونوة شعيب ، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية بالدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، عدد 07، 2009-2010.
- منصور الزين ، واقع وآفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الثاني، ماي 2005.
- عمر صقر، العولمة وقضايا اقتصادية معاصرة، الدار الجامعية، قطر، 2002.
- فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة الشباب الجامعية ، مصر ، 2000.
- علي جدوى الشرفات ، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، واقع العراق، سبل النهوض، دار مجلس الزمان، الأردن، 2010.
- **2- المذكرات والأطروحات:**
- بوصافي كمال ،حدود البطالة الظرفية و البطالة البنيوية في الجزائر خلال المرحلة الانتقالية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة الجزائر، 2006.
- بوفليح نبيل، أثار برنامج التنمية الاقتصادية على الموازنات العامة في الدول النامية، مذكرة ماجستير، جامعة حسيبة بن بو علي ،الشلف، 2005.
- زرنوخ ياسمين، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر ،دراسة تقنية ،مذكرة ماجستير جامعة الجزائر 2006.
- حبارك سمير،تطور المديونية الخارجية للدول النامية و تسييرها مع دراسة حالة الجزائر(1990-2000)،مذكرة ماجستير ،جامعة الجزائر، 2002.
- حمزة بن حافظ، دور الإصلاحات الاقتصادية في تفعيل الاستثمار الأجنبي المباشر، دراسة حالة الجزائر (1998-2008)، مذكرة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2011.
- بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر (2001-2009)،مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود و مالية ،جامعة دالي إبراهيم، الجزائر ،2010.

- أشرف سليمان حميد الصوفي، التمويل الدولي والتنمية الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة قلمة، دفعة 2006.
- توفيق بن الشيخ ، التمويل الخارجي في ظل الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر (1980-2004)، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة قلمة، 2006.
- أحمد فثيت ، حركة التمويل وأثرها في المؤسسة، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، المركز الجامعي يحي فارس، المدينة 2003.
- فضيلة جنوحات، إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية، حالة الدول المدينة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
- كواحلة يمينة ، تقييم أداء التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري للفترة(1980-2000) ، مذكرة ماجستير ، تخصص نقود و مالية، جامعة، قلمة، 2004.
- عمار زيتوني، المصادر الداخلية لتمويل التنمية، حالة الجزائر (1970-2004) أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2007.
- السبتي وسيلة، تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب، دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة ،مذكرة ماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، 2005.
- فضيلة جنوحات، إشكالية الديون الخارجية وآثارها على التنمية الاقتصادية في الدول العربية، حالة الدول المدينة، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
- كواحلة يمينة ، تقييم أداء التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري للفترة(1980-2000) ، مذكرة ماجستير ، تخصص نقود و مالية، جامعة، قلمة، 2004.
- عمار زيتوني، المصادر الداخلية لتمويل التنمية، حالة الجزائر (1970-2004) أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، 2007.
- السبتي وسيلة، تمويل التنمية المحلية في إطار صندوق الجنوب، دراسة واقع المشاريع التنموية في ولاية بسكرة ،مذكرة ماجستير في الاقتصاد، غير منشورة، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، 2005.
- أمزلين سليم ، الشراكة الأورو متوسطية وآثارها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة قلمة، 2007.
- عماري جمعي ، إستراتيجية التصدير في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012.

- محمد كريم قروف ، دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2009.
- حجة سعيد حازم، دور الاستثمار المباشر في مؤسسة اقتصادية في تحقيق التنمية الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل قطاعي، جامعة قلمة، دفعة 2010-2011.
- صرية زرقين، دور الاقتصاد الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية للدول النامية، دراسة خالة الجزائر، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، 2008.
- بلحسن فيصل، اليورو كوحدة فوترة التعاملات الخارجية وأثارها على الاقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص مالية نقود، جامعة الجزائر، 2001.
- بندر بن سالم الزهران، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (1997-2000)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الإدارية، السعودية، 2004.
- حكيمة حلومي ، الاقتصاد الجزائري بين تقلبات الأسعار والعوائد النفطية خلال الفترة (1975-2004)، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة 08 ماي 1945 قلمة، 2007.
- رابيس فضيل ، التوازنات الخارجية والوضعية النقدية في الجزائر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، تخصص نقود مالية، جامعة 08 ماي 1945 قلمة، 2006.
- سهام بوقفل ، دور الإبداع والابتكار في خلق ميزة تنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص قطاعي، جامعة 08 ماي 1945 قلمة، 2009.
- أحلام سوداني، التسيير الفعال للمديونية الخارجية في إطار الشراكة الأورو متوسطية، حالة الجزائر، مذكرة تخرج ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة قلمة، 2006.
- درواسي مسعود ، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر (1999-2004)، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.
- لعفيفي الدراجي، أثر المديونية الخارجية على التنمية الاقتصادية في الجزائر للفترة (1980-2004)، مذكرة ماجستير، تخصص نقود ومالية، جامعة قلمة، 2006.

- حفيظ فطيمة ، الشراكة الأورو متوسطية وإشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2004.
 - بوعيد ميلود ، الخوصصة وإشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2007.
 - بلقاسم زياني ، دور المحروقات في تمويل التنمية، حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية ومعلوم التسيير، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2006.
 - عيسى مقلد ، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008.
- 3- المجالات والتقارير:**
- صالح صالح، "الأثار المتوقعة لانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة ودور الدولة في تأهيل الاقتصاد"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، العدد الأول، 2002.
 - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، "عناصر مطروحة للنقاش"، الدورة العادية العامة السادسة والعشرون، جويلية 2008.
 - الأمم المتحدة ، المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ، تقرير مرحلي عن تنفيذ آراء مونتريري ، أبيدجان-كوت ديفوار ، 21-24 مارس 2013.
 - الأمم المتحدة ، تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ، مونتريري ، المكسيك ، 18-22 مارس 2002.
 - بريد جوتان ، بربادوس ،تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ، منشورات الأمم المتحدة ، الفصل الأول ، القرار 1 ، المرفق الثاني ، 25 أفريل-6ماي 1994.
 - نتائج جولة الأوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف :النصوص القانونية ،جنيف ،أمانة غات ،المرفق 1 جيم ،1994.
 - الأمم المتحدة ،المجلس الاقتصادي و الاجتماعي ،التمويل و التنمية ، تقرير الأمين العام ، 30أفريل-2ماي 2001.
 - البنك الدولي، التقرير السنوي، 2011.
 - اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، حسابات على أساس البيانات المالية للتنمية العالمية الصادرة على البنك الدولي، 2011.
 - الأمم المتحدة ، الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية دراسة الحالة الاقتصادية و الاجتماعية في العالم ، سعي إلى تمويل جديد للتنمية ، نظرة عامة ، نيويورك ، 2012.

- الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات ، المجلد 2303 ، الرقم 30822.
- رشيد حراوبية ، حسب مركز الإعلام الآلي والإحصاء والجمارك، الجزائر صدرت 13 مليار دولار خلال 4 أشهر، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 12، جوان، ص 90.
- رشيد حراوبية ، حسب مركز الإعلام الآلي والإحصاء والجمارك، الجزائر صدرت 13 مليار دولار خلال 4 أشهر، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 12، جوان، ص 90.
- كمال زريق ، الشراكة الجزائرية الأوروبية بين واقع الاقتصاد الجزائري والطموحات التوسعية لاقتصاد الإتحاد الأوروبي، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، أيام 21- 22 ماي 2002.
- خير الدين معطي الله، محاولة تقييم أداء التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990- 2008)، مجلة محكمة عن جامعة 08 ماي 1945، قالمة، العدد 06، جوان 2011
- مراد مدلسي ، الجزائر تستكمل التسديد المسبق لديونها المعاد جدولتها، مجلة الأبحاث الاقتصادية، مجلة شهرية اقتصادية شاملة، العدد 2009، 05.
- حسن فواز ، الجزائر تأمل في استقطاب 50 مليار دولار من الاستثمارات العربية عام 2008، المنتدى الاقتصادي الثالث ليومي 20 و 21 جانفي 2008، القمة الثالثة للأوبك، الرياض، تضامن وتنمية مستدامة، المجلة السورية لقطاع الطاقة والمناجم، العدد 08، جانفي 2006.
- ناجي بن حسين ، آفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة اقتصاد والمجتمع، العدد الثاني، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004.
- جمال الدين سلامة ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض من حدة البطالة بالجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 41، الجزائر 2009.
- رشيد حراوبية ، حسب مركز الإعلام الآلي الخيار لأصدرت الجزائر 13.72 دولار خلال 4 أشهر 2009، مجلة أبحاث الاقتصادية، العدد 12، جوان 2009، ص 90.
- عبد الرحمان تومي ، العولمة الاقتصادية وأثرها على الوطن العربي بالاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة دراسات اقتصادية، دار الخلدونية، الجزائر، العدد 06، 2004.
- برنامج التنمية الخماسي 2010 – 2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء، لجزائر، 24 ماي 2010.

- رشيد حراوية ، حسب مركز الإعلام الآلي والإحصاء والجمارك، الجزائر صدرت 13 مليار دولار خلال 4 أشهر، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 12، جوان، ص 90.
- خير الدين معطي الله، محاولة تقييم أداء التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990-2008)، مجلة محكمة عن جامعة 08 ماي 1945، قالمة، العدد 06، جوان 2011.
- مراد مدلسي ، الجزائر تستكمل التسديد المسبق لديونها المعاد جدولتها، مجلة الأبحاث الاقتصادية، مجلة شهرية اقتصادية شاملة، العدد 2009، 05.
- 4- الملتقيات:**
- عمار عماري، معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر وسبل تفعيله في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي الثاني، 14 نوفمبر 2005.
- خبايا عبد الله، توفيق حفصي، تمويل التنمية بين النظام الوضعي والنظام الإسلامي، دراسة مقارنة، بحث مقدم ضمن الملتقى الدولي حول مقومات تحقيق التنمية، المستدامة في القطاع الإسلامي، جامعة قالمة، يومي 03-04 ديسمبر 2012.
- الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات، دراسة حالة الجزائر والدول النامية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2006.
- حسن فواز ، الجزائر تأمل في استقطاب 50 مليار دولار من الاستثمارات العربية عام 2008، المنتدى الاقتصادي الثالث ليومي 20 و 21 جانفي 2008، القمة الثالثة للأوبك، الرياض، تضامن وتنمية مستدامة، المجلة السورية لقطاع الطاقة والمناجم، العدد 08، جانفي 2006.
- كمال زريق ، الشراكة الجزائرية الأوروبية بين واقع الاقتصاد الجزائري والطموحات التوسعية لاقتصاد الإتحاد الأوروبي، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب، البليدة، أيام 21-22 ماي 2002.
- هارون العشي، ملتقى دولي سياسات التمويل وآثارها على الاقتصاديات والمؤسسات دراسة حالة الجزائر والدول النامية، مداخلة تحت عنوان مصادر تمويل المشروعات الاستثمارية ودورها في بلورة التحولات الاقتصادية، دراسة حالة الجزائر خلال فترة 1990-2004، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2005. ناجي بن حسين ، آفاق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة اقتصاد والمجتمع، العدد الثاني، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004
- جمال الدين سلامة ، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تخفيض من حدة البطالة بالجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 41، الجزائر 2009.

- ر شيد حراوبية ، حسب مركز الإعلام الآلي الخيار لأصدرت الجزائر 13.72 دولار خلال 4 أشهر 2009، مجلة أبحاث الاقتصادية، العدد 12، جوان 2009، ص 90.
- عبد الرحمان تومي ، العولمة الاقتصادية وأثرها على الوطن العربي بالاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة دراسات اقتصادية، دار الخلدونية، الجزائر، العدد 06، 2004
- برنامج التنمية الخماسي 2010 – 2014، بيان اجتماع مجلس الوزراء، 24 ماي 2010، الجزائر
- خير الدين معطي الله، محاولة تقييم أداء التمويل الخارجي للاقتصاد الجزائري خلال الفترة (1990- 2008)، مجلة محكمة عن جامعة 08 ماي 1945، قالمة، العدد 06، جوان 2011.
- مراد مدلسي ، الجزائر تستكمل التسديد المسبق لديونها المعاد جدولتها، مجلة الأبحاث الاقتصادية، مجلة شهرية اقتصادية شاملة، العدد 2009، 05.

5- الجرائد:

- جريدة الخبر اليومية الصادرة يوم 8 أكتوبر 2006.
- الجريدة الرسمية 2005، العدد 85، 30 ديسمبر 2004.
- الجريدة الرسمية 2005، العدد 85، 31 ديسمبر 2005.
- لجريدة الرسمية 2005، العدد 82، 31 ديسمبر 2006.
- الجريدة الرسمية 2005، العدد 82، 31 ديسمبر 2007.
- الجريدة الرسمية 2005، العدد 74، 31 ديسمبر 2008.

6- المواقع الإلكترونية:

- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: قاعدة البيانات الإحصائية الإلكترونية www.untadstat.unctad.org
- قاعدة البيانات الإلكترونية لمؤشرات التنمية في العالم متاحة : [www .Data Bank. World](http://www.Data Bank. World)
- التحالف العالمي للقاحات و التحصين bank.org/DDP/home.do
- [www.gavialliance.org/result/disleurements:](http://www.gavialliance.org/result/disleurements)
- مصادر تمويل التنمية الاقتصادية من الموقع التالي: 20/03/2013
- www ,abelamer.com
- البرنامج التكميلي لدعم النمو بوابة الوزير الأول: www.majiselouma.dz/p2
- محمد ساحلي، استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر والمملكة العربية السعودية، دراسة مقارنة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008، نقلا عن الموقع: www.dzayer.net

- نقلًا عن الموقع الإلكتروني: 20- 20- www.abriyad.com. Coutants.
2303/economy le : 02/07/2007

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	المدخرات المحلية الإجمالية (2003-2010)	
02	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى إفريقيا (2000-2011)	
03	إتجاهات أرصدة الدين الخارجي (2000-2011)	
04	مضمون برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004)	
05	التوزيع القطاعي لمشاريع برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004)	
06	القطاعات المستفيدة من برنامج التنمية المحلية	
07	مجالات برنامج التشغيل و الحماية الإجتماعية	
08	القطاعات المستفيدة من برنامج تنمية الموارد البشرية	
09	السياسة المصاحبة لبرنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004)	
10	مضمون البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الإقتصادي (2005-2009)	
11	القطاعات المستفيدة من برنامج تطوير المنشآت الأساسية	
12	تطور الإدخار الحكومي في الجزائر (1999-2004)	
13	تطور الكتلة النقدية	
14	تطور الكتلة النقدية و الناتج الخام	
15	نتيجة الإستغلال للقطاع العام	
16	نتيجة الإستغلال للقطاع الخاص	
17	الميزان التجاري للفترة (1999-2004)	
18	هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة (1999-2004)	
19	أهمية صادرات المحروقات في فائض الميزان التجاري	
20	هيكل الواردات للجزائر خلال الفترة (1999-2003)	
21	وضعية الموازنة العامة خلال الفترة (2004-2009)	
22	تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة للفترة (2004-2009)	
23	تطور مناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2004-2009)	
24	مساهمة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الناتج الداخلي الخام (2004-2008)	
25	الميزان التجاري خلال الفترة (2004-2009)	
26	المدىونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة (1999-2004)	
27	خدمات تطور المدىونية للفترة (1999-2004)	
28	حجم الإستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة (1999-2004)	
29	أهم عشر دول مستثمرة في الجزائر خلال الفترة (1999-2001)	
30	توزيع الإستثمارات المنجزة خارج نفقات الدولة حسب القطاعات	

	لسنة 2004	
	التوزيع السنوي للمبالغ المالية في إطار برنامج ميدا لصالح الجزائر	31
	تطور حجم الدين الخارجي للإقتصاد الجزائري للفترة (2008-2004)	32
	تطور تدفقات الإستثمارات الواردة و الصادرة للجزائر للفترة (2009-2004)	33
	أهم الدول المستثمرة في الجزائر لعام 2005	34